

الموسوعة
الإسلامية الشاملة
سید سابق

في القرن العشرين



مكتبة
الشيخ
الموسوي

١٥٧
فَقَرَّبَ إِلَيْنَا



فَقِيرُ السِّنِّيَّةِ

لِلشَّيْخِ سَيِّدِ سَابِقٍ

السَّلامُ وَالْحَرَبُ

الْمَعَامَلَاتُ

الْحِجَّةُ الثَّامِنُ

مركز الشرق الأوسط الثقافي

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة للنشر
الطبعة الأولى
1428 هـ - 2007 م

Middle east Cultural Center

For Printing, Publishing, Translating & Distributing

مركز الشرق الأوسط الثقافي

للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع

General Management:

Beirut - Hadath, Tel: 961-5-461888

Fax: 961-5-461777, Mobile: 961-3-640490

E-mail: lcc_pub @ yahoo.com

الإدارة العامة:

بيروت - الحدّث، هاتف: ٩٦١.٥.٤٦١٨٨٨

فاكس: ٩٦١.٥.٤٦١٧٧٧، خليوي: ٩٦١.٣.٦٤٠٤٩٠

Web site: www.lccpublishers.tk

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى
سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَمَنْ
أَهْتَدَى بِهَدْيِهِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ

فَهَذَا هُوَ الْمُجَلَّدُ الثَّالِثُ مُبْتَدَأً بِالسَّلَامِ فِي الْإِسْلَامِ مِنْ
كِتَابِ فَقْهِ السُّنَّةِ حَسَبَ تَرْتِيبِ الْمُؤَلَّفِ، نُقَدِّمُهُ لِلْقُرَّاءِ
الْكَرَامِ، سَائِلِينَ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ وَأَنْ يَجْعَلَهُ
خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ حَسْبُنَا وَنِعْمَ الْوَكِيلُ.

السيد سابق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام في الإسلام

إنَّ السَّلامَ مبدأٌ مِنَ المبادئِ الَّتِي عَمَّقَ الإسلامُ جذورها في نفوسِ المسلمينَ، فأصبحتْ

جزءاً من كيانهم، وعقيدةً من عقائدهم. لقد صاحَ الإسلامُ - منذُ طلعَ فجره، وأشرقَ نورهُ - صيحتهُ المدوية في آفاقِ الدنيا، يدعو إلى السَّلامِ، ويضعُ الخطةَ الرشيدةَ الَّتِي تبلغُ بالإنسانيةِ إليه. إنَّ الإسلامَ يحبُّ الحياةَ، ويقدسُها، ويحبُّ النَّاسَ فيها، وهو لذلك يحررُهم من الخوفِ، ويرسمُ الطَّريقةَ المثلى لتعيشَ الإنسانيةُ متَّجهةً إلى غاياتِها من الرقيِّ والتقدمِ، وهي مظَّلَّةٌ بظلالِ الأمنِ الوارفةِ.

ولفظُ الإسلامِ - الَّذِي هو عنوانُ هذا الدِّينِ - مأخوذٌ من مادةِ السَّلامِ، لأنَّ السَّلامَ والإسلامَ، يلتقيانِ في توفيرِ الطُّمأنينةِ، والأمنِ، والسَّكينةِ. وربُّ هذا الدِّينِ من أسمائه «السَّلامُ» لأنَّه يؤمِّنُ النَّاسَ بما شرعَ من مبادئ، وبما رسمَ من خططٍ ومناهجٍ. وحاملُ هذه الرِّسالةِ هو حاملُ رايةِ السَّلامِ، لأنَّه يحملُ إلى البشريَّةِ الهدى، والنورَ، والخيرَ، والرَّشادَ.

وهو يحدثُ عن نفسه، فيقولُ: «إِنَّمَا أَنَا رَحِمَةٌ مُهْدَاةٌ». ويحدثُ

القرآن عن رسالته، فيقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١) ونحية المسلمين التي تولف القلوب وتقوي الصلات. وتربط الإنسان بأخيه الإنسان، هي السلام. وأولى الناس باللّه وأقربهم إليه من بدأهم بالسلام. وبذل السلام للعالم، وإنشاؤه جزء من الإيمان. وقد جعل اللّه نحية المسلمين بهذا اللفظ، للإشعار بأن دينهم دين السلام والأمان، وهم أهل السلم ومحبو السلام.

وفي الحديث أن رسول اللّه ﷺ يقول: «إِنَّ اللّهَ جَعَلَ السَّلَامَ نَحِيَّةً لِّأَمْنِنَا، وَأَمَانًا لِأَهْلِ دِينِنَا». وما ينبغي للإنسان أن يتكلم مع إنسان قبل أن يبدأ بكلمة السلام. يقول رسول الإسلام ﷺ: «السَّلَامُ قَبْلُ الْكَلَامِ». وسبب ذلك: أن السلام أمان، ولا كلام إلا بعد الأمان. والمسلم مكلف - وهو يناجي ربّه - بأن يُسَلِّمَ على نبيّه، وعلى نفيه، وعلى عباد اللّه الصالحين، فإذا فرغ من - مناجاته للّه - وأقبل على الدنيا، أقبل عليها من جانب السلام، والرّحمّة، والبركة. وفي ميدان الحرب والقتال، إذا أجرى المقاتل كلمة السلام، على لسانه، وجب الكف عن قتاله.

يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَن أَلْفَقَ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾^(٢) ونحية اللّه للمؤمنين نحية سلام: «يَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ»^(٣) ونحية الملائكة للبشر في الآخرة سلام: «وَاللّٰهُمَّ صَلِّ عَلَى سَائِرِ النَّبِيِّينَ وَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ»^(٤). ومُسْتَقَرُّ الصّالِحِينَ دار الأمان والسلام: «وَاللّٰهُ يَدْعُوا

(١) سورة الأنبياء: الآية ١٠٧.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٤.

(٣) سورة الأحزاب: الآية ٥٤.

(٤) سورة الرعد: الآيتان ٢٣ - ٢٤.

لَمْ يَكُنِ الْكَلِمَةُ^(١) . وَأَهْلُ الْجَنَّةِ لَا يَسْمَعُونَ مِنَ الْقَوْلِ وَلَا يَتَحَدَّثُونَ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَةِ السَّلَامِ: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَكُمْ وَلَا ثَائِيًا﴾^(٢) إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا^(٣) .

وكثرة تكرار هذا اللفظ - السَّلام - على هذا النحو، مع إحاطته بالجو الديني النفسي، من شأنه أن يوقظ الحواس جميعها، ويوجه الأفكار والأنظار إلى هذا المبدل السامي العظيم.

اتجاه الإسلام نحو المثالية

بل إن الإسلام يوجب العدل ويحرم الظلم، ويجعل من تعاليمه السامية وقيمه الرفيعة من المودة، والرحمة، والتعاون، والإيثار، والتضحية، وإنكار الذات، ما يلطف الحياة ويعطف القلوب، ويواخي بين الإنسان وأخيه الإنسان. وهو بعد ذلك كله يحترم العقل الإنساني، ويقدر الفكر البشري، ويجعل العقل والفكر وسيلتين من وسائل التفاهم والإقناع. فهو لا يرغم أحداً على عقيدة معينة، ولا يكره إنساناً على نظرية خاصة بالكون أو الطبيعة أو الإنسان، وحتى في قضايا الدين يقرُّ أنه لا إكراه في الدين، وأن وسيلته هي استعمار العقل والفكر والنظر فيما خلق الله من أشياء. يقول الله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ مَدَّ بَيِّنَاتٍ أُرْسِلَتْ مِنَ الْغَيْبِ﴾^(٤) ويقول تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تَكْذِبُ الْكَافِرِينَ﴾^(٥) . ﴿وَمَا كَانَتْ لَتَيْنِ أَنْ تَدِينَا وَلَا يَذْنُ لَنَّا وَنَجْعَلُ

(١) سورة يونس: الآية ٢٥.

(٢) سورة الواقعة: الآية ٢٥.

(٣) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

(٤) سورة يونس: الآية ٩٩.

الرَّحِمَكِ عَلَى الَّذِينَ لَا يَقُولُونَ^(١) . ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُفْنِي الْأَكْبَادُ وَالْتَدُّ عَنْ قُوَّةٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢) .

ورسول الله ﷺ لم تكن وظيفته إلا أنه مبلغ عن الله وداعية إليه. يقول الله تعالى: ﴿بَلَّغْنَا الْكَلِمَةَ لِيَأْتَىٰ أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾^(٣) وداعياً إلى الله ﷻ يَذَّكَّرُ بِهِ سِرًّا لَّكَ نَذِيرًا^(٤) .

العلاقات الإنسانية

الإسلام لا يقف عند حد الإشادة بهذا المبدأ فحسب، وإنما يجعل العلاقة بين الأفراد، وبين الجماعات، وبين الدول، علاقة سلام وأمان، يستوي في ذلك علاقة المسلمين بعضهم ببعض، وعلاقة المسلمين بغيرهم. وفيما يلي بيان ذلك:

علاقة المسلمين بعضهم ببعض: جاء الإسلام ليجمع القلب إلى القلب، ويضم الصف إلى الصف، مستهدفاً إقامة كيان موحد، ومتقياً عوامل الفرقة والضعف، وأسباب الفشل والهزيمة، ليكون لهذا الكيان الموحد القدرة على تحقيق الغايات السامية والمقاصد النبيلة، والأهداف الصالحة التي جاءت بها رسالته العظمى: من عبادة الله، وإعلاء كلمته، وإقامة الحق، وفعل الخير، والجهاد من أجل استقرار المبادئ التي يعيش الناس في ظلها آمين. فهو لهذا كله يكون روابط وصلات بين أفراد المجتمع؛ لتخلق هذا الكيان وتدعمه.

(١) سورة يونس: الآية ١٠٠.

(٢) سورة يونس: الآية ١٠١.

(٣) سورة الأحزاب: الآيتان ٤٥ - ٤٦.

وهذه الروابط تتميز بأنها روابطٌ أدبيّةٌ، قابلةٌ للمثاء والبقاء، وليست كغيرها من الروابط الماديّة التي تنتهي بانتهاء دواعيها، وتنقضي بانقضاء الحاجة إليها. إنها روابط أقوى من روابط: الدّم، واللّون، واللّغة، والوطن، والمصالح الماديّة. وغير ذلك مما يربط بين النّاس.

وهذه الروابط من شأنها أن تجعل بين المسلمين تماسكاً قويّاً. وتقيم منهم كياناً يستعصي على الفرقة وينأى عن الحلّ. وأول رباط من الرّوابط الأدبيّة هو رباط الإيمان، فهو المحور الذي تلقي عنده الجماعة المؤمنة.

فالإيمان يجعل من المؤمنين إخاء أقوى من إخاء النّسب: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(١). ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾^(٢).

«المُسلِمُ أخو المُسلِمِ». وطبيعة الإيمان تجمع ولا تفرق، وتوحد ولا تشتت: «المؤمن ألف مألوف، ولا خير فيمن لا يالف ولا يؤلف» والمؤمن قوةٌ لأخيه: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدُّ بعضُه بعضاً». وهو يحسُّ بإحساسه، ويشعرُ بشعوره، فيفرحُ لفرحه، ويحزنُ لحزنه، ويرى أنّه جزء منه... «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالحُمى والسهر».

والإسلام يدعم هذا الرّباط ويقوي هذه العلاقة بالدعوة إلى الاندماج في الجماعة والانتظام في سلكها. وينهى عن كلّ ما من شأنه أن يوهن من قوّته أو يضعف من شدّته، فالجماعة دائماً في رعاية الله وتحت يده: «يدّ الله مع الجماعة، ومن شدّ، شدّ في النّار». وهي المتنفس الطبيعي

(١) سورة الحجرات: الآية ١٠.

(٢) سورة التوبة: الآية ٧١.

للإنسان، ومن ثَمَّ كانت رحمة: «الجماعة رَحْمَةً، وَالْفِرْقَةُ عَذَابٌ». والجماعة مهما صَغُرَتْ فَهِيَ عَلَى أَيْ حَالٍ خَيْرٌ مِنَ الْوَحْدَةِ. وكلُّما كَثُرَ عددها، كانت أفضل وأبرَّ: «الْإِثْنَانِ خَيْرٌ مِنْ وَاحِدٍ، وَالثَّلَاثَةُ خَيْرٌ مِنَ الْإِثْنَيْنِ، وَالْأَرْبَعَةُ خَيْرٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَعَلَيْكُمْ بِالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَجْمَعَ أَهْمِي إِلَّا عَلَى هُدًى».

وعبادات الإسلام كلها لا تؤدَّى إلا جماعة. فالصلاة تسنُّ فيها الجماعة، وهي تفضلُ صلاةُ الفَدَّ بسبع وعشرين درجة. والزكاة معاملَةٌ بين الأغنياء والفقراء. والصَّيَّامُ مشاركةٌ جماعيةٌ ومساواةٌ في الجوع في فترةٍ معيَّنةٍ مِنَ الْوَقْتِ. والحجُّ ملتقى عامٌّ للمسلمين جميعاً كلَّ عام، يجتمعون مِنْ أَطْرَافِ الْأَرْضِ عَلَى أُنْدُسٍ غَايَةِ: «...وَمَا أَجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَفْرُؤُونَ الْقُرْآنَ وَيَتَذَكَّرُونَ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَخَفَّتْهُمْ الرُّحْمَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِي مَلَأٍ عِنْدَهُ»

ولَقَدْ كَانَ الرَّسُولُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْرِصُ عَلَى أَنْ يَجْتَمِعَ الْمُسْلِمُونَ حَتَّى فِي الْمَظْهَرِ الشَّكْلِيِّ، فَقَدْ رَأَوْهُ يَوْمًا وَقَدْ جَلَسُوا مَتَفَرِّقِينَ فَقَالَ لَهُمْ: «أَجْتَمِعُوا» فَاجْتَمَعُوا، فَلَوْ بَسَطَ عَلَيْهِمْ ثَوْبَهُ لَوَسَّعَهُمْ. وإذا كانت الجماعة هي القوة التي تحمي دينَ اللَّهِ، وتحرسُ دِيارَ المسلمين؛ فَإِنَّ الْفِرْقَةَ هي التي تقضي على الدين والدنيا معاً.

ولقد نهى عنها الإسلام أشدَّ النهي، إذ إنها الطريقُ المفتوحُ للهِزْمَةِ، ولم يؤتِ الإسلامُ من جهةٍ كما أُتِيَ من جهةِ الْفِرْقَةِ التي ذهبتْ بِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ، والتي تخلف عنها: الضَّرُّ، والفشل، والذلُّ، وسائرُ ما يعانون منه: «وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَيْنِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ هُمْ

عَذَابٌ عَظِيمٌ^(١). «وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُومًا وَتَذَهَبَ بِرِغَابٍ^(٢). «وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا^(٣). «وَلَا تَكُونُوا مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا^(٤). «إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا بَيْنَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَلَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ^(٥). «لَا تَخْتَلَفُوا فَإِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ أَخْتَلَفُوا فَهَلْكَوْا».

ولئن تصلَّ الجماعةُ إلى تماسكها إلا إذا بذل لها كلُّ فردٍ من ذاتِ نفسه، وذاتِ يديه، وكان عوناً لها في كلِّ أمرٍ من الأمور التي تهملها. سواء أكانت هذه المعاونةَ معاونةً ماديةً أو أدبيةً، وسواء أكانت معاونةً بنَ المالِ، أو العلمِ، أو الرأيِ، أو المشورةِ. فالتَّائسُ عِيَالُ اللَّهِ، أَحِبُّهُمْ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُمْ لِعِيَالِهِ: «خَيْرُ النَّاسِ أَنْفَعُهُمْ لِلنَّاسِ». «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ إِعَانَةَ الْفَقِيرِ». «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا».

الْمُؤْمِنُ مِرَاةُ الْمُؤْمِنِ؛ يَكْفُ عَنْهُ ضَبْعَتَهُ وَيَحُوطُهُ مِنْ وَرَائِهِ: «إِنْ أَحَدُكُمْ مِرَاةُ أَخِيهِ، فَإِنْ رَأَى مِنْهُ أَدْنَى فَلَْيَحْطُهُ عَنْهُ».

وهكذا يعمل الإسلامُ على تحقيقِ هذه الرُّوابطِ حتَّى يخلق مجتمعا متماسكا، وكيانا قويا؛ يستطيع مواجهة الأحداثِ. ورثا عطوان المحتدين. وما أحوَجَ المسلمين في هذه الآونةِ إلى هذا التَّجمع. إنهم بذلك يقيمون فريضةً إسلاميةً، ويحرزون كسبا سياسيا؛ ويحققون قوَّةَ عسكريةً، تحمي وجوتهم، ووحدةً اقتصاديةً، توفرُ لهم، كلَّ ما يحتاجون إليه من ثرواتٍ. لقد.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٠٥.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٤٦.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٠٣.

(٤) سورة الروم: الآيتان ٣١ - ٣٢.

(٥) سورة الأنعام: الآية ١٥٩.

ترك الاستعمار آثاراً سيئة؛ من ضعف في الدين، وانحطاط في الخلق، وتخلّف في العلم. ولا يمكن القضاء على هذه الآفات الاجتماعية الخطيرة، إلا إذا عادت الأمة موحّدة الهدف، مترابطة البنیان؛ مجتمعة الكلمة، كالبنیان المخصوص، يشدُّ بعضه بعضاً.

قتال البغاة

هذا هو الأصل في العلاقات والروابط التي تربط بين المسلمين؛ فإذا حدث أن قطعت بينهم هذه العلاقات، وانفصلت عرى الإخاء، وبغى بعضهم على بعض، وجب قتال الباغي حتّى يرجع إلى العدل، وإلى الانتظام في سلك الجماعة. يقول الله تعالى: ﴿وَلَا يَفْعَلَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِتْنَةً فَأَمِيلُوا بَيْنَهُمَا إِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِئَ إِلَى اللَّهِ أَمْرٌ أَلَّهُ فَإِنْ فَلَئَتْ فَأَمِيلُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١). فالآية تقرّر أن المؤمنين إذا تقاتلوا وجب على جماعة من ذوي الرأي أن تتدخل فوراً، وتصلح بين المتقاتلين، فإن بغت طائفة على الأخرى، ولم ترضخ للصالح، ولم تستجب له، وجب على المسلمين جميعاً أن يتجمعوا لقتال هذه الطائفة الباغية.

وقد قاتل الإمام عليّ الفئة الباغية، كما قاتل أبو بكر الصديق مانعي الزكاة، وقد اتفق الفقهاء على أن هذه الفئة الباغية لا تخرج عن الإسلام ببغيها؛ لأن القرآن الكريم وصفها بالإيمان، مع مقاتلتها، فقال: ﴿وَلَا يَفْعَلَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِتْنَةً﴾^(٢). ولهذا فإن مديبرهم لا يقتل، وكذلك جريحتهم،

(١) سورة الحجرات: الآية ٩.

(٢) سورة الحجرات: الآية ٩.

وإن أموالهم لا تغنم، وإن نساءهم وذرائعهم لا تسي، ولا يضمنون ما أنلفوا حال الحرب، من نفسٍ ومن مالٍ. وإن من قتل منهم غُسلَ وكُفِنَ وصُلِّيَ عليه. أما من قتل من الطائفة العادلة، فإنه يكون شهيداً، فلا يغسل ولا يصلِّي عليه، لأنه قُتل في قتالٍ أمرَ الله به، فهو مثلُ الشهيد في معركة الكفار. هذا إذا كان الخروجُ على إمام المسلمين الذي اجتمعت عليه الجماعة في قطرٍ من الأقطار، وكان هذا الخروجُ مصحوباً بامتناع أداء الحقوق المقررة بمصلحة الجماعة أو مصلحة الأفراد، بأن يكون القصدُ منه عزل الإمام.

وجملة القول أنه لا بد من صفاتٍ خاصةٍ يتميز بها الخارجون حتى ينطبق عليهم وصفُ (البغاة). وجملة هذه الصفات هي:

١ - الخروجُ عن طاعة الحاكم العادل التي أوجبه الله على المسلمين لأولياء أمورهم.

٢ - أن يكون الخروجُ من جماعةٍ قويّةٍ، لها شوكة وقوة، بحيث يحتاج الحاكم في ردِّهم إلى الطاعة، إلى إعدادِ رجالٍ ومالٍ وقتالٍ. فإن لم تكن لهم قوة؛ فإن كانوا أفراداً، أو لم يكن لهم من العناد ما يدفعون به عن أنفسهم؛ فليسوا ببغاة؛ لأنه يسهلُ ضبطهم وإعادتهم إلى الطاعة.

٣ - أن يكون لهم تأويلٌ سائغٌ يدعوهم إلى الخروجِ على حكم الإمام، فإن لم يكن لهم تأويلٌ سائغٌ كانوا محاربين؛ لا بغاة.

٤ - أن يكون لهم رئيسٌ مطاعٌ يكون مصدراً لقوتهم، لأنه لا قوة لجماعةٍ لا قيادة لها.

هذا هو شأنُ البغاة وحكمُ الله فيهِ. أما إذا كان القتالُ لأجلِ الدنيا،

وللحصول على الرئاسة ومنازعة أولي الأمر، فهذا الخروج يعتبر محاربة ويكون للمحاربين حكم آخر يخالف حكم الباغين، وهذا الحكم هو الذي ذكره الله في قوله: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ^(١).

فهؤلاء المحاربون جزاؤهم القتل أو الصلب أو تقطيع الأيدي والأرجل من خلاف، أو الحبس والنفي من الأرض، حسب رأي الحاكم فيهم، وجرائمهم التي ارتكبوها، ومن قُتل منهم فهو في النار، ومن قتل من مقاتليهم، فهو شهيد. فإذا كان القتال صادراً من الطائفتين، لعصبية، أو طلب رئاسة، كان كلٌّ من الطائفتين باغياً، ويأخذ حكم الباغي.

العلاقة بين المسلمين وغيرهم

علاقة المسلمين بغيرهم علاقة تعارف، وتعاون، وبر، وعدل. يقول الله سبحانه في التعارف المفضي إلى التعاون: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ^(٢)﴾.

ويقول في الوصاية بالبر والعدل: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ

(١) سورة المائدة: الآيات ٣٣ - ٣٤.

(٢) سورة الحجرات: الآية ١٣.

فِي الَّذِينَ وَلَّوْا يَدِيَكُمْ أَلَّا يَدْرِكُوا أَن يَبَرُّوا وَتُقْطَعُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُغْضُوبِينَ^(١). وَمِنْ مُقْتَضَيَاتِ هَذِهِ الْعَلَاqَةِ تَبَادُلُ الْمَصَالِحِ، وَأُطْرَادُ الْمَنَافِعِ، وَتَقْوِيَةُ الصَّلَاحِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

ولهذا المعنى لا يدخل في نطاقِ النهي عن موالاة الكافرين، إذ إنَّ النهي عن موالاة الكافرين يقصد به النهي عن محالفتهم ومناصرتهم ضد المسلمين، كما يقصد به النهي عن الرضى بما هم فيه من كفر، إذ إنَّ مناصرة الكافرين على المسلمين فيه ضررٌ بالغٌ بالكيان الإسلامي، وإضعافٌ لقوة الجماعة المؤمنة، كما أن الرضى بالكفر، كفرٌ يحظره الإسلامُ ويمنعه. أما الموالاة بمعنى المسالمة، والمعاشرة الجميلة، والمعاملة بالحسنى، وتبادلِ المصالح، والتعاون على البرِّ والتقوى، فهذا مما دعا إليه الإسلامُ.

كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين

ولهذا قرَّرَ الإسلامُ المساواة بين الذميين والمسلمين، فلهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم، وكفل لهم حرَّيتهم الدينية فيما يأتي:

أولاً: عدمُ إكراه أحدٍ منهم على ترك دينه أو إكراهه على عقيدة معينة. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ^(٢)﴾.

ثانياً: من حقِّ أهل الكتاب أن يمارسوا شعائر دينهم؛ فلا تُهَدَّم لهم كنيسة، ولا يُكسَّر لهم صليب. يقول الرسول صلواتُ الله وسلامه عليه:

(١) سورة الممتحنة: الآية ٨.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

«أَتْرَكُوهُمْ وَمَا يُدِينُونَ». بل من حقّ زوجة المسلم (اليهوديّة والنصرانيّة) أن تذهب إلى الكنيسة أو إلى المعبد ولا حقّ لزوجها في منعها من ذلك.

ثالثاً: أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره، فلا يُقتل لهم خنزيرٌ، ولا تراق لهم خمرٌ ما دام ذلك جائزاً عندهم، وهو بهذا وسّع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين الذين حُرّم عليهم الخمر والخنزير.

رابعاً: لهم الحرية في قضايا الزواج، والطلاق، والنفقة، ولهم أن يتصرفوا كما يشاؤون فيها، دون أن توضع لهم قيود أو حدود.

خامساً: حمى الإسلام كرامتهم، وصان حقوقهم، وجعل لهم الحرية في الجدل والمناقشة في حدود العقل والمنطق، مع التزام الأدب والعدل عن الخشونة والعنف. يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْحَيْسَةِ هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأَنْزَلَ إِلَيْكُمْ وَلَئِنْهَا وَلَئِنَّكُمْ رَبُّكُمْ وَيَوْمَ تَخْرُجُونَ﴾ (١).

سادساً: سوّى بينهم وبين المسلمين في العقوبات، في رأي بعض المذاهب. وفي الميراث سوّى في الحرمان بين الذمي والمسلم، فلا يرث الذمي قريبه المسلم، ولا يرث المسلم قريبه الذمي.

سابعاً: أحل الإسلام طعامهم، والأكل من ذبائحهم، والتزوّج بنسائهم. يقول الله سبحانه: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الْكَيْبُوتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمَنْعَتُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ أُولَئِكَ لَكُمُ الْحِلُّ مِنْ الْكَيْتَابِ مِنْ قَبْلُكُمْ إِنَّا جَاءَنَاهُمْ بِأَحْسَنِ مِنْ حَبْلٍ مِنْ قَبْلُكُمْ وَأَنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ مُخْتَصِرِينَ وَلَا تُؤْخَذُ بِكُلُّ شَيْءٍ عَصَاكُمْ وَأَمْرٌ إِلَيْنَا وَمَنْ يَتَّبِعْ أَمْرَنَا نَجْعَلْ مِنْ دُونِ الْأَمْثِلِ كَثِيرًا﴾ (٢).

(١) سورة العنكبوت: الآية ٤٦.

يَكْفُرُ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُمْ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ»^(١).

ثامناً: أباح الإسلام زيارتهم وعبادة مرضاهم، وتقديم الهدايا لهم، ومبادلتهم البيع والشراء ونحو ذلك من المعاملات، فمن الثابت أن الرسول ﷺ مات ودرعُه مرهونة عند يهودي في دين له عليه، وكان بعض الصحابة إذا ذبح شاة يقول لخادمه: ابدأ بجارنا اليهودي. قال صاحب البدائع: «ويسكنون في أمصار المسلمين، يبيعون ويشترون، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة إلى إسلامهم، وتمكينهم من المقام في أمصار المسلمين أبلغ في هذا المقصود، وفيه أيضاً منفعة المسلمين بالبيع والشراء».

الموالة المنهي عنها

هذا هو الأصل في علاقة المسلمين بغيرهم؛ ولا تبدل هذه العلاقة إلا إذا عمل غير المسلمين - من جانبهم - على تقويض هذه العلاقة وتمزيقها بعداوتهم للمسلمين، وإعلانهم الحرب عليهم. فتكون المقاطعة أمراً دينياً وواجباً إسلامياً، فضلاً عن أنها عمل سياسي عادل، فهي معاملة بالمثل. والقرآن يوجه أنظار أتباعه إلى هذه الحقيقة، ويحكم فيها الحكم الفصل، فيقول: ﴿لَا يَتَّخِذُ الْمُشْرِكُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَتَّخِذُوا يَتَهُمْ تَقَلُّدًا وَيَعَزِّدُكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ»^(٢). وقد تضمنت الآية المعاني الآتية:

أولاً: التحذير من الموالة والمناصرة للأعداء، لما فيها من التعرض للخطر.

(١) سورة المائدة: الآية ٥.

(٢) سورة آل عمران: الآية ٢٨.

ثانياً: أَنْ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَهُوَ مُقَطَّوعٌ عَنِ اللّٰهِ، لَا يَرْبُطُهُ بِهِ رَابِطٌ.

ثالثاً: أَنَّهُ فِي حَالَةِ الضَّعْفِ والخوف من أذاًهم تجوزُ الموالاةُ ظاهراً
ريثما يعدون أنفسهم لمواجهة الذي يتهددهم.

وفي موضع آخر من القرآن الكريم يقول: ﴿يَشِيرُ الْمُتَّقِينَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ۖ الَّذِينَ يَتَخِدُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَيْبَنَقُوا عِندَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ۖ﴾ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ دَاعِيًا إِلَى الْكُفْرِ إِذَا يَدْعُو بِهَا وَنُصَرِّفُهَا بِهَا فَكُلُوا مِنْهُ حَتَّى يَخُوشُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْكَ إِذَا يَنْتَهَرُ مِنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَمِيعُ الْمُتَّقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعًا ۖ﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ بِكُفْرِهِمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَ لِلْكَافِرِينَ نَصِيبٌ قَالُوا أَلَمْ تَسْتَوِ عَلَىكُمْ وَنَحْنُ نَعْتَمِدُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ۚ قَالَ اللَّهُ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ۚ وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ۖ^(١) . وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي:

أولاً: أَنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ، يُوَالُونَهُمْ بِالْمُودَةِ، وَيَنْصُرُونَهُمْ فِي السَّرِّ، مُتَجَاوِزِينَ وَلَايَةَ الْمُؤْمِنِينَ وَمُعْرِضِينَ عَنْهَا.

ثانياً: أَنَّهُمْ بِعَمَلِهِمْ هَذَا يَطْلُبُونَ عِنْدَ الْكَافِرِينَ الْعِزَّةَ وَالْقُوَّةَ، وَهُمْ بِذَلِكَ مَخْطُؤُونَ، لِأَنَّ الْعِزَّةَ وَالْقُوَّةَ كُلُّهُمَا لِلَّهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَاللَّهُ أَعَزُّ وَرُسُلُهُ وَالْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُتَّقِينَ لَا يَحْكُمُونَ﴾^(٢) .

ثالثاً: أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُنَافِقِينَ يَنْتَظِرُونَ مَا يَحِلُّ بِالْمُؤْمِنِينَ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ فَتْحٌ مِنَ اللَّهِ وَنَصْرٌ، قَالُوا: نَحْنُ مَعَكُمْ فِي الدِّينِ وَالْجِهَادِ، وَإِنْ كَانَ

(١) سورة النساء: الآيات ١٣٨ - ١٤١.

(٢) المنافقون: ٨.

للكافرين نصيبٌ من النصير، قال هؤلاء المنافقون للكافرين: ألم نحافظ عليكم ونمنعكم من إيذاء المؤمنين لكم بتخذيهم وإطلائكم على أسرارهم حتى انتصرتُم. فأعطونا مما كسبتم.

رابعاً: أن الله سبحانه لن يجعل للكافرين على المؤمنين المخلصين في إيمانهم القائمين على حدود الله، طريقاً إلى النصير عليهم: أي لا يمكنهم من أن يغلبوهم. وقد كان رجالٌ من المسلمين يوالون رجالاً من الكفار لما كان بينهم من قرابة أو جوارٍ أو محالفة، وكانت هذه الموالة خطراً على سلامة المسلمين. فأنزل الله عز وجل محذراً من هذه الولاية الضارة، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً يَنُودُكُمْ لَا يَأْلُوا نَفْسَكُمْ حُبًا وَلَا دُولًا مَا عُنِيَ قَدَ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِن أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَةَ إِن كُنتُمْ تَقُولُونَ^(١) . ففي هذه الآية النهي عن اتخاذ غير المؤمنين بطانةً وأصدقاء، أي خاصةً تطلعونهم على أسراركم، لأن هذه البطانة لا تقصُر في إفساد أمركم، وأنهم يحبون ويتمنون إيقاع الضرر بكم.

وقد ظهرت علامات بغضهم لكم من كلامهم، فهي لشدة عندهم يصعب عليهم إخفاؤها، وما تخفيه صدورهم من البغض لكم أقوى وأشد مما يفلت من ألسنتهم. وطبيعة الإيمان تأبى على المؤمن أن يوالي عدوه الذي يترى به الدوائر، ولو كان أقرب الناس إليه. يقول القرآن الكريم: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِنَّا^(٢) . فالآية تبين أنه لا يصح أن

(١) سورة آل عمران: الآية ١١٨.

(٢) سورة المجادلة: الآية ٢٢.

يوجدَ بينَ المؤمنينَ من يصادقونَ أعداءَهُم، ولو كانَ هؤلاءُ الأعداءُ آباءَ المؤمنينَ، أو أبنائَهُم، أو إخوانَهُم الأقربينَ.

إن حكم القرآنَ في هؤلاء الذينَ يتعاونون مع الاستعمارِ وأعداءِ العربِ والمسلمينَ بيّنٌ واضحٌ، وإن ذلكَ خيانةٌ لِلَّهِ، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمةِ المسلمينَ وعامَّتِهِم، وأنهم لم يراعوا حقَّ الإسلامِ، ولا حقَّ التاريخِ، ولا حقَّ الجوارِ، ولا حقَّ المظلومينَ، ولا حقَّ حاضرِ هذهِ المنطقةِ، ولا حقَّ مستقبلِها. وهؤلاءُ الخونةُ يتصرفهم هذا قد باعوا أنفسهم للشيطانِ، وسجّلوا على أنفسهم الخزيَّ والعارَ: خزي الدَّهرِ وعارُ الأبدِ...

الاعتراف بحق الفرد وكرامته

والإسلامُ - بعدَ أن أشادَ بمبدأ السَّلامِ وجعلَ العلاقةَ بينَ الناسِ علاقةً آمنٍ وسلامٍ - احترمَ الإنسانَ وكرَّمَهُ من حيثَ هو إنسانٌ، بقطعِ النظرِ عن جنسيه، ولونه، ودينه، ولغته، ووطنيه، وقوميته، ومركزه الاجتماعيِّ. يقولُ اللهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَكَلَّمْنَا فِي آلِهِ وَالْإِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَلَقَدْ فَضَّلْنَاكَ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾^(١).

ومن مظاهرِ هذا التَّكريمِ أن اللهَ خلقَ الإنسانَ بيده، ونفخَ فيه من روحه، وأسجدَ له ملائكتَه، وسخرَ له ما في السَّمواتِ وما في الأرضِ جميعاً منه، وجعله سيداً على هذا الكوكبِ الأرضيِّ، واستخلفه فيه ليقومَ بعمارتهِ وإصلاحِهِ. ومن أجلِ أن يكونَ لهذا التَّكريمِ حقيقةً واقعةً، وأسلوباً في الحياة، كفلَ الإسلامُ جميعَ حقوقِ الإنسانِ، وأوجبَ حمايتها وصيانتها،

(١) سورة الإسراء: الآية ٧٠.

سواء أكانت حقوقاً دينية، أو مدنية، أو سياسية. ومن هذه الحقوق:

١ - حق الحياة: لكل فرد حق صيانة نفسه، وحماية ذاته. فلا يحل الاعتداء عليها إلا إذا قُتل، أو أفسد في الأرض فساداً يستوجب القتل. ويقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ آتَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا^(١)﴾. وفي الحديث الصحيح: «لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيءٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِخْدَى ثَلَاثٍ: النَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالثِّبَ الرَّاغِي، وَالتَّارِكُ لِلْبَيْنَةِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ...».

٢ - حق صيانة المال: فكما أن النفس معصومة؛ فكذلك المال، فلا يحل أخذ المال بأي وسيلة من الوسائل غير المشروعة. يقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحْثَةً عَنْ فَرَاشٍ بَيْنَكُمْ^(٢)﴾. وقال عليه الصلاة والسلام: «مَنْ أَخَذَ مَالَ أَخِيهِ بِيَمِينِهِ، أَوْ جَبَّ اللَّهُ لَهُ النَّارَ، وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ». فقال رجل: وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله؟! فقال: «وَلَوْ كَانَ حُوداً مِنْ أَرَاكِ...». والأراك هو الشجر الذي يؤخذ منه السواك.

٣ - حق التعرض: ولا يحل انتهاك العرض حتى ولا بكلمة نابية. يقول الله تعالى: ﴿وَلَيْلٌ لِكُلِّ هَمْزٍ لُمُؤْ^(٣)﴾ (٤).

٤ - حق الحرية: ولم يكتف الإسلام بتقرير صيانة الأنفس، وحماية

(١) سورة المائدة: الآية ٣٢.

(٢) سورة النساء: الآية ٢٩.

(٣) سورة الهمزة: الآية ١.

(٤) والويل: هو العذاب الشديد. والهمزة: الذي يعيب الناس، وينشر ما يبدو له بطريق الإشارة المعبرة. واللمزة: هو الذي يتحدث عن العيوب، ويذمها بين الناس.

الأعراض والأموال، بل أقرَّ حرية العبادة، وحرية الفكر، وحرية اختيار المهنة التي يمارسها الإنسان لكسب عيشه، وحرية الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة. وأوجب الإسلام على الدولة المحافظة على هذه الحقوق جميعها، وإنَّ حقوق الإنسان لا تنتهي عند هذا الحد، بل هناك حقوق أخرى، منها:

١ - حق المأوى: فالإنسان له الحق في أن يأوي إلى أي مكان، وأن يسكن في أي جهة، وأن ينتقل في الأرض دون حرج عليه أو وضع عقبات في طريقه، ولا يجوز نفي أي فرد أو إبعاده أو سجنه إلا في حالة ما إذا اعتدى على حق غيره، ورأى القانون أن يعاقبه بالطرد أو بالحبس. ويكون ذلك في حالة الاعتداء على الغير، والإخلال بالأمن، وإرهاب الأبرياء. وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأَ عَلَيْهِمُ الْقُلُوبُ أَنْتَ اللَّهُ عَالِمُ غُيُوبِ رَحِيمٌ﴾ (١).

٢ - حق الرأي ولقاء الرأي: ومن الحقوق كذلك، حق التعليم: فمن حق كل فرد أن يأخذ من التعليم ما ينير عقله، ويرقي وجوده، ويرفع من مستواه. ومن حق الإنسان، كذلك، أن يبين عن رأيه ويدلي بحججه ويجهز بالحق ويصدق به. والإسلام يمنع من مصادرة الرأي ومحاربة الفكر الحر، إلا إذا كان ذلك ضاراً بالمجتمع.

(١) سورة المائدة: الآيتان ٣٣ - ٣٤.

ولقد كان الرسول ﷺ يبائع أصحابه على أن يجهروا بالحق، وإن كان مُرّاً، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم، ويخير الرسول ﷺ أن: «السَّائِثَ عَنِ الْحَقِّ شَيْطَانٌ أَخْرُسٌ». وفي ذلك يقول القرآن الكريم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْمُكَنَّى يُبَدِّلُ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أَزْوَاجَهُمْ يَلْمِزُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَمْلَحُوا وَيَبَيَّنُوا فَاُولَئِكَ أُثِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾^(١).

وأخيراً، وليس آخراً: يقرُّ الإسلام أنَّ من حقَّ الجائع أن يُطعم، ومن حقَّ العاري أن يكس، والمريض أن يداوى، والخائف أن يؤمن دون تفرقة بين لون ولون، أو دين ودين، فالكل في هذه الحقوق سواء. هذه هي تعاليم الإسلام في تقرير بعض حقوق الإنسان، وهي تعاليم فيها الصُّلَاح والخير لهذه الدُّنيا جميعها. وأعظم ما فيها أنها سبقت جميع المذاهب التي تحدثت عن حقوق الإنسان، وأنَّ الإسلام جعل هذه التعاليم ديناً يتقرب به إلى الله، كما يتقرب بالصلاة وغيرها من العبادات.

جريمة إهدار الحقوق: إنَّ هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الآفاق الواسعة ليلبغ كماله، ويحصل على ارتقائه المقدر له؛ سواء أكان مادياً أم أدبياً. ومن ثم، فإن أي تفويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم، ولهذا نفسه هو السبب الحقيقي في منع الإسلام للحرب أيّاً كان نوعها، لأنَّ الحرب بجانب كونها اعتداء على الحياة - وهي حق مقدس - فهي تدمير لما تصلح به الحياة.

وقد منع حرب التوسع، وبسط النفوذ، وسيادة القوى؛ فقال: ﴿يَا أَيُّهَا

(١) سورة البقرة: الآيتان ١٥٩ - ١٦٠.

الَّذِينَ الْأَخِرَةُ بِجَنَّتْهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْمُتَّقِينَ^(١). ومنع حرب الانتقام والعدوان، فقال: «وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُكُمْ أَنْ مَسُدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْقَوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْمُدُونِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ^(٢)». ومنع حرب التخريب والتدمير فقال: «وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا^(٣)».

منى تشريع الحرب

إذا كانت القاعدة هي السلام، والحرب هي الاستثناء فلا مسوغ لهذه الحرب - في نظر الإسلام - مهما كانت الظروف، إلا في إحدى حالتين:

الحالة الأولى: حالة الدفاع عن النفس، والعرض، والمال، والوطن عند الاعتداء. يقول الله تعالى: «وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُوكُمْ وَلَا تَعْدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُتَعَدِينَ^(٤)». وعن سعد بن زيد، أن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ». رواه أبو دارود والترمذي والسنائي. ويقول الله سبحانه: «وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجَنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا^(٥)».

(١) سورة القصص: الآية ٨٣.

(٢) سورة المائدة: الآية ٢.

(٣) سورة الأعراف: الآية ٥٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٩٠.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٤٦.

الحالة الثانية: حالة الدِّفاع عن الدَّعوة إلى الله إذا وقف أحد في سبيلها بتعذيب من آمن بها، أو بصد من أراد الدخول فيها أو بمنع الداعي من تبليغها، ودليل ذلك:

أولاً: أن الله سبحانه يقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَكْفِرُونَ وَلَا تَسَدُّوا إِلَيْكَ اللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُصَّدِّقِينَ ۝﴾ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ فَتَنُوكُمْ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجْتُمْ وَالَّذِينَ أَتَدُّ مِنْ الْقَتْلِ لَا لَقِيلُوكُمْ عِنْدَ الرَّسُولِ حَتَّى يَكْفُلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَتَلْتُمْ قَاتِلُوكُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ ۝﴾ فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝﴾ وَيَقِيلُوكُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ بَلَّوْا فَإِنْ أُنْتَهَوْا فَلَا عُدْوَانَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ ۝﴾^(١). وقد تضمنت هذه الآيات ما يأتي:

١ - الأمر بقتال الذين يبدؤون بالعدوان ومقاتلة المعتدين، لكف عدوانهم. والمقاتلة دفاعاً عن النفس أمر مشروع في كل الشرائع، وفي جميع المذاهب، وهذا واضح من قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ﴾.

٢ - أما الذين لا يبدؤون بالعدوان. فإنه لا يجوز قتالهم ابتداءً، لأن الله نهى عن الاعتداء، وحرَّم البغي والظلم في قوله: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾.

٣ - وتعليل النهي عن العدوان بأن الله لا يحب المعتدين دليل على أن هذا النهي محكم غير قابل للتسخير، لأن هذا إخبار بعدم محبة الله للاعتداء والإخبار لا يدخله التسخير لأن الاعتداء هو الظلم، والله لا يحب الظلم أبداً.

٤ - إِنَّ لَهُذِهِ الْحَرْبِ الْمَشْرُوعَةَ غَايَةً تَنْتَهِي إِلَيْهَا، وَهِيَ مَنْعُ فِتْنَةِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، بِتَرْكِ إِيْذَانِهِمْ وَتَرْكِ حُرِّيَّاتِهِمْ لِيُمَارِسُوا عِبَادَةَ اللَّهِ وَيُقِيمُوا دِينَهُ، وَهُمْ آمِنُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مِنْ كُلِّ عَدُوَانٍ.

ثَانِيًا: يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أُهْلُهَا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا وَاجْعَل لَنَا مِنْ لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾^(١). وَقَدْ بَيَّنَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ سَبَبِينَ مِنْ أَسْبَابِ الْقِتَالِ:

أَوَّلُهُمَا: الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَهُوَ الْغَايَةُ الَّتِي يَسْعَى إِلَيْهَا الدِّينُ؛ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ.

وِثَانِيَهُمَا: الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ الْمُسْتَضْعَفِينَ، الَّذِينَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةَ، وَلَمْ يَسْتَطِيعُوا الْهَجْرَةَ، فَعَذَّبَتْهُمْ قُرَيْشٌ وَفَتَنَتْهُمْ حَتَّى طَلَبُوا مِنَ اللَّهِ الْخَلَاصَ، فَهَؤُلَاءِ لَا غِنَى لَهُمْ عَنِ الْحِمَايَةِ الَّتِي تَدْفَعُ عَنْهُمْ أَذَى الظَّالِمِينَ، وَتَمَكِّنُهُمْ مِنَ الْحَرِيَّةِ، فِيمَا يَدِينُونَ وَيَعْتَقِدُونَ.

ثَالِثًا: يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿إِنِ اعْتَزَلْتُمْ فَلَهُمُ الْيُتْلُوكُمْ وَالْقَوَا إِلَىكُمْ أَسْلَمَ مَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾^(٢). فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ الَّذِينَ لَمْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ، وَلَمْ يَقَاتِلُوا الْمُسْلِمِينَ وَاعْتَزَلُوا مُحَارَبَةَ الْفَرِيقَيْنِ، وَكَانَ اعْتِزَالُهُمْ هَذَا اعْتِزَالًا حَقِيقِيًّا يُرِيدُونَ بِهِ السَّلَامَ، فَهَؤُلَاءِ لَا سَبِيلَ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ.

رَابِعًا: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاتَّبِعْ مَا وَعَدَ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُمْ هُوَ السَّامِعُ الْعَلِيمُ﴾^(٣) وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَدْعَوْكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ^(٤).

(١) سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ٧٥.

(٢) سُورَةُ النَّسَاءِ: الْآيَةُ ٩٠.

(٣) سُورَةُ الْأَنْفَالِ: الْآيَاتَانِ ٦١ - ٦٢.

(٤) سُورَةُ الْأَنْفَالِ: الْآيَةُ ٦٢.

ففي هذه الآية الأمر بالجنوح إلى السلم إذا جنح العدو إليها، حتى ولو كان جنوحه خداعاً ومكرًا.

خامساً: إن حروب الرسول ﷺ كانت كلها دفاعاً، ليس شيء من العدوان. وقاتل المشركين من العرب، ونبذ عهودهم بعد فتح مكة كان جارياً على هذه القاعدة. وهذا بين في قوله تعالى: ﴿أَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ نَكُتُوا أَيْمَنَهُمْ وَهَكُتُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدُّوْكُمْ أُولَئِكَ مَرَّةٌ آخِرُونَ قَالَ اللَّهُ أَلَمْ يَأْتِ الْفَسَادَ إِذْ كُنْتُمْ كُفْرًا تَقْتُلُونَ قُلُوبَهُمْ يُؤْمِنُونَ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ مِنْكُمْ عَلَىٰ عَهْدٍ وَإِنَّهُمْ مُّكْرِمُونَ ﴿١٢﴾ وَيَذْهَبَ عَظِيمٌ قُلُوبَهُمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿١٣﴾. ولما تجمعوا جميعاً ورموا المسلمين عن قوس واحدة، أمر الله بقتالهم جميعاً، يقول الله سبحانه: ﴿فَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا بُدِّلْتُمْ كَمَا اللَّهُ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (١). وأما قتال اليهود، فإنهم كانوا قد عاهدوا رسول الله ﷺ بعد هجرته، ثم لم يلبثوا أن نقضوا العهد وانضموا إلى المشركين والمنافقين ضد المسلمين، ووقفوا محاربين لهم في غزوة الأحزاب، فأنزل الله سبحانه: ﴿فَقَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ مُبْتَلُونَ﴾ (٢). وقال أيضاً: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٣).

(١) سورة التوبة: الآيات ١٣ - ١٥.

(٢) سورة التوبة: الآية ٣٦.

(٣) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٤) سورة التوبة: الآية ١٢٣.

سادساً: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مرَّ على امرأةٍ مقتولةٍ، فقال: «مَا كَانَتْ هَلِيبَ لِتُقَاتِلَ». فَعَلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْعَلَّةَ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِهَا أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ تَقَاتِلُ مَعَ الْمُقَاتِلِينَ، فَكَانَتْ مُقَاتِلَهُمْ لَنَا هِيَ سَبَبُ مُقَاتِلَتِنَا لَهُمْ، وَلَمْ يَكُنِ الْكَفَرُ هُوَ السَّبَبُ.

سابعاً: إِنَّهُ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الرَّهْبَانِ وَالصَّبْيَانِ، لِنَفْسِ السَّبَبِ الَّذِي نَهَى مِنْ أَجْلِهِ عَنْ قَتْلِ الْمَرْأَةِ.

ثامناً: إِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَجْعَلِ الْإِكْرَاهَ وَسِيلَةً مِنْ وَسَائِلِ الدَّخُولِ فِي الدِّينِ، بَلْ جَعَلَ وَسِيلَةً ذَلِكَ اسْتِعْمَالُ الْعَقْلِ وَإِعْمَالُ الْفِكْرِ، وَالتَّنَظُّرُ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جِئَماً أَفَأَنْتَ تَكْفُرُ الْكَافِرُ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ۝ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَقُولَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَجَعَلَ الْيَمِينَ عَلَى الْيَمِينِ لَا يَعْقِلُونَ ۝ قُلِ أَنْظَرُوا مَا كَانَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تَتَّبِعِي الْآيَاتِ وَالنُّذُرَ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ ۝﴾ (١). «لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ» (٢). وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَأْسُرُ الْأَسْرَى، وَلَمْ يَعْرِفْ أَنَّهُ أَكْرَاهُ أَحَدًا مِنْهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ. وَكَذَلِكَ كَانَ أَصْحَابُهُ يَفْعَلُونَ. وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ ثُمَامَةَ الْحَنْفِيَّ أَمِيرَ وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَغْدُو عَلَيْهِ فَيَقُولُ: «مَا جِئْتُكَ يَا ثُمَامَةُ...؟». فَيَقُولُ: «إِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمٍ، وَإِنْ تَمُتْنِ تَمُتْنِ عَلَيَّ شَاكِرٍ، وَإِنْ تَرُدَّ الْمَالَ تُعْطِكَ مِنْهُ مَا شِئْتَ». وَكَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحِبُّونَ الْفِدَاءَ، وَيَقُولُونَ: مَا نَنْصُبُ بَقِيَّةً لِهَذَا، فَمَرَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَ، فَحَلَّه، وَبَعَثَ بِهِ إِلَى حَائِطِ أَبِي

(١) سورة يونس: الآيات ٩٩ - ١٠١.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٥٦.

طلحة، وأمره أن يغتسل، فأغتسل وصلى ركعتين. فقال النبي ﷺ: «لَقَدْ حَسَنَ إِسْلَامُ أَخِيكُمْ».

أما النصارى وغيرهم فلم يقاتل الرسول ﷺ أحداً منهم. حتى أرسل رسله بعد صلح الحديبية إلى جميع الملوك يدعوهم إلى الإسلام، فأرسل إلى قيصر، وإلى كسرى، وإلى المقوقس، وإلى النجاشي وملوك العرب بالشرق والشام، فدخل في الإسلام من النصارى وغيرهم من دخل، فعمد النصارى بالشام فقتلوا بعض من قد أسلم. فالنصارى حاربوا المسلمين أولاً، وقتلوا من أسلم منهم بغياً وظلماً.

فلما بدأ النصارى بقتل المسلمين أرسل الرسول سرية أمر عليها زيد بن حارثة، ثم جعفر، ثم أمر عبد الله بن رواحة، وهو أول قتال قاتله المسلمون للنصارى - بمؤنة من أرض الشام - واجتمع على أصحابه خلق كثير من النصارى، واستشهد الأمراء رضي الله عنهم، وأخذ الراية خالد بن الوليد. ومما تقدم يتبين بجلاء، أن الإسلام لم يأذن بالحرب إلا دفاعاً للعدوان، وحمايةً للدعوة، ومنعاً للاضطهاد، وكفايةً لحرية الدين، فإنها حينئذ تكون فريضة من فرائض الدين، وواجباً من واجباته المقدسة ويطلق عليها اسم «الجهاد».

الجهاد

والجهاد مأخوذ من الجهد وهو الطاقة والمشقة، يقال جاهد يجاهد جهاداً ومجاهدةً، إذا استفرغ وسعته، وبذل طاقته، وتحمل المشاق في مقاتلة العدو ومدافعة، وهو ما يعبر عنه بالحرب في العرف الحديث، والحرب هي القتال المسلح بين دولتين فأكثر، وهي أمر طبيعي في البشر، لا تكاد

تخلو منه أمة ولا جيل وقد أقرته الشرائع الإلهية السابقة. ففي أسفار التوراة التي يتداولها اليهود، تقرير شريعة الحرب والقتال في أشنع صورة من صور التخريب والتدمير والإهلاك والسبي.

فقد جاء في سفر التثنية في الإصحاح العشرين منه عدد ١٠ وما بعده ما يأتي بنصه: «حينَ تقربُ من مدينةٍ لكي تحاربها استدعها إلى الصلح، فإن أجابتك إلى الصلح وفتحت لك، فكلُّ الشعب الموجود فيها يكون لك بالتخسير، ويستعبد لك، وإن لم تسالمك، بل عملت معك حرباً، فحاصرها، وإذا دفعها الربُّ إلَهك إلى يديك، فأضرب جميع ذكورها بحدِّ السيف، وأما النساء، والأطفال، والبهايم، وكل ما في المدينة، كل غنيمتها فتغنمها لنفسك، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الربُّ إلَهك، هكذا تفعلُ بجميع المدن البعيدة منك جداً، التي ليست من مدن هؤلاء الأمم هنا، وأما مدن هؤلاء الشعوب التي يعطيك الربُّ إلَهك نصيباً فلا تبقى منها نسمة ما، بل تحرمها تحريماً، الحثيين، والأموريين، والكنعانيين، والفرزيين، والحويين، واليوسيين، كما أمرَك الربُّ إلَهك».

وفي إنجيل متى المتداول بأيدي المسيحيين، في الإصحاح العاشر عدد ٢٤ وما بعده يقول: «لا تظنُّوا أنني جئت لألقي سلاماً على الأرض، ما جئت لألقي سلاماً، بل سيفاً، فإنني جئت لأفرق الإنسان ضد أبيه والابنة ضد أمها، والكنة ضد حمايتها، وأعداء الإنسان أهل بيته، من أحبُّ أباً أو أمّاً أكثر مني، فلا يستحقني، ومن أحبُّ ابناً أو ابنة أكثر مني، فلا يستحقني، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعني، فلا يستحقني، ومن وجد حياته يضيعها، ومن أضاع حياته من أجلي ينجها».

والقانون الدولي أقرَّ الظروف والأحوال التي تشرع فيها الحرب،

ووضع لها القواعد، والمبادئ، والنظم، التي تخفف من شروها وويلاتها، وإن كان لم يتم شيء من ذلك عند التطبيق.

تشریع الجهاد في الإسلام

أرسل الله رسوله إلى الناس جميعاً، وأمره أن يدعو إلى الهدى ودين الحق، ولبت في مكة يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة. وكان لا بد من أن يلقي مناوأة من قومه الذين رأوا أن الدعوة الجديدة خطر على كيانه المادي والأدبي. فكان توجيه الله له أن يلقي هذه المناوأة بالصبر، والعفو، والصفح الجميل: ﴿وَأَصْبِرْ لِمُحْزَنِّكَ إِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾^(١). ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾^(٢). ﴿فَاصْفَحْ الْبَصِيعَ الْجَمِيلَ﴾^(٣). ﴿قُلْ لِلَّيْنِ آمَنُوا يُفَوِّرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ﴾^(٤). ولم يأذن الله بأن يقابل السينة بالسينة، أو يواجه الأذى بالأذى، أو يحارب الذين حاربوا الدعوة، أو يقاتل الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات. ﴿ادْفَعْ بِالَّذِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ﴾^(٥). وكل ما أمر به جهاداً في هذه الفترة أن يجاهد بالقرآن، والحجة، والبرهان. ﴿وَنَهَيْهُمْ بِرِجْهَانًا كَبِيرًا﴾^(٦).

ولما اشتد الأذى، وتتابع الاضطهاد حتى وصل قمته بتدبير مؤامرة لاغتيال الرسول الكريم، اضطر أن يهاجر من مكة إلى المدينة، ويأمر

(١) سورة الطور: الآية ٤٨.

(٢) سورة الزخرف: الآية ٨٩.

(٣) سورة الحجر: الآية ٨٥.

(٤) سورة الجاثية: الآية ١٤.

(٥) سورة المؤمنون: الآية ٩٦.

(٦) سورة الفرقان: الآية ٥٢.

أصحابه بالهجرة إليها بعد ثلاث عشرة سنة من البعثة. ﴿وَإِذْ يَبْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَبِيرٌ الْمُنْجِيْنَ﴾^(١). ﴿إِلَّا نُنْصِرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٢).

وفي المدينة - عاصمة الإسلام الجديدة - تقرر الإذن بالقتال حين أُطبق عليهم الأعداء، واضطروا إلى امتشاق الحسام، دفاعاً عن النفس، وتأميناً للدعوة. وكان أول آية نزلت قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَقْتُلُونَ بِأَنفُسِهِمْ ظُلُمًا إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصِيحَةٍ لَّكَثِيرٍ﴾^(٣) الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ^(٤). ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفُتِنَتْ صَوَاحِبُ بُيُوتٍ وَصَلَوَاتُ وَمَسْجِدٍ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْأُمُورِ﴾^(٥).

وفي هذه الآيات تعليل للإذن بالقتال بأمور ثلاثة:

- ١ - إنهم ظلموا بالاعتداء عليهم، وإخراجهم من ديارهم بغير حق إلا أن يدينوا دين الحق، ويقولوا: رَبُّنَا اللَّهُ.
- ٢ - إنه لولا أذن الله للناس بمثل هذا الدفاع، لهدمت جميع المعابد التي يذكر فيها اسم الله كثيراً، بسبب ظلم الكافرين الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر.
- ٣ - إن غاية النصير، والتأمين في الأرض، والحكم: إقامة الصلاة، وإيتاء الزكاة، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

(١) سورة الأنفال: الآية ٣٠.

(٢) سورة التوبة: الآية ٤٠.

(٣) سورة الحج: الآيتان ٣٩ - ٤٠.

(٤) سورة الحج: الآيتان ٤٠ - ٤١.

إيجابه

وفي السنة الثانية من الهجرة، فرض الله القتال، وأوجبه بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (١).

الجهاد فرض كفاية^(٢): والجهاد ليس فرضاً على كل فرد من المسلمين، وإنما هو فرض على الكفاية إذا قام به البعض، واندفع به العدو، وحصل به الغناء، سقط عن نقص الباقي بقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِلْإِنْفِرُوا كَأَلَّةٍ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (٣).

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٦.

(٢) من الفرائض ما يجب على كل فرد أن يقوم به ولا يسقط بإقامة البعض له، مثل: الإيمان، والطهارة، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج. فهذه فرائض عينية، يلزم كل فرد أدائها، ولا يحل له أن يقصر فيها. ومن الفرائض ما يجب على بعض الناس دون البعض الآخر، وتسمى هذه الفرائض بفروض الكفاية وهي أنواع:

١ - النوع الأول ديني، مثل: العلم، والتعليم، وحكم الشبهات، والرد على الشكوك التي تثار حول الإسلام، وصلاة الجنازة، وإقامة الجماعة، والأذان، ونحو ذلك.

٢ - والنوع الثاني ما يتصل بإصلاح النظام المعيشي، مثل: الزراعة، والصناعة، والطب، ونحو ذلك من الحرف التي يضر تعطيلها أمر الدين والدنيا.

٣ - والنوع الثالث من الفروض الكفائية ما يشترط فيه الحاكم، مثل: الجهاد، وإقامة الحدود، فإن هذه من حق الحاكم وحده، وليس لأي فرد أن يقيم الحد على غيره.

٤ - والنوع الرابع ما لا يشترط فيه الحاكم، مثل: الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الفضائل، ومطالبة الرذائل.

فهذه الفروض الكفائية لا تجب على كل فرد، وإنما الواجب أن ينهض بها بعض الأفراد، فإذا قاموا بها، وحصلت بهم الكفاية، سقط الوجوب عن الأفراد جميعاً. وإذا لم يقوموا بها، أثموا جميعاً.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٢٢.

وقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّبِعُوا نُبَاتٍ أَوْ اتَّبِعُوا
جَمِيعًا﴾ (٢٨١). وفي البخاري: ويذكر عن ابن عباس: «اتَّبِعُوا نُبَاتٍ» سرايا
متفرقين. وقال سبحانه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْقُوَّةِ
وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْتُوهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى
الْقَائِدِينَ دَرَجَةً وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَقَرِّينَ فَضْلًا اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَائِدِينَ أَجْرًا
عَظِيمًا﴾ (٣).

وروى مسلم عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أن رسول
الله ﷺ، بعث بعثاً إلى بني لحيان - من هذيل - فقال: «لِيَنْتَبِثَ مِنْ كُلِّ
وَجَلْبُنٍ أَحَدُهُمَا، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا» ولأنه لو وجب على الكل لفسدت مصالح
الناس الدنيوية، فوجب أن لا يقوم به إلا البعض.

متى يكون الجهاد فرض عين؟ ولا يكون الجهاد فرض عين إلا في
الصور الآتية:

١ - أن يحضر المكلف صف القتال، فإن الجهاد يتعين في هذه
الحال. يقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاغْلُظْوا﴾ (١).
ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ أَقْوَاسًا كَفَرُوا زُحُفًا
فَلَا تُؤَلُّوهُمْ إِلَّا نَجَارًا﴾ (٥).

٢ - إذا حضر العدو المكان أو البلد الذي يقيم به المسلمون، فإنه

(١) والنفير: الخروج لقتال الكفار.

(٢) سورة النساء: الآية ٧١.

(٣) سورة النساء: الآية ٩٥.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٤٥.

(٥) سورة الأنفال: الآية ١٥.

يجبُ على أهل البلد جميعاً أن يخرجوا لقتالِهِ، ولا يحلُّ لأحدٍ أن يتخلَّى عن القيامِ بواجبِهِ نحو مقاتلته إذا كان لا يمكنُ دفعُهُ إلا بتكتلهم عامَّةً، ومناجزتهم إِيَّاهُ. يقولُ اللهُ سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ بَلَّوْكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾^(١).

٣ - إذا استنفَرَ الحاكمُ أحداً من المكلفين، فإِنَّهُ لا يسعُهُ أن يتخلَّى عن الاستجابةِ إليه. لما رَواهُ ابنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا»^(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ. أي إذا طلبَ منكم الخروجُ إلى الحربِ فَأَخْرُجُوا. يقولُ اللهُ سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قَاتِلُوا فِي الْأَرْضِ أَرْضِيكُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعْتُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣).

على من يجب

يجبُ الجهادُ على المسلم، الذكر، العاقل، البالغ، الصحيح، الذي يجدُّ من المالِ ما يكفيه ويكفي أهله حتَّى يفرَّغَ من الجهادِ. فلا يجبُ على غيرِ المسلم، ولا على المرأة، ولا على الصبي، ولا على المجنون، ولا على المريض، فلا حرجَ على واحدٍ من هؤلاء في التَّخَلُّفِ عن الجهادِ،

(١) سورة التوبة: الآية ١٢٣.

(٢) أي لا هجرة من مكة إلى المدينة بعد فتح مكة، وكانت هذه الهجرة فرضاً في الإسلام فنسخت بهذا الحديث. أما الهجرة من دار الحرب إلى الإسلام فهي لم تنسخ، بل هي مفروضة على من لا يأمن فيها على دينه.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٨.

لأن ضعفهم يحول بينهم وبين الكفاح، وليس لهم غناء يعتد به في الميدان. وربما كان وجودهم أكثر ضرراً، مع قلة نفعه. وفي هذا يقول الله سبحانه: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾^(١). ويقول الله تبارك وتعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾^(٢). وعن ابن عمر قال: «عرضت على رسول الله ﷺ يوم أحد، وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني» رواه البخاري ومسلم. ولأنه عبادة، فلا يجب إلا على بالغ.

روى أحمد والبخاري عن عائشة قالت: قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ عَلَى النِّسَاءِ جِهَادٌ؟ قَالَ: «جِهَادٌ لَا قِتَالُ فِيهِ: الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ». وفي رواية: «لكن أفضل الجهاد: حجٌّ مبرور». وروى الواحدي والسيوطي في الدر المنثور عن مجاهد قال: قالت أُمُّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَغْزُو الرِّجَالُ وَلَا تَغْزُو، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ؟! فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ﴾^(٣) «وَسَلُّوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكْفِي شَوْءَ عَالِمٍ»^(٤).

وروي عن عكرمة أَنَّ النِّسَاءَ سَأَلْنَ الْجِهَادَ، فَقُلْنَ: «وَدِدْنَا أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَنَا الْغَزْوَ فَتُصِيبَ مِنَ الْأَجْرِ مَا يُصِيبُ الرِّجَالَ». فنزلت الآية. ولهذا لا يمنع من خروجهن للمريض ونحوه. عن أنس رضي الله عنه قال: «لَمَّا كَانَ يَوْمٌ

(١) سورة التوبة: الآية ٩١.

(٢) سورة الفتح: الآية ١٧.

(٣) أي إنه للرجال عمل خاص بهم، كلفوا به، وللنساء عمل خاص بهن كلفن به، فلا يصح أن يتعن كل من الفريقين عمل الآخر.

(٤) سورة النساء: الآية ٣٢.

أُحِدٍ، أَنَهَزَمَ النَّاسُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ عَائِشَةَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ وَأُمَّ سَلِيمٍ وَإِهْمًا لِمُسْمَرَتَانِ، أَرَى خَدَمَ سَوَاقِمَا^(١) تَتَقَلَّانِ الْقُرْبَ عَلَى مَتُونِهِمَا، ثُمَّ تُفَرِّغَانِيهَا فِي أَقْوَاءِ الْقَوْمِ ثُمَّ تَرْجِعَانِ قَتْلَانِيهَا ثُمَّ تَجِئَانِ فُتُورَ غَانِيهَا فِي أَقْوَاءِ الْقَوْمِ» رواه الشيخان. وعنه قال: «قال النبي ﷺ يَغْزُو بِأَمِّ سَلِيمٍ وَنِسْوَةٍ مِنَ الْأَنْصَارِ مَعَهُ، فَيَسْقِيَنَّ الْمَاءَ، وَيُدَاوِيَنَّ الْجَرَحَى» رواه مسلم وأبو داود والترمذي.

إذن الوالدين

الجهادُ الواجبُ لا يعتبرُ فيه إذنُ الوالدين. أمَّا جهادُ التطوع، فإنه لا بدُّ فيه من إذنِ الوالدين المسلمين الحريين أو إذنِ أحدهما. قال ابن مسعود: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ». قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» رواه البخاري ومسلم.

وقال ابن عمر: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ. فَقَالَ: «أَخِي وَالْبَدَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ» رواه البخاري وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه.

وفي كتاب شرعة الإسلام: «وَلَا يَخْرُجُ إِلَى الْجِهَادِ إِلَّا مَنْ كَانَ قَارِعًا عَنِ الْأَهْلِ وَالْأَطْفَالِ وَعَنْ خِدْمَةِ الْوَالِدَيْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجِهَادِ، بَلْ هُوَ أَفْضَلُ الْجِهَادِ».

(١) أي الخلاخلُ في سواقيمها، وسمي الخلاخلُ خدمةً بفتح الحاء، لأنه ربما كان من سبوعٍ مركبةٍ فيها ذهبٌ وفضةٌ، والخدمةُ في الأصلِ السيرُ، والمعنى موضحٌ الخلاخلُ من السابق.

إِذْنُ الدَّائِنِ

وكذلك لا يطلوع به مدينٌ لا وفاء له إلا مع إذنٍ، أو رهنٍ مُحرَزٍ، أو كفيلٍ مليءٍ. فعند أحمد ومسلم من حديث أبي قتادة: أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَكْفُرَ عَنِّي خَطَايَايَ؟... فقال رسولُ الله ﷺ: «نَعَمْ... وَأَنْتَ صَابِرٌ مُخْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُنْزِرٍ، إِلَّا اللَّيْنُ، فَإِنْ جَبُرِلَ قَالَ لِي ذَلِكَ».

الاستعانة بالفجرة والكفرة على الغزو: يجوزُ الاستعانة بالمنافقين، والفسقَ على قتالِ الكفرة وقد كان عبدُ الله بنُ أبيٍّ ومن معه من المنافقين يخرجون للقتالِ مع رسولِ الله ﷺ. وقصةُ أبي محجنٍ الثقفي - الذي كان يدمرُ شربَ الخمر - وبلأؤه في حربِ فارسٍ مشهورةٌ. وأما قتالُ الكفرة مع المسلمين فاختلَفَتْ فيها آراءُ الفقهاء. فقال مالكٌ وأحمدُ: «لا يجوزُ أن يستعانَ بِهِمْ، ولا أن يعاونُوا على الإطلاقِ». قال مالكٌ: «إِلَّا أَنْ يَكُونُوا خِدَاماً لِلْمُسْلِمِينَ، فيجوزُ». وقال أبو حنيفة: «يستعانُ بِهِمْ ويعاونون على الإطلاقِ، ويكونُ حكمُ الإسلامِ هو الغالبُ الجاريُ عليهم، فَإِنْ كَانَ حَكْمُ الشَّرِكِ هو الغالبُ كره». وقال الشافعيُّ: يجوزُ ذلك بشرطين:

أحدهما: أن يكونَ بالمسلمين قِلَّةٌ ويكونَ بالمشرِكين كثرةٌ.

والثاني: أن يعلمَ من المشرِكينَ حسنَ رأيٍ في الإسلامِ وميلَ إليه. ومتى استعانَ بِهِمْ رضخَ لهم ولم يسهمْ، أي أعطاهم مكافأةً ولم يشركهم في سهامِ المسلمين من الغنيمَةِ.

الاستنصارُ بالضعفاء

١ - عن مصعب بن سعد بن أبي وقاصٍ قال: رأى أبي أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هَلْ تَنْصُرُونَ وَتُزَرِّقُونَ إِلَّا بِضَعْفَائِكُمْ؟...»

رواه البخاري والنسائي. ولفظ النسائي: «إِنَّمَا يَنْصُرُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِضَعْفِهَا. بِدَعْوَتِهِمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَإِخْلَاصِهِمْ».

٢ - وعن أبي الدرداء، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنِّي نَبِيٌّ فِي الضُّعْفَاءِ، فَإِنَّمَا تُزْزَقُونَ وَتَنْصَرُونَ بِضَعْفَائِكُمْ» رواه أصحاب السنن.

٣ - وعن أبي هريرة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «رُبَّ أَشَقَّتٍ مَذْفُوعٍ بِأَلْبَابٍ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَيِّهِ»^(١).

فضل الجهاد والاستشهاد

الجهاد أفضل نوع من أنواع التطوع: الجهاد إعلاء لكلمة الله، وتمكين لهدايته في الأرض، وتركيز للدين الحق، ومن ثمَّ كَانَ أَفْضَلَ مِنْ تطوع الحج، والعمرة، وأفضل من تطوع الصلاة، والصوم. وهو مع ذلك يتنظم كل لون من ألوان العبادات، سواء منها ما كان من عبادات الظاهر أو الباطن، فإن فيه من عبادات الباطن الزهد في الدنيا، ومفارقة الوطني، وهجرة الرغبات، حتَّى سماه الإسلام «الرهبة». فقد جاء في الحديث: «رَهْبَانِيَّةٌ أُتِمَّتِي: الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وفيه من التضحية بالنفس، والمال، وبيعهما لله، ما هو ثمره من ثمرات الحب والإيمان، واليقين والتوكل. ﴿لَإِنَّ اللَّهَ أَشَدُّ مِنْ التَّوَكُّلِ﴾^(١) لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَبْلُكُلُونِ وَيُقْبَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوَكُّلِ وَالْإِيمَانِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ

(١) أي إن الرجل قد يبدو في هيئة لا تسترعي الأنظار، ولكنه قوي الإيمان، صادق اليقين، فلو دعا ربه لاستجاب له بمجرد دعاؤه.

مِنْ أَهْلِ قَوْمٍ فَاسْتَبِيرُوا بَيْنَكُمْ وَالَّذِي بَاعْتُمْ بِهِ. وَذَلِكَ هُوَ الْقَوْمُ الْعَظِيمُ»^(١).
وقد عظم الإسلام أمره، ونوه به في عامة السور المدنية، وذكّر التاركين له،
والمعرضين عنه، ووصفهم بالنفاق ومرضى القلب.

المجاهد خير الناس

عن ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ النَّاسِ! ... رَجُلٌ
مُمْسِكٌ بِعِمَّانٍ قَرِيبَةٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالَّذِي يَتْلُوهُ. رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي
غَنِيمَةٍ لَهُ يُوَدِّي حَقَّ اللَّهِ فِيهَا. أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِشَرِّ النَّاسِ: رَجُلٌ يُسْأَلُ بِاللَّهِ وَلَا
يُعْطِي بِهِ». وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ، أَيُّ النَّاسِ أَفْضَلُ؟ ... قَالَ: «مُؤْمِنٌ يُجَاهِدُ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ». قَالُوا: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: «مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ الشُّعَابِ
يَتَّقِي اللَّهَ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ». فَقَوْلُهُ ﷺ: «ثُمَّ مُؤْمِنٌ فِي شُعْبٍ مِنَ
الشُّعَابِ يَتَّبِعُ رَبَّهُ وَيَدْعُ النَّاسَ مِنْ شَرِّهِ»، فِيهِ دَلِيلٌ لِمَنْ قَالَ بِتَفْضِيلِ الْعَزَلَةِ
عَلَى الْإِخْتِلَاطِ، وَفِي ذَلِكَ خِلَافٌ مَشْهُورٌ. فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ:
أَنَّ الْإِخْتِلَاطَ أَفْضَلُ بِشَرْطِ رَجَاءِ السَّلَامَةِ مِنَ الْفِتَنِ. وَمَذْهَبُ طَوَائِفٍ أَنَّ
الْإِعْتِزَالَ أَفْضَلُ. وَأَجَابَ الْجُمْهُورُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ بِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
الْإِعْتِزَالِ فِي زَمَنِ الْفِتَنِ وَالْحُرُوبِ، أَوْ فِيمَنْ لَا يَسْلُمُ النَّاسُ مِنْهُ وَلَا يَصْبِرُ
عَلَيْهِمْ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْخُصُوصِ.

وقد كانت الأنبياء - صلوات الله عليهم - وجماهير الصحابة
والتابعين والعلماء والزهاد مختلفين، فيحصلون منافع الاختلاط، كشهود
الجمعة، والجماعة، والجنائز، وعيادة المرضى، وحلق الذكر، وغير ذلك.

(١) سورة التوبة: الآية ١١١.

وأما الشعب فهو: ما انفرج بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد، والاعتزال، وذكر الشعب مثلاً، لأنه خالٍ من الناس غالباً. وهذا الحديث نحو الحديث الآخر، حين سئل ﷺ عن النجاة فقال: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلْيَسُغْكَ بَيْتُكَ، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِكَ».

الجنة للمجاهد

روى الترمذي: أن رجلاً مالت نفسه إلى العزلة، فسأل النبي ﷺ عنها، فقال: «لَا تَفْعَلْ، فَإِنَّ مَقَامَ أَحَدِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ سَبْعِينَ حَامًا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ وَيُدْخِلَكُمُ الْجَنَّةَ؟ أَغْرَوُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ». «مَنْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَاتَى نَاقَةَ وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ».

المجاهد يرتفع مائة درجة في الجنة: عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «يَا أَبَا سَعِيدٍ، مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رِئًا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» فَعَجَبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدَهَا عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَعَلَ. ثُمَّ قَالَ: «وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَةٍ فِي الْجَنَّةِ مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ، كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ». قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...».

وقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ مِائَةَ دَرَجَةٍ، أَعِدَهَا اللَّهُ لِلْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا بَيْنَ الدَّرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، فَإِذَا سَأَلْتُمْ اللَّهَ فَنَسَأَلُوهُ الْفِرْدَوْسَ، فَإِنَّهُ أَوْسَطُ الْجَنَّةِ، وَأَعْلَى الْجَنَّةِ، وَقَوْفُهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، وَمِنْهُ تَفَجَّرُ أَنْهَارُ الْجَنَّةِ».

الجهاد لا يعدله شيء

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا يَعْدُلُ
الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالَ: «لَا تَسْتَطِيعُونَهُ». فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ، أَوْ
ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَا تَسْتَطِيعُونَهُ. وَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ: «مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي
سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ بِآيَاتِ اللَّهِ، لَا يَفْتُرُ مِنْ صَلَاةٍ وَلَا
صِيَامٍ حَتَّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» رواه الخمسة.

فَضْلُ الشَّهَادَةِ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَكُنْ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ
يَكُنْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَفْعُبُ دَمًا، الْوُؤُنُ لَوْنُ
الدَّمِ، وَالرَّيْحُ رِيحُ الْمَسْكِ». قَالَ مُحَمَّدٌ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَمَلَى عَلِيٌّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
الْمُبَارَكِ حِينَ دَعَتْهُ لِلخُرُوجِ، هَذِهِ الْآيَاتِ، وَأَرْسَلَهَا مَعِيَ إِلَى الْفَضِيلِ بْنِ
عِيَاضٍ:

يَا عَابِدَ الْحَرَمَيْنِ لَوْ أَبْصَرْتَنَا	لَعَلِمْتَ أَنَّكَ فِي الْعِبَادَةِ تَلْعَبُ
مَنْ كَانَ يَخْضِبُ خَدَّهُ بِدُمُوعِهِ	فَنَحْوَرْنَا بِدُمَائِنَا تَتَخَضَّبُ
أَوْ كَانَ يُتَعَبُ خَيْلُهُ فِي بَاطِلٍ	فَخَيَّرْنَا يَوْمَ الصَّبِيحَةِ تَتَعَبُ
رِيحُ الْعَبِيرِ لَكُمْ، وَنَحْنُ عَبِيرُنَا	وَهَجُ السَّنَابِكِ وَالْغُبَارُ الْأَطْيَبُ
وَلَقَدْ أَتَانَا مِنْ مَقَالٍ نَبِيْنَا	قَوْلٌ صَحِيحٌ صَادِقٌ... لَا يَكْذِبُ
لَا يَسْتَوِي غُبَارُ أَهْلِ اللَّهِ فِي	أَنْفِ امْرِئٍ وَدُخَانُ نَارٍ لَا يَكْذِبُ
هَذَا كِتَابُ اللَّهِ يَنْطِقُ بَيْنَنَا	لَيْسَ الشَّهِيدُ بِمِثْلِ لَا يَكْذِبُ

قال: فَلَقِيتُ الْفَضِيلَ بْنَ عِيَاضٍ بِكِتَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. فَلَمَّا قَرَأَ

ذَرَفَتْ عَيْنَاهُ وَقَالَ: صَدَقَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَنَصَحَنِي، ثُمَّ قَالَ: أَنْتَ مِمَّنْ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ؟... قُلْتُ: نَعَمْ... قَالَ: فَاكْتُبْ هَذَا الْحَدِيثَ، أَجَرَ حَمِيْلِكَ كِتَابَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَيْنَا. وَأَمَلَى عَلَيَّ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ: «حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلِّمْنِي عَمَلًا آتَالُ بِهِ ثَوَابَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. فَقَالَ: «هَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُصَلِّيَ فَلَا تُفْتَرُ، وَتَصُومَ فَلَا تُفْطِرُ؟» (١) فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَضَعُفُ مِنْ أَنْ أَسْتَطِيعَ ذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فَوَاللَّيْلِ نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ طَوَّقْتَ ذَلِكَ مَا بَلَغْتَ الْمُجَاهِدِينَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» أَوْ «مَا عَلِمْتَ أَنَّ الْمُجَاهِدَ لَيَسْتَنْ فِي طَوْلِهِ فَيَكْتَسِبُ لَهُ بِذَلِكَ الْحَسَنَاتِ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ، جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُضِرَ، تَرُدُّ أَنْهَارَ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثَمَارِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلَ مِنْ ذَهَبٍ، مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ، فَلَمَّا وَجَدُوا طَيْبَ مَا كَلِمَتُهُمْ، وَمَشَرَبَتِهِمْ، وَمَقِيلَتِهِمْ قَالُوا: مَنْ يَبْلُغُ إِخْوَانَنَا عَنَّا أَنَا أَحْيَاءُ فِي الْجَنَّةِ نُرْزَقُ لِئَلَّا يَزْهَدُوا فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «أَنَا أَبْلُغُهُمْ عَنْكُمْ» وَانْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالُهُمْ أَمْوَالُهُمْ بِأَحْسَنَ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (٢) فَحِينَ يَمُوتُ مَا تَنَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَتَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٧٥﴾ ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِهِ وَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٣).

وَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «أَرْوَاحُ الشَّهَدَاءِ فِي حَوَاصِلِ طَيْرٍ خُضِرَ، تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاعَتْ» وَقَالَ ﷺ: «الشَّهِيدُ لَا يَجِدُ أَلَمَ الْقَتْلِ إِلَّا كَمَا يَجِدُ

أَحَدَكُمْ أَلَمْ الْقَرْصَةَ^(١). وَقَالَ ﷺ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ أَنْ يُعْقَرَ^(٢) جَوَادُكَ، وَيُرَاقَ^(٣) دَمُكَ».

عن جابر بن عتيك، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الشَّهَادَةُ سَبْعٌ - سِوَى الْقَتْلِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - الْمَطْمُونُ^(٤) شَهِيدٌ، وَالغَرِقُ^(٥) شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ ذَاتِ الْجَنْبِ^(٦) شَهِيدٌ، وَالْمَبْطُونُ^(٧) شَهِيدٌ، وَصَاحِبُ الْحَزَقِ شَهِيدٌ، وَالَّذِي يَمُوتُ تَحْتَ الْهَذَمِ شَهِيدٌ، وَالْمَرْأَةُ تَمُوتُ بِجَمْعٍ^(٨) شَهِيدَةٌ» رواه أحمد وأبو داود والنسائي بسند صحيح.

وعن أبي هريرة، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا تُعْدُونَ الشَّهِيدَ فَيُكْمَلُ...؟». قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَهُوَ الشَّهِيدُ. قَالَ: «إِنْ شُهِدَا أُمَّتِي إِذَنْ لَلْقَيْلِ». قَالُوا: فَمَنْ هُم يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ^(٩) فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الْبَطْنِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ» رواه مسلم.

وعن سعيد بن زيد، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ» رواه

(١) القرصة: اللسعة.

(٢) يعقر: يجرع.

(٣) يراق: يصب.

(٤) المبطون: من مات بالطاعون.

(٥) الغرق: الغريق.

(٦) ذات الجنب: القروح تصيب الإنسان داخل جنبه وتنشأ عنها الحمى والسعال.

(٧) المبطون: من مات بمرض البطن.

(٨) بجمع: أي التي تموت عند الولادة.

(٩) في سبيل الله: أي في طاعته.

أحمد والترمذي، وصححه. قال العلماء: «المراد بشهادة هؤلاء كلهم، غير المقتول في سبيل الله، أنهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء. وأما في الدنيا، فيُغسلون، ويُصلّى عليهم. وبيانُ هذا، أنَّ الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة، وهو المقتول في حرب الكفار. وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا. وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غلّ من الغنيمة^(١) أو قتل مدبراً».

وعن عبد الله بن عمر: أنَّ رسول الله ﷺ قال: «يَغْفِرُ اللَّهُ لِلشَّهِيدِ كُلِّ ذَنْبٍ، إِلَّا الذَّنْبَيْنِ...». وَيُلْحَقُ بِالذِّينِ مَظَالِمُ الْعِبَادِ، مِثْلُ: الْقَتْلِ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

الجهاد لإعلاء كلمة الله

إن الجهاد لا يسمى جهاداً حقيقياً إلا إذا قُصِدَ به وجهُ الله، وأريدَ به إعلاء كلمته، ورفع راية الحق، ومطاردة الباطل، وبذل النفس في مرضاة الله، فإذا أريدَ به شيءٌ دون ذلك من حظوظ الدنيا، فإنه لا يسمى جهاداً على الحقيقة. فمن قاتل ليحظى بمنصب، أو يظفر بمغنم، أو يظهر شجاعة، أو ينال شهرة، فإنه لا نصيب له في الأجر، ولا حظ له في الثواب. فمن أبي موسى، قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِنَفْسِهِ^(٢) وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلذَّكْرِ^(٣) وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِيُرَى مَكَانَهُ^(٤) فَمَنْ فِي

(١) راجع الجزء الأول من فقه السنة.

(٢) أي لأجل الغنيمة.

(٣) ليذكر بين الناس.

(٤) يرى مكانه: يشتهر بالشجاعة.

سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلْيَا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

وروى أبو داود والنسائي: أَنَّ رجلاً قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجَرَ وَالذِّكْرَ، مَا لَهُ؟ فَقَالَ ﷺ: «لَا شَيْءَ لَهُ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. فَقَالَ: «لَا شَيْءَ لَهُ... إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ خَالِصًا وَأَبْتَنِي بِهِ وَجْهَهُ...». إِنَّ النَّيَّةَ هِيَ رُوحُ الْعَمَلِ، فَإِذَا تَجَرَّدَ الْعَمَلُ مِنْهَا، كَانَ عَمَلًا مَيْتًا، لَا وَزَنَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ.

وروى البخاري عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى». وَإِنَّ الْإِخْلَاصَ الَّذِي يَعْطِي الْأَعْمَالَ قِيَمَتَهَا الْحَقِيقِيَّةَ، وَمَنْ ثُمَّ فَإِنَّ الْمَرْءَ يَبْلُغُ بِالْإِخْلَاصِ دَرَجَةَ الشَّهَادَةِ، وَلَوْ لَمْ يُسْتَشْهَدْ.

يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ بَلَغَهُ اللَّهُ مَنَازِلَ الشُّهَدَاءِ وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ». ويقول ﷺ: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَامًا مَا يَسْرُتُمْ مَسِيرًا، وَلَا قَطْعُتُمْ وَاِدِيًا، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ حَبْسَهُمُ الْعُلُزَّ». وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد، بَلْ كَانَ الْبَاعِثُ شَيْئًا آخَرَ مِنْ أَشْيَاءِ الدُّنْيَا وَأَعْرَاضِهَا لَمْ يُحْرَمِ الْمَجَاهِدُ الثَّوَابَ وَالْأَجَرَ فَقَطْ، بَلْ إِنَّهُ بِذَلِكَ يَعْزُضُ نَفْسَهُ لِلْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

فمن أبي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَىٰ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَيْهِ رَجُلٌ اسْتَشْهَدَ فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتُ فِيهَا؟ قَالَ: فَتَلَّتُ فِيكَ حَتَّى اسْتَشْهَدْتَ. قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ قَاتَلْتَ لِأَنْ يُقَالَ: جَرِيءٌ فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُجِبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأَ الْقُرْآنَ، فَأُتِيَ بِهِ

فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعِلْمَ وَعَلَّمْتُهُ، وَقَرَأْتُ فِيكَ الْقُرْآنَ. قَالَ: كَذِبْتَ، وَلَكِنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعِلْمَ لِيُقَالَ عَالِمٌ. وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لِيُقَالَ هُوَ قَارِئٌ. فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ حَتَّى أُلْقِيَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللَّهُ عَلَيْهِ، وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ الْمَالِ، فَأَتَى بِهِ فَعَرَفَهُ نِعَمَهُ، فَعَرَفَهَا. قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكَتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُتَّقَى فِيهَا إِلَّا اتَّقَيْتُ فِيهَا لَكَ. قَالَ: كَذِبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ، ثُمَّ أُمِرَ بِهِ فَسُحِبَ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أُلْقِيَ فِي النَّارِ» رواه مسلم.

أجرُ الأجير

ومهما كَانَ الْمُجَاهِدُ مُخْلِصًا، وَآخِذَ مِنَ الْغَنِيمَةِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ. فعن عبد الله بن عمر: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ غَازِيَةٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ تُغْرَوُ، فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ، إِلَّا كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجُورِهِمْ. وَمَا مِنْ غَازِيَةٍ أَوْ سَرِيَّةٍ تُخْفِقُ أَوْ تُصَابُ، إِلَّا تَمَّ أَجُورُهُمْ» رواه مسلم.

قال النووي: «وَأَمَّا مَعْنَى الْحَدِيثِ: فَالصَّوَابُ الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ. أَنَّ الْغَزَاةَ إِذَا سَلِمُوا أَوْ غَنِمُوا يَكُونُ أَجْرُهُمْ أَقَلُّ مِنْ أَجْرِ مَنْ لَمْ يَسْلَمْ، أَوْ سَلِمَ وَلَمْ يَغْنَمْ. وَأَنَّ الْغَنِيمَةَ هِيَ فِي مَقَابِلَةِ جُزْءٍ مِنْ أَجْرِ غَزْوِهِمْ. فَإِذَا حَصَلَتْ لَهُمْ، فَقَدْ تَعَجَّلُوا ثُلَاثِي أَجْرِهِمْ الْمُرْتَبِ عَلَى الْغَزْوِ، وَتَكُونُ هَذِهِ الْغَنِيمَةُ مِنْ جَمَلَةِ الْأَجْرِ... وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَشْهُورَةِ عَنْ الصَّحَابَةِ كَقَوْلِهِ: «مِمَّا مَنَ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا. وَمِمَّا مَنَ أَيْبَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ فَهُوَ يُهْدِيهَا: أَيِ بَجْتِنِيَّهَا».

فهذا الذي ذكرنا هو الصواب. وهو ظاهر الحديث، ولم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا. فتعين حملُه على ما ذكرنا. وقد اختار القاضي

عياض معنى هذا الذي ذكرناه. وروى أبو داود عن أبي أيوب أن النبي ﷺ قَالَ: «سَتَفْتَحُ عَلَيْكُمُ الْأَمْصَارُ، وَتَسْكُونُونَ جُنُودًا مُجَنَّدَةً، يَفْطَعُ عَلَيْكُمْ فِيهَا يُعُوثُ، فَيَكْزِرُهُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ الْبَغْتُ فِيهَا، فَيَتَخَلَّصُ مِنْ قَوْمِهِ، ثُمَّ يَتَصَفَّحُ الْقَبَائِلَ يَغْرِضُ نَفْسَهُ عَلَيْهِمْ، يَقُولُ: مَنْ أَكْفَيْهِ بَغْتٌ كَذَا، وَذَلِكَ الْأَجِيرُ، إِلَى آخِرِ قَطْرَةٍ مِنْ دَمِهِ».

فضل الرباط ^(١) في سبيل الله: توجد ثغور يمكن أن تكون منافذ ينطلق منها العدو إلى دار الإسلام، ومن الواجب أن تحصن هذه الثغور تحصيناً منيعاً، كي لا تكون جانب ضعف يستغله العدو ويجعله منطلقاً له. وقد رغب الإسلام في حماية هذه الثغور، بإعداد الجنود ليكونوا قوة للمسلمين. وأطلق على لزوم هذه الثغور، لأجل الجهاد في سبيل الله لفظ الرباط، وأقله ساعة، وتماؤه أربعون يوماً، وأفضله ما كان بأشد الثغور خوفاً. وقد اتفق العلماء على أنه أفضل من المقام بمكة. وقد جاء في فضله من الأحاديث ما يلي:

روى مسلم عن سلمان، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامِ شَهْرٍ وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ جَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ ^(٢) الَّذِي كَانَ يَفْعَلُهُ، وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ ^(٣)»، وَأَمِنَ الْقَتْلَانِ. وَقَالَ: «كُلُّ مَيِّتٍ يُخْتَمُ ^(٤) عَلَى عَمَلِهِ، إِلَّا الَّذِي مَاتَ مَرَابِطاً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَنْتَمِي ^(٥) عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَيَأْمَنُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ».

(١) الرباط: معناه الإقامة في الثغر بإزاء العدو.

(٢) هذه فضيلة خاصة بالمرابطة.

(٣) هذا كقوله تعالى: «أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يَرْزُقُونَ».

(٤) يختم على عمله: يقطع عمله عنه ولا يصل ثوابه إليه.

(٥) ينتمي: يزاد وينمو.

فضل الرمي بنية الجهاد

رَغِبَ الإسلامُ في تعلُّم الرمي والمناضلةِ بِنِيَّةِ الجهادِ في سبيلِ اللَّهِ، وَحَبَّبَ في التَّدْرِيْبِ على ذلكَ ورياضةِ الأعضاءِ بممارسةِ الرمي والمناضلةِ.

١ - عن عقبه بن عامر، قال: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ على المنبرِ وهو يقولُ: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ». «أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ، أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ» رواه مسلمٌ.

٢ - وعنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سُتَفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرْضُونَ، فَلَا يَنْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بِأَسْهُبِهِ، إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ الْجَنَّةَ ثَلَاثَةَ نَقَرٍ: صَانِعُهُ^(١) وَالْمُمِدُّ بِهِ^(٢) وَالرَّامِي بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وقد شَدَّدَ الإسلامُ تشديداً عظيماً في نسيانِ الرمي بعد تعلُّمِهِ، وأَنَّهُ مَكْرُوهٌ كراهةً شديدةً لمن تركَهُ بلا عذرٍ.

٣ - قال رسول الله ﷺ: «مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا»، أَوْ «قَدْ عَصَى...» رواه مسلمٌ.

٤ - وقال ﷺ: «كُلُّ شَيْءٍ يَلْهُو بِهِ الرَّجُلُ بَاطِلٌ، إِلَّا رَمْيُهُ بِقَوْسِهِ، وَتَأْيِيهِ قَرَسَهُ، وَمُلَاعَبَتُهُ أَهْلَهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الْحَقِّ».

وقال القرطبي: «ومعنى هذا والله أعلم: أَنَّ كُلَّ مَا يَتَلَهَّى بِهِ الرَّجُلُ، مِمَّا لَا يَفِيدُهُ فِي الْعَاجِلِ وَلَا فِي الْآجِلِ فَائِدَةً، فَهُوَ بَاطِلٌ وَالْإِعْرَاضُ عَنْهُ أَوَّلَى. وهذه الأمور الثلاثة، فإنه وإنْ كَانَ يَفْعَلُهَا على أَنَّهُ يَتَلَهَّى بِهَا وَيُنْشِطُ،

(١) يحتسب في صنعه الخير.

(٢) المناول له.

فإنَّها حقٌّ لاتصالها بما قد يفيدُ، فإنَّ الرمي بالقوس، وتأديبُ الفرس جميعاً من تعاونِ القتالِ، وملاعبةِ الأهلِ قد تؤدي إلى ما يكونُ عنه ولدٌ يوحدُ اللهَ ويعبدهُ، فلها كانت هذه الثلاثةُ من الحقِّ» اهـ القرطبي.

وقال النبي ﷺ: «يَا بَنِي إِسْمَاعِيلَ، ازْمُوا فَلَنْ أَبَاكُمْ كَانَ رَامِيًا». وتعلَّمُ الفروسيةَ واستعمالَ الأسلحةِ فرضُ كفايةٍ «وقد يتعين».

الحربُ في البحرِ أفضلُ من الحربِ في البرِّ: لَمَّا كَانَ الْقِتَالُ فِي الْبَحْرِ أَعْظَمَ خَطراً كَانَ أَكْثَرَ أَجْراً.

١ - روى أبو داودَ عن أمِّ حرام، أن النبي ﷺ قال: «الْمَائِدُ^(١) فِي الْبَحْرِ لَهُ أَجْرُ شَهِيدٍ، وَالْمَرْقُ لَهُ أَجْرُ شَهِيدَيْنِ».

٢ - وروى ابنُ ماجه عن أبي أمامة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «شَهِيدُ الْبَحْرِ يَثْلُ شَهِيدِي الْبَرِّ وَالْمَائِدُ فِي الْبَحْرِ كَالْمَتَشَحِّطِ فِي دَمِهِ فِي الْبَرِّ وَمَا بَيْنَ الْمُوجِبَتَيْنِ كَقَاطِعِ الدُّنْيَا فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَإِنَّ اللَّهَ وَكَلَّ مَلَكَ الْمَوْتِ بِقَبْضِ الْأَرْوَاحِ، إِلَّا شَهِيدَ الْبَحْرِ فَإِنَّهُ يَنْتَوَلِي قَبْضَ أَرْوَاحِهِمْ. وَيَغْفِرُ لِشَهِيدِ الْبَرِّ الذُّنُوبَ كُلَّهَا إِلَّا الذَّنْبَ، وَيَغْفِرُ لِشَهِيدِ الْبَحْرِ الذُّنُوبَ وَالذَّنْبَ».

صفات القائد

وقد عدَّ الفخريُّ الصُّفَاتِ التي يجبُ أن تتوافرَ في قائدِ الجيشِ، فقال: قَالَ بَعْضُ حُكَمَاءِ التُّرْكِ: «يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَائِدِ الْجَيْشِ عَشْرُ خِصَالٍ مِنْ أَخْلَاقِ الْحَيَوَانِ: جَرَأَةُ الْأَسَدِ، وَحَمَلَةُ الْخَزِيرِ، وَرَوَّغَانُ الثَّعْلَبِ، وَصَبْرُ الْكَلْبِ عَلَى الْجِرَاحِ، وَغَارَةُ الذَّنْبِ، وَحِرَاسَةُ الْكَرْكِيِّ، وَسَخَاءُ

(١) المائد: الذي يصيه القيء.

الديك، وشفقة الديك على الفراويج، وحذر الغراب، وسمن «تفرو»، وهي دابة تكون بخراسان تسمن على السفر والكذب.

الجهاد مع البر والفاجر: لا يشترط في الجهاد أن يكون الحاكم عادلاً، أو القائد بطلاً، بل الجهاد واجب على كل حال، وقد يكون للرجل الفاجر في ميدان الجهاد من البلاء ما ليس لغيره.

الواجب على قائد الجيش

يجب على القائد بالنسبة للجنود ما يأتي:

١ - مشاورتهم وأخذ رأيهم، وعدم الاستبداد بالأمر دونهم، لقول الله سبحانه: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾^(١). وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «ما رأيت أحداً قط كان أكثر مشاورة لأصحابه من رسول الله ﷺ» أخرجه أحمد والشافعي رضي الله عنهما.

٢ - الرفق بهم، ولين الجانب لهم، قالت السيدة عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ» أخرجه مسلم. وروي عن معقل بن يسار أنه ﷺ قال: «مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ لَا يَجْتَهِدُ لَهُمْ، وَلَا يَنْصَحُ لَهُمْ إِلَّا لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ». وروى أبو داود، عن جابر رضي الله عنه، قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَخَلَّفُ عَنِ الْمَسِيرِ، فَيَرْجِي الضَّعِيفَ، وَيَرْدُّفُ، وَيَدْلُهُمْ.

٣ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى لا يتورطوا في المعاصي.

(١) سورة آل عمران: الآية ١٥٩.

٤ - تفقد الجيش حيناً بعد حين، ليكون على علم بجنوده، يمنع من لا يصلح للحرب من رجال، وأدوات، مثل المخدّل وهو الذي يزهّد النَّاس في القتال، والمُرجِف الذي يطلق الشائعات، فيقول: ليس لهم مدد ولا طاقة. وكذلك من ينقل أخبار الجيش وتحركاته، أو يثير الفتن.

٥ - تعريفُ العرفاء.

٦ - عقدُ الألوية والرايات.

٧ - تخيرُ المنازل الصّالحة، وحفظُ مكامنها.

٨ - وكان يَبْتَ العيونَ لِيُعرَفَ حال العدوِّ. وكان من هديه ﷺ إذا أرادَ غزوةً ورأى بغيرها^(١). وكان يَبْتَ العيونَ لِيأتُوهُ بخيرِ الأعداء، وكانَ يرتبُ الجيوشَ، ويتخذُ الرايات والألوية. قال ابنُ عباسٍ: وكانت رايةُ رسولِ اللَّهِ ﷺ سوداءَ ولواؤُهُ أبيضُ. رواه أبو داود.

وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده

عن أبي موسى رضي الله عنه قال: كانَ رسولُ اللَّهِ ﷺ إذا بَعَثَ أحداً من أصحابه في بعض أمره قال: «بَشُرُوا، وَلَا تُتَفَرُّوا، وَبَشُرُوا، وَلَا تُعَسِّرُوا»^(٢). وعنه قال: بعثني رسولُ اللَّهِ ﷺ، ومعاذاً إلى اليمن فقال:

- (١) أي ذكرَ غيرِها وأرادَها هي، حتّى لا يعرف العدو ما يريدُه عليه الصلاة والسلام.
- (٢) في بعضِ أمره: أي في أمر من أعمالِ الولاية والإرادة. قال: بشروا أي من قرب إسلامه. ومن تاب من العصاة بسعة رحمة الله وعظم ثوابه لمن آمن وعمل صالحاً. ولا تنفروا بذكر أنواع التخويف والوعيد. ويسروا على الناس. ولا تشددوا عليهم. فإنَّ هذا أدعى لمحبة الدين.

«يَسْرُوا وَلَا تُعْسَرُوا، وَيَسْرُوا وَلَا تُنْفَرُوا، وَتَطَاوَعَا وَلَا تَحْتَلِفَا»^(١) رواهما الشيخان.

عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: «اتَّطَلِّقُوا بِأَسْمِ اللَّهِ، وَيَا لِلَّهِ، وَعَلَى مِلَّةِ رَسُولِ اللَّهِ، وَلَا تَقْتُلُوا شَيْخًا قَانِيًا»^(٢) وَلَا طِفْلًا صَغِيرًا، وَلَا أَمْرًا»^(٣)، وَلَا تَعْلُوا، وَصُمُوا عَنَائِمَكُمْ، وَأَصْلِحُوا، وَأَحْسِنُوا»^(٤) إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ رواه أبو داود.

وصية عمر رضي الله عنه

وكتب عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنهما،
وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَجْنَادِ.

أما بعد: فإني أمرتك ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال،
فإن تقوى الله أفضل العدة على العدو، وأقوى المكيده في الحرب، وأمرتك
ومن معك أن تكونوا أشد احتراساً من المعاصي منكم من عدوكم، فإن
ذنوب الجيش أخوف عليهم من عدوهم، وإنما ينصر المسلمون بمعصية
عدوهم لله، ولولا ذلك لم تكن لنا بهم قوة، لأن عدونا ليس كعدوهم،
ولا عدوتنا كعدوتهم، فإن استوتينا في المعصية كان لهم الفضل علينا في

(١) ارتكا الخلاف واعملا على الوفاق فهذا أدعى للنصر والنجاح، وصدر الحديث موجه
باعتبار الجماعة، وعجزه باعتبار المثنى.

(٢) إلا إذا كان مقاتلاً أو ذا رأي فقد أمر (مر) بقتل زيد بن الصمغ الذي كان في جيش
هوازن للرأي فقط وعمره يربو على مائة وعشرين سنة.

(٣) إلا إذا كانت مقاتلة أو والية عليهم أو لها رأي فيهم.

(٤) بسند صالح: نسأل الله صلاح الحال، في الحال والمآل. أمين.

القُوَّة، وإلا تُنْصَرَّ عليهم بفضيلنا لم نغلبهم بقوتنا، فأعلموا أنَّ عليكم في سيركم حفظَةً من الله يعلمون ما تفعلون، فاستحيوا منهم، ولا تعملوا بمعاصي الله وأنتم في سبيل الله، ولا تقولوا إِنَّ عدونا شرُّ منا، فلن يُسلَّط علينا، فَرُبَّ قومٍ سلَّط عليهم شرُّ منهم، كما سلَّط على بني إسرائيل لما عملوا بمساخِطِ الله كفارُ المجوس، فجاسوا خلالَ الديار، وكان وعداً مفعولاً، أسألوا الله العونَ على أنفسكم، كما تسألونه النَّصرَ على عدوكم. أسأل الله ذلك لنا ولكم. وترفق بالمسلمين في سيرهم، ولا تجشمهم سيراً يتعبهم، ولا تقصر بهم عند منزلٍ يرفقُ بهم حتَّى يبلغوا عدوهم، والسفر لم ينقض قوتهم، فإنهم سائرون إلى عدوٍّ مقيم، حامي الأنفس والكراع، وأقم بمن معك في كلِّ جمعةٍ يوماً وليلةً، حتَّى تكون لهم راحةً يحيون فيها أنفسهم، ويرمون أسلحتهم وأمتعتهم، ونحُ منازلهم عن قرى أهل الصلح والذمة، فلا يدخلها من أصحابك إلا من تثقُ بدينه، ولا يزأ أحدٌ من أهلها شيئاً، فإنَّ لهم حرمةً وذمةً، ابتليتم بالفداء بها، كما ابتلوا بالصبر عليها، فما صبروا لكم فنولوهم خيراً، ولا تستنصروا على أهل الحرب بظلم أهل الصلح. وإذا وطئت أرضُ العدو، فاذك العيون بيتك وبينهم، ولا يخفى عليك أمرهم، وليكنْ عندك من العرب، أو من أهل الأرض من تطمئنْ إلى نصحه وصدقه، فإنَّ الكذوب لا تنفعك خبره، وإن صدق في بعضه، والغاش عينٌ عليك، وليس عيناً لك. وليكنْ منك عند دنوك من أرضِ العدو أن تكثرَ الطلائع، وتبتِ السرايا بيتك وبينهم، فقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم، وتتبع الطلائع عوراتهم. وانتقِ للطلائع أهل الرأي والبأس من أصحابك، وتخبر لهم سوابق الخيل، فإن لقوا عدواً كان أول من تلقاهم القُوَّة من رأيك، واجعل أمرَ السرايا إلى أهل الجهاد، والصبر على الجلال، ولا تخص بها أحداً بهوى، فتضيع من رأيك وأمرك أكثر ممَّا

حَابِيَتْ بِهِ أَمَلٌ خَاصَّتِكَ، وَلَا تَبْعَنَّ طَلِيعَةً وَلَا سَرِيَّةً فِي وَجْهِ تَتَخَوَّفُ فِيهِ غَلْبَةً أَوْ صَنِيعَةً وَنَكَايَةً. فَإِذَا عَايَنْتَ الْعَدُوَّ فَأَضْمُمِ إِلَيْكَ أَقَاصِيكَ، وَطَلَاتِعَكَ، وَسَرَايَاكَ، وَاجْمَعْ إِلَيْكَ مَكِيدَتَكَ وَقُوَّتَكَ، ثُمَّ لَا تَعَايِلْهُمْ الْمَنَاجِزَةَ؛ مَا لَمْ يَسْتَكْرِهْكَ قِتَالٌ، حَتَّى تَبْصُرَ عَوْرَةَ عَدُوِّكَ وَمَقَاتِلَهُ، وَتَعْرِفَ الْأَرْضَ كُلَّهَا كَمَعْرِفَةِ أَهْلِهَا، فَتَصْنَعْ بِعَدُوِّكَ كَصَنْعِهِ بِكَ. ثُمَّ أَذْكُ عَلَى عَسْكَرِكَ، وَتَقِظُ مِنَ الْبَيَاتِ جِهْدُكَ وَلَا تَمُرْ بِأَسِيرٍ لَهُ عَقْدٌ إِلَّا ضَرَبْتَ عُنُقَهُ، لَتَرْهَبَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكَ.

وَاللَّهُ وَلِيُّ أَمْرِكَ وَمَنْ مَعَكَ، وَوَلِيُّ النُّصَيْرِ لَكُمْ عَلَى عَدُوِّكُمْ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

واجب الجنود

وَوَاجِبُ الْجُنُودِ بِالنِّسْبَةِ لِقَائِهِمْ: الطَّاعَةُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى اللَّهَ، وَمَنْ يُطِيعِ الْأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَنْصِ الْأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي». وَأَمَّا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْصِيَةِ، فَإِنَّهُ مِنْهِيَ عَنْهَا، لِأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ.

وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ، قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا، فَعَصَوْهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: أَجْمَعُوا لِي حَطْبًا، فَجَمَعُوا. ثُمَّ قَالَ: أَرْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقِدُوا. ثُمَّ قَالَ: «أَلَمْ يَأْمُرْكُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا وَيُطِيعُوا؟» فَقَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَادْخُلُوهَا، فَتَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ، وَقَالُوا: إِنَّمَا فَرَزْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنَ النَّارِ، فَكَانُوا كَذَلِكَ حَتَّى سَكَنَ عَصْبُهُ، وَطَفِئَتِ النَّارُ. فَلَمَّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَوْ

دَخَلُوهَا، مَا خَرَجُوا مِنْهَا أَبَدًا، وَقَالَ: «لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ، إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ».

وجوب الدعوة قبل القتال

يجب أن يبدأ المسلمون بالدعوة قبل القتال، أخرج مسلم عن بريدة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ^(١) أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا^(٢)، ثُمَّ قَالَ: «اغْرُزُوا بِأَسْمِ اللَّهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْرُزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تَمُتُّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا^(٣)، وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَادْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثِ خِصَالٍ^(٤): فَأَيُّتَهُنَّ مَا أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، فَإِنْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَأَخْزِبْهُمْ إِنْ هُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِينَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِينَ، فَإِنْ أَبَوْا أَنْ يَتَحَوَّلُوا^(٥)، فَأَخْزِبْهُمْ أَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِمِينَ، يَجْرِي عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللَّهِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى الْمُؤْمِنِينَ^(٦). وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُوا مَعَ

(١) السرية: قطعة من الجيش.

(٢) أوصاه بتقوى الله، وأوصاه بالمسلمين خيراً.

(٣) لا تغلوا: أي لا تخزنوا في الغنيمة، ولا تغدروا: لا تنقضوا عهداً، ولا تمثلوا: أي لا تشبهوا القتل بقطع الأنوف والأذان ونحوها ولا تقتلوا وليداً أي صبياً، وكذا الشيخ الكبير والمرأة لأنهم لا يقاتلون.

(٤) هي الإسلام والهجرة وإلا فالجزية.

(٥) عن ديارهم ويجاهدوا.

(٦) من الأعراب أهل البادية، وحكم الله فيهم أنه ليس لهم في الغنيمة والفَيْء شيء إلا إذا جاهدوا.

المُسْلِمِينَ، فَإِنْ أَبَوْا فَسَلِّمُوا الْجِزْيَةَ^(١)، فَإِنْ هُمْ أَجَابُوكَ فَأَقْبَلْ وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِينَ بِاللَّهِ وَقَاتِلْهُمْ، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حُصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فَلَا تَجْعَلْ لَهُمْ ذَلِكَ^(٢)، وَلَكِنْ أَجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّا نَكْفِيكُمْ إِنْ تَخَفَرُوا ذِمَّتَكُمْ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكُمْ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخَفَرُوا ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّةَ رَسُولِهِ^(٣)، وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حُصْنٍ فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللَّهِ، فَلَا تَقْبَلْ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكَ، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَتُصِيبُ حُكْمَ اللَّهِ فِيهِمْ أَمْ لَا^(٤) رواه الخمسة إلا البخاري.

وحاصر أحد جيوش المسلمين قصرًا من قصور فارس، وكان الأمير «سلمان الفارسي» فقالوا: يا أبا عبد الله، ألا تنهّد إليهم؟^(٥) قال: دعوني أَدْعُهُمْ، كما سمعتُ رسولَ الله ﷺ يدعو. فاتاهم، فقال لهم: إنما أنا رجلٌ منكم، فارسي، والعربُ يطيعونني، فإنْ أسلمتُم فلکم مثل الذي لنا، وعليكم ما علينا، وإن أبىتم إلا دينكم، تركناكم عليه وأعطونا الجزية عن يد وأنتم صاغرون. قال: ورطن إليهم بالفارسية وأنتم غير محمودين^(٦)، وإن أبىتم، نابذناكم على سواء^(٧). قالوا: ما نحن بالذي يعطي الجزية، ولكننا نقاتلکم. قالوا: يا أبا عبد الله، ألا تنهّد إليهم؟ قال: فدعاهم ثلاثة

(١) فإن أبوا: أي عن الإسلام. فسلمهم الجزية: لعل هذا قبل تخصيصها بأهل الكتاب الوارد في سورة التوبة.

(٢) فأرادوك: أي طلبوا منك.

(٣) الذمة: العهد. والإخفار: نقض العهد.

(٤) والمراد التحرز عن عهد الله وحكمه احتراماً لهما.

(٥) تأمر الجيش بالزحف عليهم.

(٦) قال هذه الكلمة لهم بالفارسية.

(٧) أعلمناكم به، وقتلناكم.

أيام إلى مثل هذا^(١)، ثُمَّ قَالَ: انهذُوا إليهم، قال: فنهذنا إليهم ففتحنا ذلك القصر. رواه الترمذي.

قال أبو يوسف: لم يقابل رسولُ اللَّهِ ﷺ قوماً قط، فيما بلغنا حتى يدعوهم إلى اللَّهِ ورسوله. وقال صاحب الأحكام السلطانية: ومن لم تبلغهم دعوة الإسلام، يحرم علينا الإقدام على قتالهم غرةً وبياتاً بالقتل والتحريق. ويحرم أن نبدأهم بالقتال، قبل إظهار دعوة الإسلام لهم وإعلامهم من معجزات النبوة ومن ساطع الحجّة بما يقودهم إلى الإجابة.

ويرى السرخسي من أئمة المنصب الحنفي: أنه يحسن أن لا يقاتلهم فور الدعوة، بل يتركهم يبيتون ليلة يتفكرون فيها ويتدبرون ما فيه مصلحتهم. ويرى الفقهاء أن أمير الجيش إذا بدأ بالقتال قبل الإنذار بالحجة والدعاء إلى أحد الأمور الثلاثة، وقتل من الأعداء غرةً وبياتاً ضمن ديّات نفوسهم. ذكر البلاذري في فتوح البلدان: أن أهل سمرقند، قالوا لعاملهم «سليمان بن أبي السري»: إن قتيبة بن مسلم الباهلي غدر بنا وظلمنا، وأخذ بلائنا، وقد أظهر الله العدل والإنصاف؛ فأذن لنا، فليؤدّ منا وفد إلى أمير المؤمنين يشكو ظلامتنا، فإن كان لنا حق أعطيناه، فإن بنا إلى ذلك حاجة، فأذن لهم، فوجهوا منهم قوماً إلى «عمر بن عبد العزيز» رضي الله عنه، فلما علم عمر ظلامتهم كتب إلى سليمان يقول له: إن أهل سمرقند، قد شكوا إليّ ظلماً أصابهم، وتحاملاً من قتيبة عليهم حتى أخرجهم من أرضهم، فإذا أتاك كتابي فأجلبس لهم القاضي، فلينظر في أمرهم، فإن قضى لهم، فأخرجهم إلى معسكرهم كما كانوا وكنتم، قبل أن ظهر^(٢) عليهم

(١) فيه طلب الدعوة ثلاثة أيام، رحمة بهم لعلهم يسلمون.

(٢) أي رجعتهم إلى ما كنتم عليه قبل الغزو.

فُتِيْبَةُ. فَأَجْلَسَ لَهُمْ سَلِيْمَانُ «جَمِيْعُ بْنُ حَاضِرٍ» الْقَاضِي، فَقَضَى أَنْ يَخْرُجَ
عَرَبُ سَمَرْقَنْدٍ إِلَى مَعْسَكَرِهِمْ وَيَنَابِذُوهُمْ عَلَى سَوَاءٍ، فَيَكُونُ صُلْحًا جَدِيْدًا
أَوْ ظَفْرًا عِنْوَةً.

فَقَالَ أَهْلُ السَّنَدِ: بَلْ نَرْضَى بِمَا كَانَ، وَلَا نَجِدُ حَرْبًا، لِأَنَّ ذَوِي
رَأْيِهِمْ، قَالُوا: قَدْ خَالَطْنَا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ، وَأَقَمْنَا مَعَهُمْ، وَأَمْنُونَا وَأَمْنَانَهُمْ، فَإِنْ
عَدْنَا إِلَى الْحَرْبِ، لَا نَدْرِي لِمَنْ يَكُونُ الظَّفَرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا، كُنَّا قَدْ
اجْتَلَبْنَا عِدَاوَةً فِي الْمَنَازَعَةِ، فَتَرَكُوا الْأَمْرَ عَلَى مَا كَانَ، وَرَضُوا وَلَمْ يَنَازِعُوا
بَعْدَ أَنْ عَجِبُوا مِنْ عَدَالَةِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ وَأَكْبَرُوهَا، وَكَانَ ذَلِكَ سَبَبًا فِي
دُخُولِهِمُ الْإِسْلَامَ مَخْتَارِينَ. وَهَذَا عَمَلٌ لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا وَصَلَ فِي الْعَدْلِ
إِلَيْهِ.

الدعاء عند القتال

وَمِنْ آدَابِ الْقِتَالِ أَنْ يَسْتَغِيثَ الْمُجَاهِدُونَ بِالرَّبِّ سُبْحَانَهُ،
وَيَسْتَنْصِرُوهُ، فَإِنَّ النَّصْرَ بِيَدِ اللَّهِ. وَقَدْ كَانَ هَذَا هَدْيَ الرَّسُولِ ﷺ وَهَدْيِ
أَصْحَابِهِ مِنْ بَعْدِهِ.

١ - فَعَنِ أَبِي دَاوُدَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «ثِنْتَانِ لَا تُرَدَّانِ: الدُّعَاءُ عِنْدَ
النُّدَاءِ، وَعِنْدَ الْبَأْسِ، حِينَ يُلْحَمُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا».

٢ - قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَبَ لَكُمْ﴾ (١).

٣ - رَوَى الثَّلَاثَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي

بعض أبيابه التي لقي فيها العدو، انتظر حتى مالت الشمس، ثم قام في الناس. فقال: «أيها الناس... لا تتمنوا لقاء العدو، وسلوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا وأعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف». ثم قال: «اللهم منزل الكتاب، ومجري السحاب، وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم».

٤ - وكان من دعائه عليه السلام، إذا غزا: «اللهم أنت عضدي ونصيري، بك أحول»^(١) وبك أضول^(٢)، وبك أقاتل، رواه أصحاب السنن.

٥ - وروى البخاري ومسلم: أنه عليه السلام دعا يوم الأحزاب فقال: «اللهم منزل الكتاب، سريع الحساب، اهزم الأحزاب، اللهم اهزمهم وزلزلهم».

القتال

الإسلام يهتّم بدعوة العالم الإنساني إلى الدخول في هدايته، لينعم بهذه الهداية ويستظل بظلها الظليل. وإن الأمة الإسلامية هي الأمة المنتدبة من قِبَلِ الله لإعلاء دينه، وتبليغ وحيه، وهي منتدبة كذلك لتحرير الأمم والشعوب. وهي بهذا الاعتبار كانت خير الأمم، وكانت مكانتها من غيرها مكانة الأستاذ من التلاميذ.

وما دام أمرها كذلك، فيجب عليها أن تحافظ على كيانها الداخلي، وتكافح لتأخذ حقها بيدها، وتجاهد، لتبوأ مكانتها التي وضعها الله فيها. وكلّ تقصير في ذلك يعتبر من الجرائم الكبرى، التي يجازي الله عليها بالذل والانحلال، أو الفناء والزوال.

(١) أحول: احتال في مكر كيد العدو.

(٢) أضول: أحمل على العدو.

وقد نهى الإسلام عن الوهن، والدعوة إلى السلم، طالما لم تصل الأئمة إلى غايتها ولم تحقق هدفها، واعتبر السلم في هذه الحالة لا معنى له إلا الجبن، والرضا بالدون من العيش. وفي هذا يقول الله سبحانه: ﴿فَلَا تَهْشُرُوا وَلَدْعَا إِلَى السَّلَاحِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَفْزِكَ عَنْكُمْ﴾^(١). أي الأعْلَوْنَ: عقيدة، وعبادة، وخلقا، وأدبا، وعلماء، وعملًا.

«إن السلم في الإسلام لا يكون إلا عن قوة واقتدار. ولذلك لم يجعله الله مطلقاً، بل قيده بشرط أن يكف العدو عن العدوان، وبشرط ألا يبقى ظلم في الأرض، وألا يُفتن أحد في دينه. فإذا وجد أحد هذه الأسباب، فقد أذن الله بالقتال. وهذا القتال هو القتال الذي تسترخض فيه النفس، ويضحى فيه بالمهج والأرواح.

إنه لا يوجد دين من الأديان دفع بأهله إلى خوض غمرات الحروب. وقذف بهم إلى ساحات القتال، في سبيل الله والحق، وفي سبيل المستضعفين، ومن أجل الحياة الكريمة - غير الإسلام - ومن استعرض الآيات القرآنية، والسيرة العملية لرسول الله ﷺ وخلفائه من بعده، يرى ذلك واضحاً جلياً، فالله سبحانه ينتدب هذه الأمة إلى بذل أقصى ما في وسعها، فيقول: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾^(٢). وبين أن هذا الجهاد هو الإيمان العملي، الذي لا يكمل الدين إلا به، فيقول: ﴿أَحْسِبْ أَنَّكَ أَنْ يَرْكُوكَ أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ۚ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾^(٣).

(١) سورة محمد: الآية ٣٥.

(٢) سورة الحج: الآية ٧٨.

(٣) سورة التكاوير: الآيتان ٢، ٣.

وبوضح أن هذه سنة الله مع المؤمنين، وأنه ليس للنصر ولا للجنة سبيل غيره. فيقول: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَكِنْ لَا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾^(١).

ويوجب إعداد العدو، وأخذ الأهية. فيقول: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْغَيْلِ تُهْجُوتُ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾^(٢). والإعداد يتطور بحسب الظروف والأحوال، ولفظ القوة يتناول كل وسيلة من شأنها أن تدحر العدو.

وقد جاء في الحديث الصحيح: «ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي، ألا إن القوة الرمي». ومن الإعداد الحيلة والتجنيذ لكل قادر عليه. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا تَابٍ أَوْ انْفِرُوا جَعِيعًا﴾^(٣). وأخذ الحذر لا يتم إلا بالإعداد البري، والبحري، والجوي. ويأمر بالخروج لملاقاة العدو في العسر والبسر، والمنشط والمكره. فيقول: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾^(٤).

والإسلام يعتمد على الروح المعنوية أكثر مما يعتمد على القوة المادية، ولهذا يستثير الهمم والعزائم، فيقول: ﴿لَقَدْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَمْوِتْ يُؤْتِ اللَّهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^(٥) وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالسَّيِّئِينَ

(١) سورة البقرة: الآية ٢١٤.

(٢) سورة الأنفال: الآية ٦٠.

(٣) سورة النساء: الآية ٧١.

(٤) سورة التوبة: الآية ٤١.

وَمِنَ الْجِبَالِ وَالْأَنْهَارِ وَالْوُجُوهِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا
وَجَعَلْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ وَبَاءً وَجَعَلْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ قَبِيلًا^(١) .

ويصبر المؤمنون بأنهم إن كانوا بالموء فإن عدوهم بالم كذالك مع
الاختلاف البعيد بين هدف كل منهم فيقول: ﴿وَلَا تَهَيَّأُوا فِي آيَةِ الْقُوَىٰ إِنْ
تَكُونُوا تَأْمِنُونَ فَإِنَّهُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ كَمَا تَأْمِنُونَ وَرَجُونَ مِنْ اللَّهِ مَا لَا
يَرْجُونَ﴾^(٢) . ويقول: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقِيلُونَ
فِي سَبِيلِ الطَّاغُوتِ فَفَتِلُوا أَهْلِيَاءَ الشُّيَاطِينِ إِنَّ كَيْدَ الشُّيَاطِينِ كَانَ ضَعِيفًا﴾^(٣) . أي
إن المؤمنين لهم هدف سام، ولهم رسالة يجاهدون من أجلها، وهي رسالة
الحق والخير وإعلاء كلمة الله. ويوجب الثبات عند اللقاء فيقول: ﴿يَتَأَيَّأُهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَنْبَاءَ ۚ وَمَنْ يُولُوهُمْ
يَسْمُوهُمْ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّكًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَرِّجًا إِلَىٰ إِفْكٍ فَقَدْ بَكَىٰ يُضْمِرُونَ
اللَّهُ وَمَا وَدَّ جَهَنَّمَ وَيُسَكِّسُ الْمُتَكَبِّرِينَ﴾^(٤) .

ويرشد إلى القوة المعنوية، فيقول: ﴿يَتَأَيَّأُهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ
فِرْقًا فَاغْلِبُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ
وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسُكُمُ وَتَذَهَبَ رِجَالُكُمْ وَأَصِيرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّادِقِينَ﴾^(٥) .

ويكشف عن نفسية المؤمنين، وأن من شأنها الاستماتة في الدفاع،
فهم بين أمرين لا ثالث لهما: إما قاتلين، وإما مقتولين، فيقول: ﴿إِنَّ

(١) سورة النساء: الآيتان ٧٤، ٧٥.

(٢) سورة النساء: الآية ١٠٤.

(٣) سورة النساء: الآية ٦٧.

(٤) سورة الأنفال: الآيتان ١٥، ١٦.

(٥) سورة الأنفال: الآيتان ٤٥، ٤٦.

اللَّهُ أَمْتَرَكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُغْلِبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي الْكُوفَةِ وَالْإِجْمِيلِ وَالْفَزَاءِ وَمَنْ أُولَئِكَ يَعْتَدِلُهُ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبِيرُوا إِلَيْهِ بَاعْتُمْ بِهِمْ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ^(١) .

وفي الحالة الأولى لهم النصر، وفي الثانية لهم الشهادة: ﴿قُلْ هَلْ تَرَوْنَ سَبِيلَ مَا لَا يَحْدَى الْحُسَيْنِيُّ﴾^(٢) . وإن القتل في سبيل الله ليس موتاً أبدياً، وإنما هو انتقال إلى ما هو أرقى وأبقى، وإن الفناء في سبيل الله هو عين البقاء: ﴿وَلَا تَحْزَنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالُهُمْ أَمْوَالُ آلِ أَحِبَّاءٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾^(٣) فحين يموت ماتهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ أَنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يُلْقِي أَمْرًا إِلَّا وَهُوَ مُحْكَمٌ وَإِنَّهُ يُخَوِّفُ الْكَاذِبِينَ﴾^(٤) .

والله مع المجاهدين لا يتخلى عنهم أبداً: ﴿إِذَا يُدْعَى رُكْبًا إِلَى الْمَلِكَةِ أَلَيْسَ مَعَكُمْ فَتَيَرُوا الَّذِينَ آمَنُوا سَالِقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَأَضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَأَضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾^(٥) . ثم هو سبحانه يمدحهم على ذلك ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة، فيقول: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَذْكَرُ عَلَى بَهْرَةِ شَيْءٍ مِنْ عِلَالِ الْيَمِّ﴾^(٦) تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلك خير لكم إن كنتم تعلمون ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَسَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَنْتُمْ فِيهَا مُقِيمُونَ﴾^(٧) وأخرى

(١) سورة التوبة: الآية ١١١.

(٢) سورة التوبة: الآية ٥٢.

(٣) سورة آل عمران: الآيات ١٦٩ - ١٧١.

(٤) سورة الأنفال: الآية ١٢.

ثَبَرْتُمْهَا تَصَرُّوْنَ لِرَبِّ آلِهَةٍ قَرِيبٍ ذِكْرَ الْعَالَمِينَ^(١) .

وبهذا الأسلوب ربي القرآن الكريم المسلمين الأوائل، وأوجد في نفوسهم الإيمان الذي كان فيصلاً بين الحق والباطل، ونهض بهم إلى حيث النصر، والفتح والتمكين في الأرض: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَصُرُّوا أَنَّكُمْ يَصْرَتُمْ وَمِثَّتْ أَعْيُنُكُمْ^(٢)﴾ . ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الْأَبْرَارَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا^(٣)﴾ .

وجوب الثبات أثناء الزحف

يجب الثبات عند لقاء العدو، ويحرم الفرار. يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَنصِرُكُمْ فَتُكْفَرُوا وَأَذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ^(٤)﴾ . ويقول عز من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا لَنَنصِرَنَّكَ اللَّهُ كَمَا نَصَرْنَا نوحًا وَدَاودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَخْرُجُ فِي الْغَدَاةِ وَنُوحٌ إِلَيْهِ فَيَكْبِتُ إِلَيْهِ قَالَ إِنِّي أَتِيكَ بِالْبُحْرِ فَأَنْظِرْنِي إِلَى الْيَوْمِ فَأَخْرُجُنِي إِلَى الْبَحْرِ فَأَنْصِرْ لِي الْيَوْمَ وَالْآيَةَ تَوَجُّبُ الثَّبات وتحريم الفرار إلا في إحدى حالتين، فإنه يجوز فيهما الانصراف عن العدو.

الحالة الأولى: أن ينحرف للقتال، أي أن ينصرف من جهة إلى جهة

(١) المصف: ١٠ - ١٣ .

(٢) سورة محمد: الآية ٧ .

(٣) سورة النور: الآية ٥٥ .

(٤) سورة الأنفال: الآية ٤٥ .

(٥) سورة الأنفال: الآية ١٦ .

أخرى حسب ما يقتضيه الحال، فله أن ينتقل من مكانٍ ضيقٍ إلى مكانٍ أرحب منه، أو من موضعٍ مكشوفٍ إلى موضعٍ آخرٍ يستتره، أو من جهةٍ سُفلى إلى جهةٍ عليا. وهكذا، مما هو أصلح له في ميدان الحرب والقِتال.

الحالة الثانية: أن يتحيز إلى فئة، أي ينحاز إلى جماعةٍ من المسلمين، إما مقاتلاً معهم، أو مستنجداً بهم. وسواء أكانت هذه الفئة قريبة أم بعيدة. روى سعيد بن منصور أن عمر رضي الله عنه قال: لو أن أبا عبيدة تحيز إليّ لكننت له فئة. وأبو عبيدة كان بالعراق، وعمر كان بالمدينة وقال عمر أيضاً: «أنا فئة كل مسلم».

وروى ابن عمر رضي الله عنهما: أنهم أقبلوا على رسول الله ﷺ لما خرج من بيته قبل صلاة الفجر، وكانوا قد فرّوا من عدوهم، فقالوا: نحن الفرارون فقال ﷺ: «بَلْ أَنْتُمْ الْمَكَارُونَ»^(١)، أنا فئة كل مسلم. ففي هاتين الحالتين المتقدمتين، يجوز للمقاتل أن يفر من العدو وهو، إن كان فراراً ظاهراً، فهو في الواقع محاولة لاتخاذ موقفٍ أصلح لمواجهة العدو. وفي غير هاتين الصورتين يكون الفرار كبيرة من كبائر الإثم وموقفة توجب العذاب الأليم.

يقول الرسول ﷺ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُؤِيقَاتِ»^(٢)، قالوا: وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسَّخَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّحْفِ»^(٣)، وَقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ الْغَافِلَاتِ».

(١) عكارون: جمع عكار، وهو العطف الذي يعطف إلى الحرب بعد الحياذ عنها.

(٢) المؤوقات: المهلكات.

(٣) التولي يوم الزحف: الفرار من الحرب.

الكذب والخداع في الحرب

يجوزُ في الحربِ الخداعُ والكذبُ لتضليلِ العدوِّ ما دامَ ذلكَ لم يشتمَلِ على نقضِ عهدٍ أو إخلالٍ بأمانٍ. ومنَ الخداعِ أن يخادِعَ القائدُ الأعداءَ بأن يوهِمَهُمْ بأنَّ عَدَدَ جنودِهِ كثرةٌ كثرةٌ وعتادُهُ قوَّةٌ لا تقهرُ. وفي الحديثِ الذي رواه البخاريُّ عن جابرٍ أن النبي ﷺ قال: «الحَرْبُ خِدْعَةٌ».

وأخرَجَ مسلمٌ من حديثِ أمِّ كلثومٍ بنتِ عُبَيْةٍ رضيَ اللهُ عَنْهَا، قالت: «لَمْ أَسْمَعْ النَّبِيَّ ﷺ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكُذْبِ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِلَّا فِي الْحَرْبِ، وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثِ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا».

الفرار من المثلين

تقدَّم أنَّه يحرمُ الفِرَارُ أثناءَ الرُّحْبِ إلا في إحدى الحالتينِ: «التحرُّفُ للقتالِ، أو التحيُّزُ إلى فتنةٍ». وبقي أن نقول: إنه يجوزُ الفِرَارُ أثناءَ الحربِ إذا كان العدوُّ يزيدُ على المثلينِ، فإنَّ كانَ مثلينِ فما دونهما فإنه يحرمُ الفِرَارُ. يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: «الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَطِئَ أُنُوكَ فِيكُمْ ضَمْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ رِجَالٌ صَابِرَةٌ يَقْبَلُوا مَا أُتِيَ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَقْبَلُوا الْقِتْلَ يَأْذِنَ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ» (١).

قال في المذهبِ: «إنَّ زادَ عددهم على مثليَّ عَدَدِ المسلمينَ جازَ الفِرَارُ». لكنَّ إنَّ غلبَ على ظنِّهم أنهم لا يهلكون، فالأفضلُ الثباتُ، وإنَّ ظلُّوا الهلاكَ، فوجهان:

(١) سورة الأنفال: الآية ٦٦.

الأول: يُلزم الانصراف، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١).

الثاني: فيستحب ولا يجب، لأنهم إن قتلوا فازوا بالشَّهادة. وإن لم يزد عددُ الكفَّارِ على مثلي عدد المسلمين؛ فإن لم يظنوا الهلاك لم يجز الفرار، وإن ظنوا فوجهان: يجوزُ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢). ولا يجوزُ، وصحَّوه، لظاهر الآية.

وقال الحاكم: «إن ذلك يرجعُ إلى ظن المقاتل واجتهاده، فإن ظن المقاومة لم يحل الفرار، وإن ظنَّ الهلاك جازَ الفرارُ إلى فتنة وإن بعدت، إذا لم يقصدِ الإقلاخَ عن الجهاد». وذهب ابن الماجشون ورواه عن مالك إلى أن الضَّعف إنما يعتبرُ في القوَّة لا في العدد، وأنه يجوزُ أن يفرَّ الواحدُ عن واحدٍ إذا كان أعتق جواداً منه، وأجودَ سلاحاً، وأشدَّ قوَّةً ولهذا هو الأظهر.

الرَّحْمَةُ فِي الْحَرْبِ

وإذا كان الإسلامُ أباحَ الحربَ كضرورة من الضرورات، فإنه يجعلها مقدرةً بقدرها، فلا يقتلُ إلا من يقاتلُ في المعركة، وأما من تجنَّب الحربَ فلا يحلُّ قتله أو التعرُّضُ له بحالٍ. وحرَّم الإسلامُ كذلك قتلَ النِّساءِ، والأطفالِ، والمرضى، والشيخوخ، والرهبانِ، والعبادِ، والأجراء.

وحرَم المثلَّة، بل حرم قتلَ الحيوانِ، وإفسادَ الزرعِ والمياه، وتلويثِ الآبارِ، وهدمِ البيوت.

(١) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

(٢) سورة البقرة: الآية ١٩٥.

وحرم الإجهاز على الجريح، وتتبع الفار، وذلك أن الحربَ كعمليةٍ جراحية، لا يجب أن تتجاوز موضعَ المرضِ بمكان.

وفي ذلك روى سليمان بن بريدة عن أبيه: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ، كَانَ إِذَا أَمَرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «اغْزُوا بِأَسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ، اغْزُوا وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْلِيْرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا».

وحدث نافع عن عبد الله بن عمر: أَنَّ امْرَأَةً وَجَدَتْ فِي بَعْضِ مَغَازِي الرَّسُولِ ﷺ مَقْتُولَةً، فَانْكَرَ ذَلِكَ، وَنَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ. رواه مسلم.

وروى رباح بن ربيع: أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ مرَّ عَلَى امْرَأَةٍ مَقْتُولَةٍ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ وَلَعَلَّهَا هِيَ الْمَرْأَةُ فِي الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ قَبْلَ هَذَا. فَوَقَفَ عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «مَا كَانَتْ هَلِيقَ لِتُقَاتِلَ»، ثُمَّ نَظَرَ فِي وَجْهِهِ أَصْحَابِهِ وَقَالَ لِأَحَدِهِمْ: «الْحَقُّ بِخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ، فَلَا يَفْتُلَنَّ ذُرِّيَّةً، وَلَا عَسِيفًا (أَيَّ أَجِيرًا) وَلَا امْرَأَةً».

وعن عبد الله بن زيد قال: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الثَّهِي، وَالْمُثَلَّةِ» رواه البخاري. وقال عمران بن الحصين: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَنِي عَلَى الصَّدَقَةِ، وَيَتَهَانَا عَنِ الْمُثَلَّةِ»^(١). وفي وصية أبي بكر رضي الله عنه لأسامة حين بعثه إلى الشام: «لَا تَحْوِنُوا، وَلَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْلِيْرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا طِفْلًا صَغِيرًا، وَلَا شَيْخًا كَبِيرًا، وَلَا امْرَأَةً، وَلَا تَغْفِرُوا نَحْلًا، وَلَا تُحْرِقُوا، وَلَا تَقْطَعُوا شَجَرَةً مُثْمِرَةً، وَلَا تَلْبَحُوا شَاةً، وَلَا بَقَرَةً، وَلَا بَعِيرًا، إِلَّا

(١) المثلة: هي تشويه القتيل بأي صورة من الصور.

لِمَأْكَلَةٍ، وَسَوْفَ تَمُرُّونَ بِأَقْوَامٍ قَدْ فَرَّغُوا أَنْفُسَهُمْ فِي الصَّوَامِعِ (يُريدُ الرُّهْبَانَ)، قَدْ دَعَوْهُمْ وَمَا فَرَّغُوا أَنْفُسَهُمْ لَهُ». وكذلك كان يفعلُ سيدنا عمرُ بنُ الخطابِ رضيَ اللهُ عنه، فَقَدْ جَاءَ فِي كِتَابِهِ لَهُ: «لَا تَغْلُوا، وَلَا تَغْدُرُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَأَتَّقُوا اللَّهَ فِي الْفَلَاحِينَ».

وكانَ من وصاياهِ لأمرِاءِ الجنودِ: «لَا تَقْتُلُوا هَرَمًا، وَلَا أَمْرًا، وَلَا وَلِيدًا، وَتَوَقُّوا قَتْلَهُمْ إِذَا التَقَى الرُّخْفَانِ، وَعِنْدَ شَرْفِ الْغَارَاتِ».

الغارة على الأعداء ليلاً

ويجوزُ الإغارةُ على الأعداءِ ليلاً^(١). قال الترمذي: «وقد رخص قومٌ من أهلِ العلمِ في الغارةِ بالليلِ، وكرهه بعضهم» وقال أحمدٌ وإسحاقُ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيتَ الْعَدُوُّ لَيْلًا» وَسُئِلَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ أَهْلِ الدَّارِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يُبَيِّتُونَ، فَيَصَابُ مِنْ نِسَائِهِمْ وَذُرَارِيِّهِمْ، فَقَالَ: «هُمْ وَمِنْهُمْ» رواه البخاري ومسلمٌ من حديثِ الصَّعْبِيِّ بْنِ جَثَامَةَ.

قال الشافعي: «النهْيُ عَنْ قَتْلِ نِسَائِهِمْ وَصِبْيَانِهِمْ، إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ التَّمْيِيزِ وَالتَّفْرِيدِ» وأما البياتُ، فيجوزُ، وإنْ كَانَ فِيهِ إِصَابَةُ ذُرَارِيِّهِمْ وَنِسَائِهِمْ.

انتهاء الحرب

تنتهي الحربُ بِأَحَدِ الْأُمُورِ الْآتِيَةِ:

١ - إِسْلَامُ الْمُحَارِبِينَ، أَوْ إِسْلَامُ بَعْضِهِمْ وَدُخُولُهُمْ فِي دِينِ اللَّهِ،

(١) الإغارة ليلاً: هي التي يطلق عليها لفظ «البيات».

وفي هذه الحال يصبحون مسلمين، ويكون لهم ما للمسلمين، وعليهم ما عليهم من الحقوق والواجبات.

٢ - طلبهم إيقاف القتال مدة معينة، وحينئذ يجب الاستجابة إلى ما طلبوا، كما فعل الرسول ﷺ في صلح الحديبية.

٣ - رغبتهم في أن يبقوا على دينهم مع دفع الجزية، ويتم بمقتضى هذا عقد الذمة بينهم وبين المسلمين.

٤ - هزمتهم، وظفرنا بهم، وانتصارنا عليهم، وبهذا يكونون غنيمة للمسلمين.

٥ - وقد يحدث أن يطلب بعض المحاربين من الأعداء الأمان، فيجأ إلى ما طلب، وكذلك إذا طلب الدخول في دار الإسلام، ومن ثم فإننا نتحدث بإجمال فيما يلي عن هذه الأمور:

١ - عقد الهدنة والموادة.

٢ - عقد الذمة.

٣ - الغنائم.

٤ - عقد الأمان.

الهدنة

منى تجب الموادة والهدنة: عقد الهدنة والموادة هو الاتفاق على ترك القتال فترة من الفترات الزمنية قد تنتهي إلى صلح، وتجب في حالتين:

الحالة الأولى: إذا طلبها العدو، فإنه يُجَابُ إلى طلبه ولو كان العدو يريد الخديعة، مع وجوب الحذر والاستعداد. يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنِعْ لَهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّيِّعُ الْغَلِيمُ﴾^(١) وفي غزوة الحديبية هادن رسول الله ﷺ مشركي مكة، ووادعهم مدة عشرين، وكان ذلك حقناً للدماء، ورغبة في السلم. عن البراء رضي الله عنه قال: «لما أخصم النبي ﷺ عَنِ النَّبِيِّ^(٢) صَلَاحَهُ أَهْلُ مَكَّةَ عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا قَبِيحَ بِهَا ثَلَاثًا، وَلَا يَدْخُلَهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السَّلَاحِ: السَّيْفِ وَجَرَابِهِ^(٣) وَلَا يَخْرُجُ بِأَحَدٍ مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلَا يَمْنَعُ أَحَدًا يَمْكُثُ بِهَا يَمِّنَ كَانَ مَعَهُ. قَالَ^(٤) لَعَلِّي أَكْتُبَ الشَّرْطَ بَيْنَنَا.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(٥):

«هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: «لَوْ نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ تَابِعْنَاكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبْ: مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. فَأَمَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْحُوهَا^(٦)» فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحُوهَا». فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُرِيئِي مَكَاتَهَا، فَأَرَاهُ فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ «ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ» فَأَقَامَ بِهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ.

فلما كان اليوم الثالث، قالوا لعلي: «هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرِطِ صَاحِبِكَ،

(١) سورة الأنفال: الآية ٦١.

(٢) لما منعه الكفار من دخول مكة هو وأصحابه، وكانوا يريدون العمرة اصطالحوا بالحديبية.

(٣) بيان لجلبان السلاح.

(٤) الرسول (ص).

(٥) وفي رواية: ما ندرني ما بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف: باسمك اللهم.

(٦) كلمة رسول الله.

فَمَرُّهُ فَلْيُخْرِجْ. فَأَخْبِرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، فَخَرَجَ»^(١).

وعن المشور بن مخزومة رضي الله عنه، أَنَّهُمْ اصْطَلَحُوا عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ عَشَرَ سِنِينَ يَأْمَنُ فِيهِنَّ النَّاسُ، وَعَلَى أَنَّ بَيْنَنَا عَيْنَةٌ مَكْفُوفَةٌ، وَأَنَّهُ لَا إِسْلَاحَ وَلَا إِغْلَالَ^(٢). رواه البخاري ومسلم وأبو داود.

الحالة الثانية التي تجب فيها المهادنة: الأشهر الحرم، فإنه لا يحل فيها البدء بالقتال، وهي: ذو القعدة، وذو الحجة، ومحرم، ورجب. إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال، فإنه يجب القتال حيثن ذعاً للاعتداء، وكذلك يباح فيها القتال إذا كانت الحرب قائمة ودخلت هذه الأشهر ولم يستجب العدو لقبول المهادنة فيها. يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَيِّمُ فَلَا تَغْلِبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسُكُمْ﴾^(٣).

وخطب رسول الله ﷺ في خطبة الوداع فقال: «إِنَّهَا النَّاسُ: إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ، يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا، يُجِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا، لِيُؤَاطِطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَإِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، وَإِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، يَوْمَ

(١) وحاصل الشروط أن يرجع النبي (ص) والمسلمون هذا العام، وأن يعودوا للعمرة العام القابل، ولا يحملوا إلا جليان السلاح، ولا يأخذوا من تيممهم من أهل مكة، ولا يأخذوا من تأخر من المسلمين، ولا يكتبوا بمكة إلا ثلاثة أيام، واصطلحوا على وضع الحرب بينهم عشر سنين، وأن يأمن الناس بعضهم بعضاً.

(٢) العينة: وعاء الثياب. ومكفوفة: مربوطة محكمة. ولا إسلان ولا إغلان: أي لا سرقة ولا خيانة، بل ولا كلام فيما مضى، ولكن قلوب صافية. وأمن وسلام تام.

(٣) سورة التوبة: الآية ٣٦.

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ، ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ، وَوَاحِدٌ قَرْدٌ، ذُو الْفِقْلَةِ، وَذُو الْحِجَةِ، وَالْمَحْرَمُ، وَرَجَبٌ، فَهُوَ الَّذِي بَيْنَ جَمَادَى وَشَعْبَانَ، أَلَا هَلْ بَلَغْتَ، اللَّهُمَّ أَشْهَدُ. وما ورد من أن ذلك منسوخ، فهو ضعيف، لأنه ليس فيه ما يدل على النسخ.

عقد الذمة

الذمة هي العهد والأمان: وعقد الذمة هو أن يقر الحاكم أو نائبه بعض أهل الكتاب - أو غيرهم - من الكفار على كفرهم بشرطين: الشرط الأول: أن يلتزموا أحكام الإسلام في الجملة.

والشرط الثاني: أن يتنزلوا الجزية. ويسري هذا العقد على الشخص الذي عقده، ما دام حياً وعلى قُرْبَاه من بعده.

والأصل في هذا العقد قول الله سبحانه: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١).

وروى البخاري: أن المغيرة قال - يوم نهاوند -: أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدوا الجزية. وهذا العقد دائم غير محدود بوقت ما دام لم يوجد ما ينقضه.

موجب هذا العقد: وإذا تم عقد الذمة ترتب عليه حرمة قتالهم، والحفاظ على أموالهم وصيانة أعراضهم، وكفالة حرياتهم، والكف عن

(١) سورة التوبة: الآية ٢٩.

أَذَاهُمْ، لَمَّا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّمَا بَدَلُوا الْجِزْيَةَ لِتَكُونَ يَمَافُهُمْ كَيْدَمَاتِنَا، وَأَمْوَالُهُمْ كَأَمْوَالِنَا». والقاعدة العامة التي رآها الفقهاء: «أَنْ لَهُمْ مَا لَنَا، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا».

الأحكام التي تجري على أهل الذمة: وتجري أحكام الإسلام على أهل الذمة في ناحيتين:

الناحية الأولى: المعاملات المالية. فلا يجوزُ لهم أن يتصرفوا تصرفاً لا يتفق مع تعاليم الإسلام، كعقد الربا، وغيره من العقود المحرمة.

الناحية الثانية: العقوبات المقررة، فيقتضى منهم، وتقام الحدود عليهم متى فعلوا ما يوجب ذلك. وقد ثبت أن النبي ﷺ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ زَنِيًّا بَعْدَ إِخْصَانِهِمَا. أما ما يتصل بالشعائر الدينية من عقائد وعبادات وما يتصل بالأسرى من زواج وطلاق، فلم فيها الحرية المطلقة، تبعاً للقاعدة الفقهية المقررة: «اتْرَكُوهُمْ وَمَا يَدِينُونَ». وَإِنْ تَحَاكَمُوا إِلَيْنَا فَلَنَا أَنْ نَحْكَمَ لَهُمْ بمقتضى الإسلام، أو نرفض ذلك. يقول الله تعالى: ﴿...إِنْ جَاءَكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَكَنْ يَضُرَّكَ شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(١). هذا ما يتعلق بالشرط الأول، وأما شرط الجزية فنذكره فيما يلي:

الجزية

تعريفها: الجزية مشتقة من الجزاء، وهي: «مبلغ من المال يوضع على من دخل في دمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب».

(١) سورة المائدة: الآية ٤٢.

الأصل في مشروعيّتها: والأصل في مشروعيّتها قولُ اللّهِ تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١) روى البخاري والترمذي عن عبد الرحمن بن عوف: أن النبي ﷺ أخذ الجزية من مجوسِ هجر^(٢). وروى الترمذي أن النبي ﷺ أخذها من مجوسِ البحرين، وأخذها عمرُ رضي الله عنه من فارس، وأخذها عثمانُ من الفرس أو البربر.

حكمة مشروعيّتها: وقد فرض الإسلام الجزية على الذميين في مقابل فرض الزكاة على المسلمين، حتّى يتساوى الفريقان، لأن المسلمين والذميين يستظلون براية واحدة ويتمتعون بجميع الحقوق ويتفنون بمرافق الدولة بنسبة واحدة، ولذلك أوجب الله الجزية للمسلمين نظير قيامهم بالدفاع عن الذميين وحمايتهم في البلاد الإسلامية التي يقيمون فيها. ولهذا تجب - بعد دفعها - حمايتهم والمحافظة عليهم، ودفع من قصدهم بأذى.

من تؤخذ منهم: وتؤخذ الجزية من كل الأمم، سواء أكانوا كتابيين أم مجوساً أم غيرهم، وسواء أكانوا عرباً أو عجماً^(٣). وقد ثبت بالقرآن الكريم أنها تؤخذ من الكتابيين كما ثبت بالسنة أنها تؤخذ من المجوس، ومن

(١) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٢) هجر: بلد في جزيرة العرب.

(٣) ولهذا منعه مالك والأوزاعي وفقهاء الشام. وقال الشافعي رضي الله عنه: تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أم عجماً ويلحق بهم المجوس ولا تقبل من عبدة الأوثان على الإطلاق. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا يقبل من العرب إلا الإسلام أو السيف.

عدهم يلحق بهم. قال ابن القيم: «لأنَّ المجوس أهل شرك لا كتاب لهم، فأخذها منهم دليل على أخذها من جميع المشركين، وأما لم يأخذها ﷺ من عبدة الأوثان من العرب، لأنهم أسلموا كلهم قبل نزول آية الجزية، فإنَّها إنما نزلت بعد غزوة تبوك، وكان رسول الله ﷺ قد فرغ من قتال العرب، واستوثقت كلُّها له بالإسلام. ولهذا لم يأخذها من اليهود الذين حاربوه، لأنها لم تكن نزلت بعد، فلمَّا نزلت أخذها من نصارى العرب، ومن المجوس، ولو بقي حيَّثُ أحد من عبدة الأوثان بذلها لقلَّ لها منه، كما قبلها من عبدة الصليبان والأوثان والنيران. ولا فرق ولا تأثير لتخليط كفر بعض الطوائف على بعض، ثم إنَّ كفر عبدة الأوثان ليس أغلظ من كفر المجوس، وأي فرق بين عبدة الأوثان والنيران، بل كفر المجوس أغلظ، وعباد الأوثان كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأنه لا خالق إلا الله، وأنهم إنما يعبدون آلِهَتَهُمْ لتقريبهم إلى الله سبحانه وتعالى. ولم يكونوا يقرون بصانعين للعالم، أحدهما خالق للخير، والآخر للشر، كما تقوله المجوس، ولم يكونوا يستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات. وكانوا على بقايا من دين إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه، وأما المجوس فلم يكونوا على كتاب أصلاً، ولا دانوا بدين أحد من الأنبياء، لا في عقائدهم، ولا في شرائعهم. والائثر الذي فيه أنه كان لهم كتاب فرفع ورفعت شريعتهم لما وقع ملكهم على ابنته، لا يصح البتة. ولو صحَّ لم يكونوا بذلك من أهل الكتاب، فإنَّ كتابهم رُفِعَ وشريعتهم بطلت، فلم يبقوا على شيء منها. ومعلوم أن العرب كانوا على دين إبراهيم عليه الصَّلاة والسَّلام، وكان له صحفٌ وشريعة، وليس تغيير عبدة الأوثان لدين إبراهيم عليه الصَّلاة والسلام وشريعته بأعظم من تغيير المجوس لدين نبيهم وكتابهم لو صحَّ، فإنه لا يعرف عنهم التمسك بشيء من شرائع الأنبياء عليهم الصَّلاة

والسلام، بخلاف العرب، فكيف يجعل المجوس الذين دينهم أقبح الأديان، أحسن حالاً من مشركي العرب؟ وهذا القول أصح في الدليل كما ترى».

شروط أخليها: وقد روعي في أخذها: الحرية، والعدل، والرحمة. ولهذا اشترط فيمن تؤخذ منهم:

١- الذكورة.

٢- التكليف.

٣- الحرية. لقوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ
أُتُوا بِالْحَقِّ يَتَّبِعُوا الْيَزْنَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَافُونَ﴾^(١). أي عن قدرة
وغنى، فلا يجب على امرأة، ولا صبي، ولا عبد، ولا مجنون. كما أنها لا
تجب على مسكين يتصدق عليه، ولا من لا قدرة له على العمل، ولا على
الأعمى، أو المقتد، وغيرهم من ذوي العاهات، ولا على المترهبين في
الأديرة إلا إذا كان غنياً من الأغنياء. قال مالك رضي الله عنه: «قضت
السنة أن لا جزية على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم، وأن الجزية لا
تؤخذ إلا من الرجال الذين قد بلغوا الحلم». وروى أسلم: أن عمر رضي
الله عنه، كتب إلى أمراء الأجناد: «تفريوا الجزية على النساء والصبيان،
ولا تضربوها إلا على من جرت عليه المواسي»^(٢). والمجنون حكمه حكم
الصبي.

(١) سورة التوبة: الآية ٢٩.

(٢) ولهذا كناية عن أنها لا تجب إلا على الرجل، وذلك إذا نبت شعره.

قَدَرُهَا: رَوَى أَصْحَابُ السَّنَنِ عَنْ مَعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ،
لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْيَمَنِ، أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً أَوْ عَدْلَهُ مِنَ
الْمَعَاوِرَةِ^(١). ثُمَّ زَادَ فِيهَا عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَجَعَلَهَا أَرْبَعَةَ دَنَانِيرَ عَلَى أَهْلِ
الذَّهَبِ، وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا عَلَى أَهْلِ الْوَرَقِ فِي كُلِّ سَنَةٍ^(٢). فَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ
عَلِمَ بِضَعْفِ أَهْلِ الْيَمَنِ، وَعَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلِمَ بِغِنَى أَهْلِ الشَّامِ
وَقَوَّيْتَهُمْ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ أَنَّهُ قِيلَ لِمَجَاهِدٍ: «مَا شَأْنُ أَهْلِ الشَّامِ عَلَيْهِمْ أَرْبَعَةُ
دَنَانِيرَ، وَأَهْلُ الْيَمَنِ عَلَيْهِمْ دِينَارٌ... قَالَ: جُعِلَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِ الْيَسَارِ». وَبِهَذَا
أَخَذَ أَبُو حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ، فَقَالَ: «إِنَّ عَلَى الْمَوْسِرِ
ثَمَانِيَةً وَأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْمَتَوَسِّطِ أَرْبَعَةَ وَعَشْرِينَ دِرْهَمًا، وَعَلَى الْفَقِيرِ
إِثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، فَجَعَلَهَا مَقْدَرَةَ الْأَقْلَى وَالْأَكْثَرِ». وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ، وَرَوَايَةٌ
عَنْ أَحْمَدَ: إِلَى أَنَّهَا مَقْدَرَةُ الْأَقْلَى فَقَطْ، وَهُوَ دِينَارٌ، وَأَمَّا الْأَكْثَرُ فَغَيْرُ مَقْدَرٍ،
وَهُوَ مُوَكَّلٌ إِلَى اجْتِهَادِ الْوَلَاةِ. وَقَالَ مَالِكٌ، «وَإِحْدَى الرِّوَايَاتِ عَنْ أَحْمَدَ،
وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ»: «إِنَّهُ لَا حَدَّ لِأَقْلَاهَا وَلَا لِأَكْثَرِهَا، وَالْأَمْرُ فِيهَا مُوَكَّلٌ إِلَى
اجْتِهَادِ وَلَايَةِ الْأَمْرِ، لِيَقْدَرُوا عَلَى كُلِّ شَخْصٍ مَا يَنْاسِبُ حَالَهُ». وَلَا يَنْبَغِي
أَنْ يَكْلُفَ أَحَدٌ فَوْقَ طَاقَتِهِ.

الزِّيَادَةُ عَلَى الْجَزِيَّةِ: وَيَجُوزُ اشْتِرَاطُ الزِّيَادَةِ عَلَى الْجَزِيَّةِ ضِيَاةً مِنْ
يَمْرُ بِهِمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. فَقَدْ رَوَى الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ: أَنَّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ شَرَطَ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ: «ضِيَاةً يَوْمَ لَيْلَةٍ، وَأَنْ يَصْلِحُوا الْقَنَاطِرَ، وَإِنْ
قُتِلَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ بِأَرْضِهِمْ فَعَلَيْهِمْ دِيْنَتُهُ» رَوَاهُ أَحْمَدُ. وَرَوَى أَسْلَمُ، أَنَّ
أَهْلَ الْجَزِيَّةِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ أَتَوْا عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالُوا: «إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

(١) المعافرة: ثياب باليمن وهي مأخوذة من معافرة، وهي حي من همدان.

(٢) الورق: النفضة.

إذا مروا بنا كلفونا ذبح الغنم والدجاج في ضيافتهم. فقال رضي الله عنه: «أطعموهم ممّا تاكلون، ولا تزيدوهم على ذلك».

عدم أخذ ما يشق على أهل الكتاب وغيرهم: وقد أمر الرسول ﷺ بالرفق بأهل الكتاب وعدم تكليفهم فوق ما يطيقون. روي عن ابن عمر رضي الله عنهما: كان آخر ما تكلم به النبي ﷺ أن قال: «أَحْفَظُونِي فِي دِمْنِي». وجاء في الحديث: «مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ كَلَفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَأَنَا حَاجِبُجَهْ». وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما: «لَيْسَ فِي أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ إِلَّا الْعَقْوُ».

سقوطها عن أسلم: وتسقط الجزية عن أسلم لحديث ابن عباس مرفوعاً: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ جَزِيَّةٌ» رواه أحمد وأبو داود. وروى أبو عبيدة: «أَنْ يَهُودِيًّا أَسْلَمَ فَطُولِبَ بِالْجَزِيَّةِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أَسْلَمْتَ تَعَوِّذًا. قَالَ: «إِنْ فِي الْإِسْلَامِ مُعَاذًا». فَرَفَعَ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: «إِنْ فِي الْإِسْلَامِ مُعَاذًا». وَكَتَبَ: أَلَا تَوَخَّذُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ».

عقد الذمة للمواطنين والمستقلين

وكما يجوز هذا العقد لمن يريد أن يعيش مع المسلمين وتحت ظلال الإسلام فإنه يجوز للمستقلين في أماكنهم، بعيداً عن المسلمين. فقد عقد رسول الله ﷺ مع نصارى نجران عقداً، مع بقائهم في أماكنهم، وإقامتهم في ديارهم، دون أن يكون معهم أحد من المسلمين. وقد تضمن هذا العهد: حمايتهم، والحفاظ على حريتهم الشخصية، والدينية، وإقامة العدل بينهم، والانتصاف من الظالم. وقام الخلفاء من بعده على تنفيذه حتى عهد هارون الرشيد، فأراد أن ينقضه، فمنعه محمد بن الحسن

صاحبُ الإمام أبي حنيفة، وهذا هو نصُّ العقد: «لنجران وحاشيتها جوارُ الله، وذمةُ محمدِ النبيِّ رسولِ الله ﷺ على ما تحت أيديهم من قليلٍ أو كثيرٍ، ولا يُغيّرُ أسقفٌ من أسقفِيه، ولا راهبٌ من رهبانيته، ولا كاهنٌ من كهانته، وليس عليه ذنبةٌ (أي لا يعاملُ معاملةَ الضعيفِ ولا دمَ جاهلية)، ولا يخسرون ولا يعسرون، ولا يطأُ أرضهم جيشٌ، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصفُ، غيرُ ظالمين ولا مظلومين، ومن أكل ربا^(١) من ذي قبل (أي في المستقبل) فذمتي منه بريئة، ولا يؤخذُ رجلٌ منهم بظلمٍ آخر، وعلى ما في هذا الكتابِ جوارُ الله، وذمةُ محمدِ النبيِّ الأميِّ رسولِ الله أبداً، حتى يأتي الله بأمره». فإذا أرادَ أحدُ الرؤساءِ استغلالَ المعاهدةِ لحسابه، وظلم شعبه منع من ذلك.

جاء في المبسوط للسرخسي: «وإذا طلبَ ملكُ الذمة أن يترك يحكمُ في أهلِ مملكته بما شاء؛ من: قتل، أو صليب، أو غيره مما لا يصحُّ في دارِ الإسلام، لم يُجبْ إلى ذلك، لأنَّ التقريرَ على الظلمِ مع إمكانِ المنعِ حرامٌ، ولأنَّ الذميَّ ممن يلتزمُ أحكامَ الإسلام فيما يرجعُ إلى المعاملاتِ، فشرطُه بخلافِ موجبِ عقدِ الذمةِ باطلٌ، فإنَّ أعطيَ الصلحَ والذمةُ على هذا بطلَ من شروطه ما لا يصحُّ في الإسلام، لقوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَاطِلٌ».

بم ينقضُ العهدُ؟ وينقضُ عهدُ الذمة بالامتناع عن الجزية، أو إباء التزام حكم الإسلام، إذا حكمَ حاكمٌ به، أو تعدَّى على مسلمٍ بقتل، أو

(١) قال ابن القيم: في هذا دليلٌ على انتفاضِ عهدِ الذمة بإحداثِ الحدثِ وأكلِ الربا إذا كان مشروطاً عليهم.

بفتنته عن دينه، أو زنى بمسلمة، أو أصابها بزواج، أو عجلَ عمل قوم لوط، أو قطع الطريق، أو تجسس أو آوى الجاسوس، أو ذكر الله أو رسوله أو كتابه، أو دينه بسوء، فإنَّ هذا ضرر يعمُّ المسلمين في أنفسهم، وأعراضهم، وأموالهم، وأخلاقهم، ودينهم. قيل لابن عمر رضي الله عنه: «إنَّ راهباً يشتُم النبي ﷺ فقال: لو سمعته لقتلته، إنَّا لم نعطيه الأمانَ على هذا». وكذا إذا لحق بدار الحرب، بخلاف ما إذا أظهر منكراً، أو قذف مسلماً، فإنَّ عهده لا ينتقض. وإذا انتقض عهده، فإنَّ عهده نسائه وأولاده لا يُنقض، لأنَّ النقض حدث منه فيختص به.

موجبُه النقض: وإذا انتقض عهده كان حكمه حكم الأسير، فإن أسلم حرَّم قتله، لأنَّ الإسلام يَجِبُ ما قبله.

دخول غير المسلمين المساجد وبلاد الإسلام

اختلف الفقهاء في دخول غير المسلمين من الكفار المسجدة الحرام وغيره من المساجد وبلاد الإسلام. وجملة بلاد الإسلام في حق الكفار ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الحرم، فلا يجوز لكافر أن يدخله بحال ذمياً كان أو مستأمناً، لظاهر قول الله سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الشُّرُكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَءُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَلَيْهِمْ هَذَا﴾^(١). ويؤيد ذلك الشافعي، وأحمد، ومالك. فلو جاء رسول من دار الكفر والإمام في الحرم فلا يأذن له في دخول الحرم، بل يخرج إليه بنفسه، أو يبعث إليه من

(١) سورة التوبة: الآية ٢٨.

يسمَعُ رسالته خارجَ الحرم. وجوزَ أبو حنيفة وأهل الكوفة للمُعاهِدِ دخولَ الحرم^(١)، وقيّم فيه مقامَ المسافرِ ولا يستوطنُهُ. ويجوزُ عندهُ دخولُ الواحدِ منهم الكعبة أيضاً.

القسم الثاني من بلاد الإسلام: الحجاز، وحده ما بينَ اليمامة، واليمن، ونجد، والمدينة الشريفة، قيل نصفُها تهاميٌّ، ونصفُها حجازيّ، وقيلَ كُلُّها حجازيّ^(٢). وقال الكلبي: حدُ الحجاز، ما بينَ جبلي طَيِّء وطريقِ العراقي، سُمِّيَ حجازاً لأنّه حَجَزَ بينَ تهامة ونجد، وقيل: لأنّه حَجَزَ بين نجد والسراة، وقيل: لأنّه حَجَزَ بين نجد وتهامة والشَّام. قال الحربي: وتبوك من الحجاز، فيجوزُ للكفارِ دخولُ أرضِ الحجازِ بالإذن، ولكن لا يقيمون فيها أكثرَ من مقامِ المسافر وهو ثلاثة أيام. وقال أبو حنيفة: لا يمتنُون من استيطانها والإقامة بها. وحجةُ الجمهور ما روى مسلمٌ عن ابن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَا أُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، فَلَا أَتْرُكُ فِيهَا إِلَّا مُسْلِمًا». زاد في روايةٍ لغير مسلم: وأوصى فقال: «أُخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». فَلَمْ يَتَفَرَّغْ لِذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ، وَأَجْلَاهُمْ عَمْرٌ فِي خِلَافَتِهِ، وَأَجَلَ لِمَنْ يَقْدِمُ تَاجراً ثَلَاثاً. وعن ابن شهاب أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَجْتَمِعُ دِينَانٌ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ». أخرجه مالكٌ في الموطأ مرسلًا وروى مسلمٌ عن جابر قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَتَسَّ أَنْ يَغْبِدَ الْمُصَلُّونَ فِي جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، وَلَكِنْ فِي التَّحْرِيشِ بَيْنَهُمْ». قال سعيد بن عبد العزيز: جزيرةُ العرب ما بين الوادي إلى أقصى

(١) يعني يَاقِظُ الإمام أو الخليفة أو نائبه في الحكم.

(٢) وهو الصحيح في عرف الإسلام، وأما الخلاف فهو في شكل البلاد الذي سمي الحجاز لأجله حجازاً، ونجد نجداً.

اليمن إلى تخوم العراق، إلى البحر. وقال غيره: حدُ جزيرة العرب من أقصى (عدن أبين) إلى ريف العراقي في الطول، ومن جدّة وما والاها من ساحل البحر إلى أطراف الشام عرضاً.

القسم الثالث: سائر بلاد الإسلام، فيجوز للكافر أن يقيم فيها بعهد وأمان وذمة، ولكن لا يدخلون المساجد إلا بإذن مسلم عند الشافعي. وقال أبو حنيفة: يجوز دخولها لهم من غير إذن. وقال مالك وأحمد: لا يجوز لهم الدخول بحال.

الغنائم والأنفال

تعريفها: الغنائم جمع غنيمّة وهي في اللغة ما يناله الإنسان بسعي، يقول الشاعر:

وقد طوفت في الآفاق حتّى رصيت من الغنيمّة بالإياب
وفي الشرع: هي المأل المأخوذ من أعداء الإسلام عن طريق الحرب والقتال، وتشمل الأنواع الآتية:

١ - الأموال المنقولة.

٢ - الأسرى.

٣ - الأرض.

وتسمى الأنفال - جمع نفل - لأنها زيادة في أموال المسلمين، وكانت قبائل العرب في الجاهلية قبل الإسلام إذا حاربت وانتصر بعضها على بعض أخذت الغنيمّة ووزعتها على المحاربين، وجعلت منها نصيباً كبيراً للرئيس أشار إليه أحد الشعراء فقال:

لَكَ الْمِرْبَاعُ^(١) مِنْهَا وَالصَّفَايَا^(٢) وَحَكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ^(٣) وَالْفُضُولُ^(٤)

إِحْلَالُهَا لِهَذِهِ الْأُمَّةِ دُونَ غَيْرِهَا: وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْغَنَائِمَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ: فَيُرِيدُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ إِلَى حُلٍّ أَخِذْ هَذِهِ الْأَمْوَالَ بِقَوْلِهِ: ﴿لَكُمْ أَمْوَالٌ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى آتِلَاتٍ اللَّهُ إِنَّكَ اللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾^(٥). وَيُسِيرُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ إِلَى أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِالْأُمَّةِ الْمُسْلِمَةِ، فَإِنَّ الْأُمَّةَ السَّابِقَةَ لَمْ يَكُنْ يَحِلُّ لَهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ نَبِيٌّ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّهْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ، فَلْيَصِلْ، وَأُحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيتُ الشَّفَاعَةَ، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ حَامِمَةً. وَسَبَبُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قَلِمَ تَحِلُّ الْغَنَائِمُ لِأَحَدٍ مِنْ قَبْلِنَا». «ذَلِكَ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى رَأَى ضَعْفَنَا وَعَجَزَنَا فَطَلَبَهَا لَنَا» أَيَّ أَحَلَّهَا لَنَا.

مَصْرُفُهَا: كَانَ أَوَّلُ صِدَامٍ مَسْلُوحٍ بَيْنَ الرَّسُولِ ﷺ وَبَيْنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ السَّابِعِ عَشَرَ مِنْ رَمَضَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ فِي بَدْرٍ، وَقَدْ انْتَهَى هَذَا الصِّدَامُ بِالنَّصْرِ الْمُؤَزَّرِ وَالْفَوْزِ الْعَظِيمِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَالْمُسْلِمِينَ، وَلِأَوَّلِ مَرَّةٍ مِنْذُ الْبَعْثَةِ يَشْعُرُ الْمُسْلِمُونَ بِحِلَاوَةِ النَّصْرِ، وَيَمْكُنُهُمُ اللَّهُ مِنْ أَعْدَائِهِمُ الَّذِينَ اضْطَهَدُوهُمْ طِيلَةَ خَمْسَةِ عَشَرَ عَامًا، وَالَّذِينَ أَخْرَجُوهُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ

(١) المرباع: ربع الغنيمة.

(٢) الصفايا: ما يستحسنه الرئيس ويصطفيه لنفسه.

(٣) والنشيطه: ما يقع في أيدي المقاتلين قبل الموقعة.

(٤) والفضول: ما يفضل بعد القسمة.

(٥) سورة الأنفال: الآية ٦٩.

وأموالهم بغير حقٍ إلا أن يقولوا: «رَبُّنَا اللَّهُ...». وقد تركَ المشركونَ المنهزمونَ وراءهم أموالاً طائلةً فجمعها المنتصرون من المسلمين، ثم اختلفوا بينهم، فَيَمَنُ تكونُ له هذه الأموال؟... أتكونُ لِلَّذِينَ خَرَجُوا فِي إثرِ العدوِّ؟... أو تكونُ لِلَّذِينَ أَحَاطُوا بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحَمُوهُ مِنَ العدوِّ؟... فأرشدَ القرآنَ الكريمُ إلى أن حكمها يرجعُ إلى الله وإلى رسوله ﷺ. فَنُفِي الآيَةُ الأولى من سورة الأنفالِ يقولُ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الْأَنْفَالِ كُلِّ الْأَنْفَالِ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾^(١).

كيفيةُ تقسيمِ الغنائم: وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى كيفيةَ تقسيمِ الغنائمِ فقال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾^(٢) ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَالْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾^(٣) ﴿إِنْ كُنْتُمْ مَأْمُورِينَ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَتْحِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٤). فالآيَةُ الكريمةُ نصَّت على الخمسِ يصرفُ على المصارفِ التي ذكرها اللَّهُ سُبحَانَهُ وَتَعَالَى. وهي - اللَّهُ وَرَسُولُهُ - وَذُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَذَكَرَ اللَّهُ هُنَا تَبَرُّكَاً. فَسَهْمُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مَصْرُفُهُ مَصْرُفُ الْفِيءِ. فَيَنْفَقُ مِنْهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَفِي السِّلَاحِ، وَالْجِهَادِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنْ الْمَصَالِحِ الْعَامَةِ. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ عَنْ عُمَرُو بْنِ عَبَّسَةَ قَالَ: «صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمُغَنَمِ، وَلَمَّا سَلِمَ أَخَذَ وَبَرَةً مِنْ

(١) سورة الأنفال: الآية ١.

(٢) غنمتم: أي أخذتموه من الكفار بواسطة الحرب وهو ليس على عموميه وإنما دخله التخصيص لأنَّ سلبَ المقتولِ لقاتله، والحاكمِ مخيرٌ في الأسارى والأرضِ. ويكون المعنى أنما غنمتم من الذهب والفضة وغيرها من الأمتعة والسبي.

(٣) المساكين: الفقراء. وابن السبيل: المسافر المتقطع عن بلده.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٤١.

جَنَّبِ الْبَعِيرَ. ثُمَّ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِي مِنْ غَنَائِمِكُمْ مِثْلُ هَذَا إِلَّا الْخُمْسُ، وَالْخُمْسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ». أَيُ يَنْفَقُ مِنْهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ، وَفِي السِّلَاحِ، وَفِي الْجِهَادِ.

أَمَّا نَفَقَاتُ الرَّسُولِ ﷺ - فَكَانَتْ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النَّضِيرِ -. رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عُمَرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النَّضِيرِ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ لَمْ يَوْجَفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلَا رُكَابٍ. فَكَانَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ خَاصَّةً. فَكَانَ يَنْفَقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً سَنَةً. وَمَا بَقِيَ جَعَلَهُ فِي الْكُرَاعِ^(١) وَالسِّلَاحِ عِدَّةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَسَهْمُ ذِي الْقُرْبَى: أَيُ أَقْرَبَاءِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ، الَّذِينَ أَرْزَوْا النَّبِيَّ ﷺ وَنَاصَرُوهُ، دُونَ أَقْرَبَائِهِ الَّذِينَ خَذَلُوهُ وَعَادَدُوهُ. رَوَى الْبُخَارِيُّ وَأَحْمَدُ عَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرِ قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ. فَأَتَيْتُ أَنَا وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ. فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمَّا بَنُو هَاشِمٍ فَلَا تَنْكَرُ فَضْلَهُمْ، لِمَكَانِكَ الَّذِي وَضَعَكَ اللَّهُ بِهِ مِنْهُمْ، فَمَا بَالُ إِخْوَانِنَا مِنْ بَنِي الْمُطَّلِبِ، أُعْطِيَتْهُمْ وَتَرَكْنَا، وَإِنَّمَا نَحْنُ وَهُمْ مِنْكَ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَمْ يُفَارِقُونِي فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامٍ. وَإِنَّمَا بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَشَبَكٌ بَيْنَ أَصَابِعِهِ وَيَأْخُذُ مِنْهُمْ الْغَنِيُّ^(٢) وَالْفَقِيرُ وَالْقَرِيبُ وَالْبَعِيدُ، وَالذَّكْرُ وَالْأُنْثَى ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى﴾^(٣)». وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ.

وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْنِ الْعَابِدِينَ وَالْبَاقِرِ: أَنَّهُ يَسُوُّ فِي الْعِطَاءِ

(١) الكُرَاع: الْخَيْلُ.

(٢) قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يُعْطَوْنَ لِقَرَبِهِمْ إِنْ كَانُوا فَقَرَاءَ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: يُعْطَوْنَ لِقَرَابَتِهِمْ مِنْ

الرَّسُولِ (ص).

(٣) سُورَةُ النَّسَاءِ: آيَةُ ١١.

بَيْنَ غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، ذَكَوَرِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ، صَغَارِهِمْ وَكِبَارِهِمْ، لِأَنَّ اسْمَ الْقِرَابَةِ يَشْمَلُهُمْ، وَلِأَنَّهُمْ عَوَّضُوهُ لِمَا حَرَمَتْ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ، وَلِأَنَّ اللَّهَ جَعَلَ ذَلِكَ لَهُمْ، وَقَسَمَهُ الرَّسُولُ لَهُمْ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ أَنَّهُ فَضَّلَ بَعْضَهُمْ عَلَى الْبَعْضِ. وَاعْتَبَرَ الشَّافِعِيُّ أَنَّ سَهْمَهُمْ اسْتَحَقَّ بِالْقِرَابَةِ فَأَشْبَهَ الْمِيرَاثَ. وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي عَمَّهُ الْعَبَّاسَ وَهُوَ غَنِيٌّ، وَيُعْطِي عَمَّتَهُ صَفِيَّةَ.

وَأَمَّا سَهْمُ الْيَتَامَى، وَهُمْ أَطْفَالُ الْمُسْلِمِينَ، فَقِيلَ: يَخْتَصُّ بِهِ الْفُقَرَاءُ. وَقِيلَ: يُعْمُ الْأَغْنِيَاءُ وَالْفُقَرَاءُ، لِأَنَّهُمْ ضِعْفَاءُ وَإِنْ كَانُوا أَغْنِيَاءَ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ عَنْ رَجُلٍ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِوَادِي الْقُرَى، وَهُوَ مُعْتَرِضٌ فَرَسًا، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا نَقُولُ فِي الْغَنِيمَةِ؟... قَالَ: «لِلَّهِ خُمُسُهَا، وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِهَا لِلْجَيْشِ». قُلْتُ: فَمَا أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ؟... قَالَ: «لَا، وَلَا السَّهْمُ تَسْتَخْرِجُهُ مِنْ جَيْبِكَ، لَيْسَ أَنْتَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ». وَفِي الْحَدِيثِ: «وَأَيُّمَا قَرْيَةٍ عَصَتْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ». وَأَمَّا الْأَرْبَعَةُ أَخْمَاسُ الْبَاقِيَةِ، فَتُعْطَى لِلْجَيْشِ. وَيَخْتَصُّ بِهَا: الذَّكَوْرُ، الْأَحْرَارُ، الْبَالِغُونَ، الْعُقَلَاءُ.

أَمَّا النِّسَاءُ، وَالْعَبِيدُ، وَالصِّغَارُ، وَالْمَجَانِينُ، فَإِنَّهُ لَا يَسَهُمُ لَهُمْ، لِأَنَّ الذَّكَوْرَةَ، وَالْحَرِيَّةَ، وَالْبُلُوغَ، وَالْعَقْلَ، شَرْطٌ فِي الْإِسْهَامِ. وَيَسْتَوِي فِي الْعَطَاءِ الْقَوِيُّ، وَالضَّعِيفُ، وَمَنْ قَاتَلَ، وَمَنْ لَمْ يَقَاتِلْ. رَوَى أَحْمَدُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: «قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يَكُونُ حَامِيَةَ الْقَوْمِ، وَيَكُونُ سَهْمُهُ وَسَهْمُ غَيْرِهِ سَوَاءً؟ قَالَ: «تَكَلَّفَكَ أَمْلَكَ ابْنِ أُمِّ سَعْدٍ، وَهَلْ تُزَرِّقُونَ وَتَنْتَصِرُونَ إِلَّا بِضِعْفَانِ كُمْ». وَفِي كِتَابِ حِجَّةِ اللَّهِ بِالْبَاغَةِ: «وَمَنْ بَغَتْهُ الْأُمَيْرُ لِمَصْلَحَةِ الْجَيْشِ: كَالْبَرِيدِ، وَالطَّلِيعَةِ، وَالْجَاسُوسِ يُسَهُمُ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَحْضِرِ الْوَاقِعَةَ، كَمَا كَانَ لِعِثْمَانَ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَدْ تَغَيَّبَ عَنْهَا بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنْ أَجْلِ

مرض زوجتي، رقية بنت الرسول ﷺ. فقال له النبي ﷺ: «إِنَّ لَكَ أَجْرَ رَجُلٍ مِمَّنْ شَهِدَ بَذْرًا وَسَهْمَهُ» رواه البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما. وتقسّم الغنيمة على أساس أن يكون للراجل سهم، وللفرس ثلاثة.

وقد جاءت الأحاديث الصحيحة الصريحة بأن النبي ﷺ كان يسهم للفرس وفرسه ثلاثة أسهم، وللراجل^(١) سهماً. وإنما كان ذلك لزيادة مؤونة الفرسي واحتياجه إلى سايس، وقد يكون تأثير الفرسي بالفرسي^(٢) في الحرب ثلاثة أضعاف تأثير الراجل^(٣). ولا يسهم لغير الخيل، لأنه لم ينقل عنه ﷺ أنه أسهم لغير الخيل وكان معه سبعون بعيراً يوم بدر، ولم تخل غزوة من غزواته من الإبل وهي غالب دوابهم، ولو أسهم لها لنقل الإبل، وكذلك أصحابه من بعده لم يسهموا للإبل. ولا يسهم لأكثر من فرس واحد، لأن النبي ﷺ لم يَزِرْ عَنْهُ وَلَا عَنْ أَصْحَابِهِ أَنَّهُمْ أسهموا لأكثر من فرس، ولأن العدو لا يقاتل إلا على فرس واحد. وقال أبو حنيفة رضي الله عنه: يسهم لأكثر من فرس واحد، لأنه أكثر غناء وأعظم منفعة. ويعطى الفرسي المستعار والمستاجر، وكذلك المغصوب وسهمه لصاحبه.

النُّفْلُ مِنَ الْغَنِيمَةِ: يجوز للإمام أن يزيد بعض المقاتلين عن نصيبه بمقدار الثلث، أو الربع. وأن تكون هذه الزيادة من الغنيمة نفسها، إذا أظهر من النكاية في العدو ما يستحق به هذه الزيادة، وهذا مذهب أحمد وأبو

(١) للراجل: المجاهد على رجلين.

(٢) الفرسي بالفرسي يرى أبو حنيفة رضي الله عنه: أن للفرسي سهمين وللراجل سهماً، وهذا مخالف للسنة الصحيحة.

(٣) يرى بعض العلماء التسوية بين الفرسي العربي والهجيني. ويسمى البرذون والأكديش، ويرى البعض الآخر أنه لا يسوى بينهما. فإذا لم يكن الفرسي عربياً، فإنه لا يسهم له، وأنه في هذه الحال يكون مثل الجمل في عدم الإسهام له.

عبيد^(١). وحجة ذلك، حديث حبيب بن مسلمة: أن رسول الله ﷺ كان ينفلُ الرِّيعَ من السرايا بعد الخمس في البداءة، وينفلهم الثلث بعد الخمس في الرجعة. رواه أبو داود والترمذي. وجمع لسلمة بن الأكوع في بعض مغازيه بين سهم الرّاجل والفارس، فأعطاه خمسة أسهم لعظم غنائه في تلك الغزوة.

السلب للقاتل: السلب هو ما وجد على المقتول من السلاح وعدة الحرب. وكذلك ما يتزين به للحرب. أما ما كان معه من جواهر ونقود ونحوها، فليس من السلب، وإنما هو غنيمة. وأحياناً يرغب القائد في القتال، فيُغري المقاتلين بأخذ سلب المقتولين، وإثارة هم به دون بقية الجيش. وقد قضى رسول الله ﷺ في السلب للقاتل، ولم يخمسه. رواه أبو داود عن عوف بن مالك الأشجعي وخالد بن الوليد. وروى ابن أبي شيبَةَ عن أنس بن مالك: أن البراء بن مالك مرَّ على مرزبان يوم الدارة فطعنه طعنة على قريوصي سرجه فقتله، فبلغ سلبه ثلاثين ألفاً، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه. فقال لأبي طلحة: «إنا كُنَّا لا نُخمسُ السلب، وإنَّ سلب البراء قد بلغ ما لا كثيراً. ولا أراني إلا خمسته». قال: قال ابن سيرين: فحدثني أنس بن مالك أنه أول سلب خمس في الإسلام. عن سلمة بن الأكوع قال: أتى النبي ﷺ عني^(٢) من المشركين، وهو في سفر فجلس مع أصحابه يتحدث، ثم انتفل فقال النبي ﷺ: «اطلبوه فاقتلوه»، قال: فقتلته، فنفلي سلبه.

(١) يرى مالك: أن النفل يكون من الخمس الواجب لبيت المال. وقال الشافعي: يكون

من خمس الخمس، وهو نصيب الإمام.

(٢) جاسوس.

مَنْ لَا سَهْمَ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ: تَقَدَّمَ أَنْ شَرَطَ الْإِسْهَامَ فِي الْغَنِيمَةِ: الْبَلَوُغُ، وَالْعَقْلُ، وَالذَّكُورَةُ، وَالْحُرِيَّةُ. فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْفياً لِهَذِهِ الشَّرُوطِ فَلَا سَهْمَ لَهُ فِي الْغَنِيمَةِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا دُونَ السَّهْمِ. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: كَانَ الصَّبِيَّانُ وَالْعَبِيدُ يُخَذُّونَ مِنَ الْغَنِيمَةِ إِذَا حَضَرُوا الْغَزَا فِي صَلَاحِ هَذِهِ الْأَمَّةِ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ، عَنْ عَمِيرٍ قَالَ: شَهِدْتُ خَيْبَرَ مَعَ سَادَتِي، فَكَلَّمُوا فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَ أَنِّي مَمْلُوكٌ فَأَمَرَ بِي مِنْ خَرَّتِيِّ الْمَتَاعِ: أَيِ أَرْدِيهِ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَالْعَبِيدِ هَلْ كَانَ لَهَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ إِذَا حَضَرَ النَّاسُ؟... فَأَجَابَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهَا سَهْمٌ مَعْلُومٌ، إِلَّا أَنْ يَحْذِيَا^(١) مِنْ غَنَائِمِ الْقَوْمِ. وَعَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ قَالَتْ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَدَاوِي الْجَرَحَى، وَنَمْرُضُ الْمَرْضَى، وَكَأَنَّ يَرْضَخُ لَنَا مِنَ الْغَنِيمَةِ. وَأَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ مَرْسَلًا، قَالَ: أَسْهَمَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّبِيَّانَ بِخَيْبَرَ. وَالْمَقْصُودُ بِالْإِسْهَامِ هُنَا الرِّضْخُ. وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ هَرْمَازٍ: أَنَّ نَجْدَةَ الْحَرُورِيِّ كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَسْأَلُهُ عَنْ خَمْسٍ خِلَالٍ:

أَمَّا بَعْدُ، فَأَخْبِرْنِي: «هَلْ كَانَ النَّبِيُّ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَقْتُلُ الصَّبِيَّانَ؟ وَمَتَى يَنْقُضِي يَتِمُّ الْبَيْتِمْ؟ وَعَنِ الْخَمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَوْلَا أَنْ أَكْتَمَ عَلِمَا مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ. ثُمَّ كَتَبَ إِلَيْهِ فَقَالَ: كَتَبْتَ تَسْأَلُنِي، هَلْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَّ، فَيَدَاوِي الْجَرَحَى، وَيَحْذِي^(٢) مِنَ الْغَنِيمَةِ، وَأَمَّا يَسْهَمُ،

(١) يَحْذِي: يَعْطِي.

(٢) يَحْذِي: يَعْطِي. وَالْحِظَّةُ: الْعَطِيَّةُ.

فلا. ولم يكن النبي ﷺ يقتل الصبيان، وأنت لا تقتلهم؟ وكتبت تسألني متى ينقضي يتم اليتيم؟ فلعمري، إنَّ الرجلَ لتنبَّ لحيته، وإنَّه لضعيفُ الأخذِ لنفسه، ضعيفُ الكاءِ منها، فإذا أخذَ لنفسه من صالح ما يأخذُ النَّاسُ، فقد ذهبَ عنه اليُتمُّ. وكتبت تسألني عن الخمسِ لِمَن هو؟ وإنَّا كنَّا نقول: هو لنا، فأبى علينا قومنا ذلك» رواه الخمسةُ إلا البخاري.

الأجراء وغير المسلمين لا يسهم لهم: وكذلك لا حقٌّ للأجراء الذين يصحبون الجيشَ للمعاشِ في الغنيمَةِ، وإن قاتلوا، لأنهم لم يقصدوا قتالاً، ولا خرجوا مجاهدين، ويدخلُ فيهم الجيوشُ الحديثة، فإنها صناعةٌ وحرفةٌ. وأما غيرُ المسلمين من الذميين، فقد اختلفت فيهم أنظارُ الفقهاء فيما إذا استُعينَ بهم في الحرب، وقاتلوا مع المسلمين. فقالتِ الأحنافُ، وهو مروِّي عن الشافعي رضي الله عنه يرضخُ^(١) لهم، ولا يسهم لهم. ومروِّي عن الشافعي أيضاً: يستأجرهم الإمامُ من مالٍ لا مالك له بعينه، فإن لم يفعل أعطاهم سهم النبي ﷺ. وقال الثوري والأوزاعي: يسهم لهم.

الغلول

تحريم الغلول: يحرم الغلول، وهو السرقة من الغنيمَةِ، إذ إنَّ الغلول يكسر قلوبَ المسلمين، ويسببُ اختلافَ كلمتهم، ويشغلهم بالانتهاجِ عن القتالِ، وكلُّ ذلك يُمضي إلى الهزيمة، ولهذا كان الغلول من كبائر الإثمِ بإجماع المسلمين. يقول الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلَّ وَمَنْ يَكُلْ يَأْتِ بِمَا عَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾^(٢). وقد أمر النبي ﷺ بمقبوَةِ الغالِ وحرَقِ متاعه

(١) يرضخ لهم: يعطون عطاءً قليلاً.

(٢) سورة آل عمران: الآية ١٦١.

وضربه، زجراً للناس وكبحاً لهم أن يفعلوا مثل ذلك.

فقد روى أبو داود والترمذي عن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا وَجَدْتُمُ الرَّجُلَ قَدْ عَلَّ فَاخْرُقُوا مَتَاعَهُ وَأَضْرِبُوهُ». قال: فوجدنا في متاعه مَصْحَفًا فسالنا سالماً عنه؟ فقال: يَغُ وتصدق بشميه. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وأبا بكر، وعمر، حرقوا متاع الغال وضربوه. وقد رُوِيَ أحاديث أخرى عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بحرق متاع الغال، ولا ضربه، ففهم من هذا أن للحاكم أن يتصرف حسب ما يرى من المصلحة فإن كانت المصلحة تقتضي التحريق والضرب حُرِّق وضُرب، وإن كانت المصلحة غير ذلك ففعل ما فيه المصلحة. وروى البخاري عن عبد الله بن عمرو قال: كان على ثقل^(١) النبي ﷺ رجل يقال له كركرة، فمات، فقال النبي ﷺ: «هُوَ فِي النَّارِ». فذهبوا ينظرون إليه فوجدوا عباءة قد غلَّها. وروى أبو داود: «أَنَّ رَجُلًا مَاتَ يَوْمَ خَيْبَرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، فَبَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَتَغَيَّرَتْ وَجْهُهُ النَّاسُ فَقَالَ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ هَلَّ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَفَتَّشُوا مَتَاعَهُ، فَوَجَدُوا خَرْزًا مِنْ خَرْزِ الْيَهُودِ لَا يَسَاوِي دَرَهَمَيْنِ.

الاستفاح بالطعام قبل قسمة الغنائم: ويستثنى من ذلك الطعام، وعلف الدواب، فإنه يباح للمقاتلين أن ينتفعوا بها ما داموا في أرض العدو، ولو لم تقسم عليهم.

١ - روى البخاري ومسلم عن عبد الله بن مغل قال: أصبت جراباً من شحم يوم خيبر، فالتزمته، فقلت: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً،

(١) ثقل: متاع.

فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ مبتسم.

٢ - وأخرج أبو داود والبيهقي عن ابن أبي أوفى قال: أصبنا طعاماً يومَ خيبر، وكان الرجلُ يجيءُ فيأخذُ منه مقدارَ ما يكفيه، ثم ينطلق.

٣ - وروى البخاري عن ابن عمر قال: كنّا نصيبُ في مغازينا العسل والعنب، فنأكله ولا نرفعه. وفي بعض رواية الحديث عند أبي داود: فلم يؤخذُ منهما الخمس.

قال مالك في الموطأ: لا أرى بأساً أن يأكلَ المسلمون إذا دخلوا أرضَ العدو من طعامهم، وما وجدوا من ذلك كله قبل أن تقع في المقاسم. وقال: أنا أرى الإبلَ والبقرَ والغنمَ بمنزلةِ الطعام، يأكلُ منه المسلمون إذا دخلوا أرضَ العدو كما يأكلون الطعام. وقال: ولو أن ذلك لا يؤكل حتى يحضرَ الناسُ المقاسمَ ويقسم بينهم أضربُ ذلك بالجوش. قال: فلا أرى بأساً بما أكلَ من ذلك كله على وجهِ المعروف والحاجة إليه، ولا أرى أن يدخرَ بعد ذلك شيئاً يرجعُ به إلى أهله.

المسلم يجزئ ماله عندَ العدو يكونَ له: إذا استردَّ المقاتلون أموالاً للمسلمين كانت بأيدي الأعداء، فأربابها أحقُّ بها، وليس للمقاتلين منها شيء، لأنها ليست من الغنائم.

١ - عن ابن عمر أنه غارَ له فرس، فأخذها العدو فظهرَ عليه المسلمون، فردَّت عليه في زمانِ النبي ﷺ.

٢ - وعن عمران بن حصين قال: «أغارَ المشركون على سرحِ المدينة وأخذوا العصابة - ناقة رسول الله ﷺ - وامرأة من المسلمين، فلما كانت

ذات ليلة، قامت المرأة، وقد ناموا، فجعلت لا تضع يدها على بعير إلا أرغى حتى أتت العضباء، فأتت ناقهً ذلولاً، فركبتها، ثم توجهت قبل المدينة، ونذرت لئن نجاها الله لتحرثها، فلما قدمت المدينة عرفت الناقة، فاتوا بها رسول الله ﷺ، فأخبرته المرأة بنذرها فقال: «بئس ما جزيتها، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم، ولا نذر في مغيبة». وكذلك إذا أسلم الحربي ويبيده ما لمسلم، فإنه يرد إلى صاحبه.

الحربي يسلم: إذا أسلم الحربي وهاجر إلى دار الإسلام وترك بدار الحرب ولده وزوجته وماله، فإن هذه تأخذ حرمة ذرية المسلم، وحرمة ماله، فإذا غلب المسلمون عليها لم تدخل في نطاق الغنائم، لقوله ﷺ: «إِذَا قَالُوا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ».

أسرى الحرب

القسم الثاني: أسرى الحرب، وهم من جمل الغنائم، وهم على قسمين:

القسم الأول: النساء والصبيان.

القسم الثاني: الرجال البالغون المقاتلون من الكفار إذا ظفر المسلمون بهم أحياء. وقد جعل الإسلام الحق للحاكم في أن يفعل بالرجال المقاتلين إذا ظفر بهم ووقعوا أسرى، ما هو الأنفع والأصلح من المن، أو الفداء، أو القتل. والمن هو إطلاق سراحهم مجاناً. والفداء قد يكون بالمال، وقد يكون بأسرى المسلمين، ففي غزوة بدر كان الفداء بالمال، وصح عنه ﷺ أنه فدى رجلين من أصحابه برجلين من المشركين من بني عقييل. رواه أحمد والترمذي وصححه. يقول الله سبحانه وتعالى:

﴿فَإِذَا لَيْسَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا فَصَرَبَ الرِّقَابَ حَتَّىٰ إِذَا انْحَرَسُوا﴾^(١) ﴿فَنُفِثُوا الرِّقَابَ فَإِذَا سَأَ بَدَأَ دَلِمَا فَنَلَا حَتَّىٰ نَضَعَ لِرَبِّهِ أَرْزَاقَهَا﴾^(٢) . وروى مسلم من حديث أنس رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَطْلَقَ سَرَاحَ الَّذِينَ أَخَذَهُمْ أُسْرَى وَكَانَ عَدَدُهُمْ ثَمَانِينَ، وَكَانُوا قَدْ هَبَطُوا عَلَيْهِ وَعَلَى أَصْحَابِهِ مِنْ جِبَالِ التَّنْعِيمِ عِنْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لِيَقْتُلُوهُمْ. وَفِي هَذَا نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَقُوْا لِلّٰهِ كَلًّا أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَلِيَأْخُذَكُمْ عَنْهُمْ يُطْلِقَ مَكَّةَ مِنْ بَدَأَ أَنْ أَطْفَرَكُم عَلَيْهِمْ﴾^(٣) . وَقَالَ لِأَهْلِ مَكَّةَ يَوْمَ الْفَتْحِ: «أَتَهَبُوا فَأَنْتُمْ الطُّلُقَاءُ». عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْإِمَامِ مَعَ ذَلِكَ أَنْ يَقْتَلَ الْأَسِيرَ إِذَا كَانَتِ الْمَصْلَحَةُ تَقْتَضِي قِتْلَهُ، كَمَا ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، فَقَدْ قَتَلَ النَّضْرَ بْنَ الْحَارِثِ، وَعَقَبَ بَنَ مَعِيْطٍ، يَوْمَ بَدْرٍ وَقَتَلَ أَبَا عَزَّةَ الْجُمَحِيِّ يَوْمَ أُحُدٍ. وَفِي هَذَا يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَكُمْ أُسْرَى حَتَّىٰ يُتَوَخَّاتَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٤) .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا جَمْعُهُو الْعُلَمَاءُ، فَقَالُوا: «لِلْإِمَامِ الْحَقُّ فِي أَحَدٍ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ الْمَتَقَدِّمَةِ». وَقَالَ الْحَسَنُ وَعِطَاءُ: لَا يَقْتُلُ الْأَسِيرُ، بَلْ يُمْنُ عَلَيْهِ أَوْ يَفَادِي بِهِ. وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَمُجَاهِدٌ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ: لَا يَجُوزُ اخْتِذُ الْفِدَاءِ مِنْ أُسْرَى الْكُفَّارِ أَصْلًا. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ الْمَنْ بِغَيْرِ فِدَاءٍ. وَقَالَ الْأَحْنَفُ: لَا يَجُوزُ الْمَنْ أَصْلًا، لَا بِفِدَاءٍ وَلَا بِغَيْرِهِ.

معاملة الأسرى: عامل الإسلام الأسرى معاملة إنسانية رحيمة، فهو يدعو إلى إكراههم والإحسان إليهم، ويمدح الذين يبرونهم، ويثني عليهم

(١) الإثخان: المبالغة في قتل العدو.

(٢) سورة محمد: الآية ٤.

(٣) سورة الفتح: الآية ٢٤.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٦٧.

الثناء الجميل، يقول الله تعالى: ﴿وَتَطْلُبُونَ أَلْفَ مِائَةٍ مِنْكُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (١). ويروي أبو موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قَالَ: «فُكُّوا الْعَانِي (٢)، وَأَجِيبُوا الدَّاعِي، وَأَطِيعُوا الْحَائِجَ، وَعُوفُوا الْمَرِيضَ». وتقدم أنَّ ثَمَاقَةَ بَنُ أَثَالِ وَقَعَ أسيراً في أيدي المسلمين. فجاؤوا به إلى النبي ﷺ فقال: «أَخْشِنُوا إِسَارَهُ». وقال: «اجْمَعُوا مَا عِنْدَكُمْ مِنْ طَعَامٍ فَأَتِيعُوا بِهِ إِلَيْهِ»، فكانوا يقدمون إليه لبن لقمحة (٣) الرسول ﷺ غدواً ورواحاً. ودعاه النبي ﷺ إلى الإسلام، فأبى - وقال له - إن أردت الغداء، فاسأل ما شئت من المال، فمنَّ عليه الرسول عليه الصلاة والسلام وأطلق سراحه بدون فداء، فكان ذلك من أسباب دخوله في الإسلام.

وقد جاء في الصحاح في شأن أسرى غزوة بني المصطلق، وكان من بينهم جُويرية بنت الحارث، أن أباه الحارث بن أبي ضرار، حضر إلى المدينة ومعه كثير من الإبل ليفتدي بها ابنته، وفي وادي العقيق قبل المدينة بأميالٍ أخفى اثنين من الجمال أعجابه في شعبٍ بالجبل، فلما دخل على النبي ﷺ قال له: يا محمدُ أصبتم ابنتي، ولهذا فداؤها، فقال عليه الصلاة والسلام: «فأين البعيران اللذان عَجَبْتَهُمَا بالعقيق في شعب كذا؟» فقال الحارث: أشهد أن لا إله إلا الله وأَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ، واللَّهُ ما أَلْطَعَكَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ، وأسلم مع الحارث ابنان له، وأسلمت ابنته أيضاً، فخطبها رسول الله ﷺ إلى أبيها وتزوجها، فقال النَّاسُ: لقد أصبح هؤلاء الأسرى

(١) سورة الإنسان: الآية ٩.

(٢) العاني: الأسير.

(٣) اللقمحة: الناقة الحلوب.

الذين بأيدينا أصهار رسول الله فَمَتُّوا عَلَيْهِمْ بَغِيرَ فِدَاءٍ. وتقول عائشة رضي الله عنها: «فما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية، إذ بتزويج الرسول ﷺ إياها أعتق مائة من أهل بيت من بني المصطلق». ولمثل هذا تزوج النبي من جويرية، لا لشهوة يقضيها، بل لمصلحة شرعية يتغيها، ولو كان يبغي الشهوة لأخذها أسيرة حرب بملك اليمين.

الاسترقاق

إن القرآن لم يرد فيه نص يبيح الرق، وإنما جاء فيه الدعوة إلى العتق. ولم يثبت أن الرسول ﷺ ضرب الرق على أسير من الأسارى، بل أطلق أرقاء مكة، وأرقاء بني المصطلق، وأرقاء حنين. وثبت عنه أنه ﷺ أعتق ما كان عنده من رقيق في الجاهلية، وأعتق كذلك ما أهدى إليه منهم. على أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم ثبت عنهم أنهم استرقوا بعض الأسرى على قاعدة المعاملة بالمثل. فهم لم يبيحوا الرق في كل صورة من صور، كما كان عليه العمل في الشرائع الإلهية والوضعية - وإنما حصروه في الحرب المشروعة المعلنة من المسلمين ضد عدوهم الكافر - وألغوا كل الصور الأخرى، واعتبروها محرمة شرعاً لا تحل بحال.

ومع أن الإسلام ضيق مصادره وحصرها لهذا الحصر، فإنه من جانب آخر عامل الأرقاء معاملة كريمة، وفتح لهم أبواب التحرر على مصاريعها كما يتجلى ذلك فيما يلي:

معاملة الرقيق: لقد كرّم الإسلام الرقيق، وأحسن إليهم، وبسط لهم يد الحنان، ولم يجعلهم موضع إهانة ولا ازدراء، ويبدو ذلك واضحاً فيما يلي:

١ - أوصى بهم فقال: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاللَّوَلَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنْبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾^(١). وعن علي رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «اتَّقُوا اللَّهَ فيما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ».

٢ - نهى أن ينادى بما يدل على تحقيره واستعباده، إذ قال الرسول ﷺ: «لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ عَبْدِي أَوْ أَمْنِي وَلِيَقُلْ قَتَايَ وَقَتَايَ، وَغُلَامِي».

٣ - أَمَرَ أَنْ يَأْكُلَ وَيَلْبَسَ مما يَأْكُلُ الْمَالِكُ، فعن ابن عمر أَنَّ الرسول ﷺ قال: «خَوَّلُكُمْ»^(٢) إخوانكم جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ، وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تَكْلَفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ، فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

٤ - نهى عن ظلمهم وأذاقهم، فعن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ لَطَمَ مَمْلُوكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفَّارَتُهُ عِتْقُهُ». وعن أبي مسعود الأنصاري قال: بَيْنَا أَنَا أَضْرِبُ غُلَامًا إِذْ سَمِعْتُ صَوْتًا مِنْ خَلْفِي، فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَعْلَمْتُ أَبَا مَسْعُودٍ أَنَّ اللَّهَ أَفْنَرُ حَلِيكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلَامِ». فَقُلْتُ: هُوَ حُرٌّ لَوْجِهَ اللَّهِ، فَقَالَ: «لَوْ لَمْ تَفْعَلْ لَمَسَّتْكَ النَّارُ». وجعل للقاضي حق الحكم بالعقوبة إذا ثبت أنه يعامله معاملة قاسية.

٥ - دعا إلى تعليمهم وتاديبهم، فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَعَلَّمَهَا، وَأَحْسَنَ إِلَيْهَا وَتَزَوَّجَهَا، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ فِي الْحَيَاةِ وَفِي الْأُخْرَى». أَجْرٌ بِالنِّكَاحِ وَالتَّعْلِيمِ، وَأَجْرٌ بِالْعِتْقِ.

(١) سورة النساء: الآية ٣٦.

(٢) الخول: الخدم.

طريقُ التَّحْرِيرِ: وقد فَتَحَ الإسلامُ أبوابَ التَّحْرِيرِ، وَبَيَّنَ سَبِيلَ الخلاصِ، وَاتَّخَذَ وسائلَ شَتَّى لِإِنْقَاذِ هَؤُلَاءِ مِنَ الرِّقِّ.

١ - فهو طريقٌ إلى رَحْمَةِ اللَّهِ وَجَنَّتِهِ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَلَا أَفْهَمَ الْعَقَبَةَ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ۚ فَكُ رَقَبَةً﴾^(١). وَجَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فَقَالَ: «عَتُقُ النَّسَمَةَ، وَفَكَ الرُّقَبَةَ». فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَلَيْسَا وَاحِدًا؟ قَالَ: «لَا، عَتُقُ النَّسَمَةَ أَنْ تَنْفَرِدَ بِعَتَقِهَا، وَفَكَ الرُّقَبَةَ أَنْ تُعَيِّنَ فِي ثَمَنِهَا».

٢ - والعَتُقُ كَفَارَةٌ لِلْقَتْلِ الْخَطَا، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحِيرُ رَقَبَتُهُ مُؤْمِنَةً﴾^(٢).

٣ - وهو كَفَارَةٌ لِلْحَنْثِ بِالْيَمِينِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَفَّرْنَاهُ بِمِائَةِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ يَوْمَ تَطْلُبُوهُمْ أَوْ يُسْأَلُونَ عَنْهُمْ أَوْ كَسَوْهُمْ رَقَبَةً﴾^(٣).

٤ - والعَتُقُ كَفَارَةٌ فِي حَالَةِ الظَّهَارِ، يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ﴾^(٤).

٥ - جعلَ الإسلامُ من مَصَارِيفِ الزَّكَاةِ شِرَاءَ الْأَرْقَاءِ وَعَتَقَهُم، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَكِيلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَقَةُ لِلْوَجْهِ فِي الرِّقَابِ﴾^(٥).

(١) سورة البلد: الآيات ١١ - ١٣.

(٢) سورة النساء: الآية ٩٢.

(٣) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٤) سورة المجادلة: الآية ٨٩.

(٥) سورة التوبة: الآية ٦.

٦ - أَمَرَ بِمَكَاتِبَةِ الْعَبْدِ عَلَى قَدْرِ مِنَ الْمَالِ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكُلُوا مِنْهُمُ إِنِ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتَوْهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾^(١).

٧ - مِنْ نَذَرَ أَنْ يَحْرَرَ رَقَبَةً وَجِبَ عَلَيْهِ الْوَفَاءُ بِالنَّذْرِ مَتَى تَحَقَّقَ لَهُ مَقْصُودُهُ. وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ الْإِسْلَامَ ضَيِّقُ مَصَادِرِ الرِّقِّ، وَعَامِلُ الْأَرْقَاءِ مَعَامَلَةٌ كَرِيمَةٌ، وَفَتْحُ أَبْوَابِ التَّحْرِيرِ، تَمْهِيدٌ لِّخُلَاصِهِمْ نَهَائِيًّا مِنْ نِيرِ الذُّلِّ وَالْإِسْتِعْبَادِ، فَاسْدُءُ بِذَلِكَ لَهُمْ يَدًا لَا تُنْسَى عَلَى مَدَى الْأَيَّامِ.

أَرْضُ الْمُحَارِبِينَ الْمَغْنُومَةُ

الْأَرْضُ الَّتِي تُوْخِذُ عَنْوَةً: إِذَا غَنِمَ الْمُسْلِمُونَ أَرْضًا، بَانَ فَتَحُوهَا عَنْوَةً بِوَسْاطَةِ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ، وَأَجْلَوْا أَهْلَهَا عَنْهَا، فَالْحَاكِمُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَمْرَيْنِ:

١ - إِمَّا أَنْ يَقْسِمَهَا عَلَى الْغَانِمِينَ^(٢).

٢ - وَإِمَّا أَنْ يَقْفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وَإِذَا وَقَفَهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ ضَرَبَ عَلَيْهَا خَرَاجًا^(٣) مُسْتَمَرًّا، يُوْخِذُ مَنْ هِيَ فِي يَدِهِ، سِوَاءَ أَكَانَ مُسْلِمًا أَمْ ذَمِيًّا، وَيَكُونُ هَذَا الْخَرَاجُ أَجْرَةً لِلْأَرْضِ يُوْخِذُ كُلَّ عَامٍ. وَأَصْلُ الْخَرَاجِ هُوَ فِعْلُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فِي الْأَرْضِ الَّتِي فَتَحَهَا، كَأَرْضِ الشَّامِ وَمِصْرَ وَالْعِرَاقِ.

الْأَرْضُ الَّتِي جَلَا أَهْلُهَا عَنْهَا خَوْفًا أَوْ صَلَاحًا: وَكَمَا تَجِبُ قِسْمَةُ الْأَرْضِ الْمَفْتُوحَةِ عَلَى الْغَانِمِينَ، أَوْ وَقْفُهَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، يَجِبُ ذَلِكَ فِي

(١) سُورَةُ النُّورِ: الْآيَةُ ٣٣.

(٢) قَالَ مَالِكٌ: تَكُونُ وَقْفًا عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَجُوزُ قِسْمَتُهَا عَلَى الْفَاتِحِينَ.

(٣) الْخَرَاجُ: يَكُونُ الْخَرَاجُ عَلَى أَرْضٍ لَهَا مَاءٌ تَسْقَى بِهِ وَلَوْ لَمْ تُزْرَعْ.

الأرض التي تركها أهلها خوفاً منا، أو التي صالحناهم على أنها لنا، ونقرهم عليها نظير الخراج. أما التي صالحناهم على أنها لهم، ولنا الخراج عنها، فهي كالجزية تسقط بإسلامهم. وإذا كان الخراج أجراً فإن تقديره يرجع إلى الحاكم فيضعه بحسب اجتهاده، إذ إن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة، ولا يلزم الرجوع إلى ما وضعه عمر رضي الله عنه، وما وضعه عمر وغيره من الأئمة يبقى على ما هو عليه، فليس لأحد أن يغيره ما لم يتغير السبب، لأن تقديره حكم.

المعجز عن عمارة الأرض الخراجية: ومن كان تحت يده أرض خراجية فعجز عن عمارتها أجبر على أحد أمرين: إما أن يوجرها أو يرفع يده عنها، لأن الأرض هي في الواقع للمسلمين، ولا يجوز تعطيلها عليهم. ميراث الأرض المضمومة: وهذه الأرض يجري فيها الميراث، فينتقل ميراثها إلى وارث من كانت بيده على الوجه الذي كانت عليه في يد مورثه.

الفيء

تعريفه: الفيء مأخوذ من فاء يفيء إذا رجع. وهو المال الذي أخذه المسلمون من أعدائهم دون قتال. وهو الذي ذكره الله سبحانه في قوله: ﴿وَمَا آتَاكَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ يَتَّبِعْ مَا أَوْحَيْنَا ۖ﴾^(١) ﴿عَلَيْهِ مِن حَيْلٍ وَلَا رَكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَسْلُطُ رُسُلَهُ عَلَىٰ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝﴾ مَا آتَاكَ اللَّهُ

(١) أوجفتم: أصل الإيجاف، سرعة السير. والركاب: الإبل التي يسافر عليها، لا واحد لها من لفظها. أي ما سقتم ولا حركتم خيلاً ولا إبلًا: أي لم يعدوا في تحصيله خيلاً ولا إبلًا، بل حصل بلا قتال.

عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقَرْيَةِ فَلَيْلَى وَالرَّسُولِ وَلَيْلَى الْقَرْيَةِ وَالْمَسْكِينِ وَالْأَتَمِّ
 السَّيْلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ بَيْنَكُمْ وَمَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا وَمَا
 تَنْهَكُمُ عَنْهُ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ لِلْفَقَرِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ
 أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَنْتَوِي فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَنُصْرًا اللَّهُ وَرَسُولُهُ
 أَوْلَىٰ بِكُمُ الْمُتَّقِينَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْرِجُونَ مَنْ هَاجَرَ
 إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ
 بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَعْنَهُ نَفْسُهُ قُلُوبُكُمُ الْمُتَلَحُّونَ ﴿٩﴾ وَالَّذِينَ جَاءُوا
 مِنْ بَدْيِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَفْرِغْ عَلَيْنَا مَائِدَتَكَ وَالَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا
 يَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾ . فذكر الله
 المهاجرين الذين هاجروا إلى المدينة، ممن دخل في الإسلام قبل الفتح.
 وذكر الأنصار - وهم أهل المدينة - الذين آووا المهاجرين. وذكر من جاء
 من بعد هؤلاء إلى يوم القيامة.

تفسيره: قال القرطبي، قال مالك: «هو موكول إلى نظير الإمام
 واجتهاده، فيأخذ منه من غير تقدير، ويعطي منه القراة باجتهاد، ويصرف
 الباقي في مصالح المسلمين»، وبه قال الخلفاء الأربعة، وبه عملوا، وعليه
 يدل قوله ﷺ: «مَا لِي بِمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِلَّا الْخُمْسُ، والخمُسُ مردود
 عليكم». فإنه لم يقسمه أخماساً ولا أثلاثاً، وإنما ذكر في الآية من ذكر
 على وجه التنبيه عليهم، لأنهم أهم من يدفع إليه. قال الزجاج محتجاً
 لمالك: قال الله عز وجل: «يَسْأَلُكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ شَيْءٍ
 قُلُوبِي لِلَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَسْكِينِ» (١). والرجل جائز بإجماع

(١) سورة الحشر: الآيات ٦ - ١٠.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢١.

أن ينفق في غير هذه الأصناف إذا رأى ذلك. وذكر التسائي عن عطاء، قال: خمس الله وخمس رسوله واحد. كان رسول الله ﷺ يحمل منه، ويعطي منه، ويضعه حيث شاء، ويصنع به ما شاء. وفي حجة الله البالغة: واختلفت السنن في كيفية قسمة الفيء، فكان رسول الله ﷺ إذا أتاه الفيء قسمه في يومه، فأعطى الأهل حظين والأعزب حظاً. وكان أبو بكر رضي الله عنه، يقسم للحر والعبد، يتوخى كفاية الحاجة. ووضع عمر رضي الله عنه، الديوان على السوابق والحاجات، فالرجل وقدمه، والرجل وبلاؤه، والرجل وعياله، والرجل وحاجته. والأصل في كل ما كان مثل هذا من الاختلاف أن يحمل على أنه إنما يفعل ذلك على الاجتهاد. فتوخى كل المصلحة بحسب ما رأى في وقته.

عقد الأمان

إذا طلب الأمان أي فرد من الأعداء المحاربين قبل منه، وصار بذلك آمناً، لا يجوز الاعتداء عليه بأي وجه من الوجوه. يقول الله سبحانه: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ تَبْتَاعَهُمْ بِبَعْضِ مَا كَفَرُوا بِهِمْ قَدْ تَبَيَّنَ أَلَمَنِ الْأَمَانُ أَحَدٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١).
 ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَنْ تَبْتَاعَهُمْ بِبَعْضِ مَا كَفَرُوا بِهِمْ قَدْ تَبَيَّنَ أَلَمَنِ الْأَمَانُ أَحَدٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١).

من له هذا الحق: وهذا الحق ثابت للرجال والنساء، والأحرار والعبيد، فمن حق أي فرد من هؤلاء أن يؤمن أي فرد من الأعداء يطلب الأمان، ولا يمنع من هذا الحق أحد من المسلمين إلا الصبيان والمجانين، فإذا آمن صبي أو مجنون أحداً من الأعداء فإنه لا يصح أمان واحد منهما.

(١) سورة التوبة: الآية ٦.

وروى أحمد، وأبو داود، والنسائي، والحاكم، عن علي كرم الله وجهه، أن رسول الله ﷺ، قال: «فِئْمَةُ الْمُسْلِمِينَ وَاجِدَةٌ، يَسْمَعُ بِهَا أَذْنَاهُمْ، وَهُمْ يَدُ عَلَي مَنْ سِوَاهُمْ». وروى البخاري، وأبو داود، والترمذي عن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها أنها قالت: قلت: يا رسول الله، زعم ابن أم علي، أنه قاتل رجلاً قد أجزته فلان ابن هُبيرة. فقال رسول الله ﷺ: «قَدْ أَجَزْنَا» (١) «مَنْ أَجَزْتَ يَا أُمَّ هَانِيَّة».

نتيجة الأمان: ومهما تقرر الأمان بالعبارة أو الإشارة، فإنه لا يجوز الاعتداء على المؤمن، لأنه بإعطاء الأمان له عصم نفسه من أن تُرْمَقَ ورقبته من أن تُسْتَرَقَ. وروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه بلغه أن بعض المجاهدين قال لمحارب من الفرس: لا تخف، ثم قتله. فكتب رضي الله عنه إلى قائد الجيش: «إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْكُمْ يَطْلُبُونَ الْعَلِجَ، حَتَّى إِذَا اشْتَدَّ فِي الْجَبَلِ وَامْتَنَعَ، يَقُولُ لَهُ: «لَا تَخَفْ»، فَإِذَا أَدْرَكَهُ قَتَلَهُ، وَإِنِّي وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَبْلُغُنِي أَنَّ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ إِلَّا قَطَعْتُ عُنُقَهُ». وروى البخاري في التاريخ، والنسائي عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَمَّنَ رَجُلًا عَلَى دِمِهِ فَقَتَلَهُ، فَأَنَا بَرِيءٌ مِنَ الْقَاتِلِ، وَإِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ كَافِرًا». وروى البخاري ومسلم وأحمد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ حَادِرٍ لُؤَاءٌ يُعْرَفُ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

متى يتقرر هذا الحق؟ ويتقرر حق الأمان بمجرد إعطائه، ويعتبر نافذاً من وقت صدوره، إلا أنه لا يُقَرُّ نهائياً إلا بإقرار الحاكم أو قائد الجيش. وإذا تقرر الأمان، وأقر من الحاكم أو قائد الجيش، صار المؤمن من أهل

(١) أجزنا: أماناً من أمنت.

الذِّمَّةُ، وَأَصْبَحَ لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِ مَا عَلَيْهِمْ. وَلَا يَجُوزُ إِغْيَاءُ أَمَانِهِ إِلَّا إِذَا ثَبَتَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَسْتَغْلَ هَذَا الْحَقَّ فِي إِيقَاعِ الضَّرَرِ بِالْمُسْلِمِينَ، كَأَن كَانَ جَاسُوساً لِقَوْمِهِ، وَعَيْنَا عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

عَقْدُ الْأَمَانِ لِحِجَّةٍ مَا: «إِنَّمَا يَصِحُّ الْأَمَانُ مِنْ آخَادِ الْمُسْلِمِينَ إِذَا أَمِنَ وَاحِداً أَوْ اثْنَيْنِ، فَأَمَّا عَقْدُ الْأَمَانِ لِأَهْلِ نَاحِيَةٍ عَلَى الْعُمُومِ فَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْإِمَامِ عَلَى سَبِيلِ الْاجْتِهَادِ، وَتَحْرِي الْمَصْلُحَةِ كَعَقْدِ الذِّمَّةِ، وَلَوْ جَعَلَ ذَلِكَ لِأَحَادِ النَّاسِ صَارَ ذَرِيعَةً إِلَى إِبْطَالِ الْجِهَادِ»^(١).

الرَّسُولُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُؤْمِنِ

وَالرَّسُولُ مِثْلُ الْمُؤْمِنِ، سِوَاءَ أَكَانَ يَحْمِلُ الرِّسَالَةَ، أَوْ يَمْشِي بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ الْمُتَقَاتِلِينَ بِالصِّلَحِ، أَوْ يَحَاوِلُ وَقْفَ الْقِتَالِ لِفَتْرَةٍ يَتَسَرُّ فِيهَا نَقْلُ الْجَرَحِ وَالْقَتْلَى. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ لِرَسُولِي مُسَيْلَمَةَ: «لَوْلَا أَنَّ الرَّسُولَ لَا تُقْتَلُ لَضَرَبْتُ أَهْنَأَقْكُمَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، مِنْ حَدِيثِ نَعِيمِ بْنِ مَسْعُودٍ^(٢). وَأَوْفَدَتْ قَرِيْشُ أَبَا رَافِعٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَوَقَعَ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَا أَرْجِعُ إِلَيْهِمْ، وَأَبْقَى مَعَكُمْ مُسْلِماً، فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «إِنِّي لَا أَخِيْسُ بِالْمُهْدِ، وَلَا أَحْبِسُ الْبُرْدَ فَارْجِعْ إِلَيْهِمْ أَمْنًا، فَإِن وَجَدْتَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي قَلْبِكَ مَا فِيهِ الْآنَ، فَارْجِعْ إِلَيْنَا» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حِبَّانَ وَصَحَّحَهُ. وَفِي كِتَابِ الْخَرَجِ لِأَبِي يُوسُفَ وَالسَّيْرِ الْكَبِيرِ لِمُحَمَّدٍ: أَنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ لِلرَّسُولِ شُرُوطٌ وَجَبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُوَفُّوا بِهَا،

(١) الروضة الندية، ص ٤٠٨.

(٢) وكان الرسول قرأ كتاب مسيلمَةَ، وقال لهما: مَا تَقُولَانِ أَتَيْنَا؟ قَالَا: نَقُولُ كَمَا قَالَا، أَيِ إِنَّهُمَا يَقُولَانِ يَبْتَوِيْنِي.

ولا يصح لهم أن يندروا برسلي العدو، حتى ولو قتل الكفار رهائن المسلمين عندهم، فلا تقتل رسلهم، لقول نبينا: «وَقَاتِلْ بِقَتْلِ خَيْرٍ مِنْ عَدُوِّ بِقَتْلِهِ».

المستأمن

تعريفه: المستأمن هو الحربي الذي دخل دار الإسلام بأمان^(١) دون نية الاستيطان بها والإقامة فيها بصفة مستمرة، بل يكون قصده إقامة مدة معلومة لا تزيد على سنة، فإن تجاوزها، وقصد الإقامة بصفة دائمة، فإنه يتحول إلى ذمي ويكون له حكم الذمي في تبعيته للدولة الإسلامية، ويتبع المستأمن في الأمان، ويلحق به زوجته وأبناؤه الذكور القاصرون، والبنات جميعاً، والألم، والجداث، والخدم، ما داموا عائشين مع الحربي الذي أعطى الأمان. وأصل هذا قول اللؤلؤ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبِعْهُ بِأَمْنٍ﴾^(٢).

حقوقه: وإذا دخل الحربي دار الإسلام بأمان، كان له حق المحافظة على نفسه وماله وسائر حقوقه ومصالحه، ما دام متمسكاً بعقيد الأمان، ولم ينحرف عنه. ولا يحل تقييد حريته، ولا القبض عليه مطلقاً، سواء قصد به الأسر، أو قصد به الاعتقال، لمجرد أنهم رعابا الأعداء أو لمجرد قيام حالة الحرب بيننا وبينهم. قال السرخسي: «أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان، فلا يمكن أخذها بحكم الإباحة». وحتى إذا عاد إلى دار الحرب فإنه يبطل الأمان بالنسبة لنفسه، ويبقى بالنسبة لماله. قال في

(١) إذا دخل لتبليغ رسالة ونحوها أو لسماع كلام الله، فهو آمن من دون حاجة إلى عقد، أما إذا دخل للتجارة وأعطى الإذن ممن يملكه فهو مستأمن.

(٢) سورة التوبة: الآية ٦.

المغني: «إذا دخلَ حربِي دارَ الإسلامِ بأمان، فأودعَ ماله مسلماً أو ذمياً، أو أقرضهما إِيَّاهُ، ثم عادَ إلى دارِ الحربِ، نظرنا، فإن دخلَ تاجراً، أو رسولاً، أو متنزّهاً، أو لحاجةٍ يقضيها، ثم يعودُ إلى دارِ الإسلامِ، فهو على أمانه في نفسه، وماله، لأنّه لم يخرجْ بذلك عن نيّةِ الإقامةِ في دارِ الإسلامِ، فأشبهَ الذميّ لذلك، وإن دخلَ دارَ الحربِ مستوطنًا، بطلَ الأمانُ في نفسه، وبقيَ في ماله، لأنّه بدخوله دارَ الإسلامِ بأمانٍ، ثبت الأمانُ لماله، فإذا بطلَ الأمانُ في نفسه بدخوله دارَ الحربِ، بقيَ في ماله، لاختصاصِ المبطلِ بنفسه، فيختصُّ البطْلانُ به.

الواجبُ عليه: وعليه المحافظةُ على الأمنِ والنظامِ العامِّ، وعدمِ الخروجِ عليهما، بأن يكونَ عيناً، أو جاسوساً، فإن تجسسَ على المسلمين لحسابِ الأعداءِ حلَّ قتلُهُ إذ ذاك.

تطبيق حكم الإسلام عليه: تطبّق على المستأمنِ القوانينُ الإسلاميةُ بالنسبةِ للمعاملاتِ المالية، فيعقدُ عقدَ البيعِ وغيرَه من العقودِ حسبَ النظامِ الإسلامي، ويمنعُ من التعاملِ بالربا، لأن ذلك محرّمٌ في الإسلام. وأما بالنسبةِ للعقوباتِ، فإنّه يعاقبُ بمقتضى الشريعة الإسلامية إذا اعتدّى على حقٍّ مسلمٍ. وكذلك إذا كانَ الاعتداءُ على ذميٍّ، أو مستأمنٍ مثله لأنَّ إنصافَ المظلومِ من الظالم وإقامة العدلِ من الواجباتِ التي لا يحلُّ التساهلُ فيها. وإذا كانَ الاعتداءُ على حقٍّ من حقوقِ اللّو، مثل اقتِرافِ جريمة الزنى فإنه يعاقبُ كما يعاقبُ المسلم، لأن هذه جريمةٌ من الجرائم التي تفسدُ المجتمع الإسلامي^(١).

(١) خالف في ذلك أبو حنيفة فقال: إن العقوبات التي تكونُ حقاً لله أو يكونُ فيها حقٌّ لله غالباً، فإنّه لا يقامُ فيها الحدُّ على المستأمنِ، ولهذا رأيُ مرجوح.

مصادرة ماله: ومال المستامن لا يصادر إلا إذا حارب المسلمين، فأسر واسترق وصار عبداً، فإنه في هذه الحال تزول عنه ملكية ماله، لأنه صار غير أهل للملكية. ولا يستحق الورثة، ولو كانوا في دار الإسلام شيئاً، لأن استحقاقهم يكون بالخلافة عنه، وهي لا تكون إلا بعد موته، وهو لم يموت، وماله في هذه الحال يؤول إلى بيت مال المسلمين، على أنه من الغنائم. وإذا كان له دين على بعض المسلمين أو الذميين، يسقط عن المدين لعدم وجود من يطالب به.

ميراثه: إذا مات المستامن في دار الإسلام، أو في دار الحرب فإن ملكيته لماله لا تنهت عنه، وتنقل إلى ورثته عند الجمهور، خلافاً للشافعي. وعلى الدولة الإسلامية أن تنقل ماله إلى ورثته، وترسله إليهم، فإن لم يكن له ورثة، كان ذلك المال فيئاً للمسلمين.

المهود والموائيق

احترام المهود: إن احترام المهود والموائيق واجب إسلامي، لما له من أثر طيب، ودور كبير في المحافظة على السلام وأهمية كبرى في فضّ المشكلات، وحلّ المنازعات، وتسوية العلاقات. وجاء في كلام العرب: «من عامل الناس فلم يظلمهم، وحدثهم فلم يكذبهم، ووعدهم فلم يخلفهم، فهو ممن كملت مروءته، وظهرت عدالته، ووجبت أخوته». وهذا حق، فإن حسن معاملته الناس، والوفاء لهم، والصدق معهم دليل كمال المروءة ومظهر من مظاهر العدالة، وذلك يستوجب الأخوة والصدقة. والله سبحانه يأمر بالوفاء بجميع المهود والالتزامات، سواء أكانت عهداً مع

اللَّهُ، أَم مَعَ النَّاسِ، فيقولون: ﴿يَكْفُرُ الَّذِينَ آمَنُوا أَتَوْا بِالْمُتَّوِّعِ﴾^(١). وأي تقصير في الوفاء بهذا الأمر يعتبر إثماً كبيراً، يستوجب العقاب والغضب: ﴿يَكْفُرُ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢) كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ^(٣). وكل ما يقطعهُ الإنسانُ على نفسه من عهد، فهو مَسْئُولٌ عَنْهُ ومحاسبٌ عليه: ﴿وَأَتَوْا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَتْ مَسْئُولًا﴾^(٤). وحقُّ العهدِ مقدَّمٌ على حقِّ الدين: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَمْلِكُوا مَا لَكُمْ مِنْ ذَلِيلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَقٌّ يُحْلِقُهُمْ وَلَكِنْ اتَّقُوا اللَّهَ فِي الَّذِينَ فَلَاحَكُمْ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ يَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُمْ يَوْمَ يَكُونُ﴾^(٥).

والوفاء جزءٌ من الإيمان، يقول الرسول ﷺ: «إِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الْإِيمَانِ»^(٦). وليس للوفاء جزاءٌ إلا الجنة: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ وَشَوَّعٌ﴾^(٧) وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ^(٨) لَوْلِكَ هُمُ الْوَارِثُونَ^(٩) الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفَرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ^(١٠). ولقد كان الوفاء خلقَ الأنبياء والرسول عليهم الصلاة والسلام: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِذْ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾^(١١). وكان رسولُ اللهِ ﷺ المثل الأعلى في هذا الخلق.

قال عبدُ اللهِ بنُ أبي الحمساء: بايعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، ببيع قبل أن

(١) سورة المائدة: الآية ١.

(٢) الصف: الآيات ٢ - ٣.

(٣) سورة الإسراء: الآية ١.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٧٢.

(٥) قال الحاكم: إنه صحيح، وأقره الذهبي.

(٦) سورة المؤمنون: الآيات ٨ - ١١.

(٧) سورة مريم: الآية ٥٤.

يبعث، وبقيت له بقية^(١) فوعده أن آتيه بها في مكانه، فقال ﷺ: «يَا فَتَى لَقَدْ شَقَقْتَ عَلَيَّ، أَنَا هُنَا مِنْذُ ثَلَاثٍ^(٢) أَتَنْتَظِرُكَ». وقد عاهد رسول الله ﷺ بعد الهجرة اليهود عهداً، أقرهم فيه على دينهم، وأمنهم على أموالهم، بشرط ألا يعينوا عليه المشركين، فنقضوا العهد، ثم اعتذروا، ثم رجعوا فنقضوه مرة أخرى فأنزل الله عز وجل: ﴿إِنَّ مَرَّةَ الذُّلَابِ عِنْدَ اللَّهِ الْآخِرَةُ أَكْبَرُ مِنْ الْأُولَى وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَنْزِلُ فِي الْكِتَابِ الْحَكِيمِ^(٣)﴾.

وعاهد ثعلبة ربه على أن يعطي كل ذي حق حقه إذا وسع الله عليه في الرزق، وأغناه من فضله. فلما بسط الله له من رزقه، وأكثر له من المال والثروة، نقض العهد، وبخل على عباد الله، فأنزل الله في حقه: ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ مَاتْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّادِقِينَ^(٤)﴾ فَلَمَّا مَاتَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ^(٥) فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ^(٦). لما حضرت الوفاء عبد الله بن عمر، قال: «إنه خطب إلي ابنتي رجل من قريش. وقد كان ميني إليه شبه الوعد. فوالله لا ألقى الله بثلاث النفاق، أشهدكم أنني قد زوجته ابنتي». وهو يشير بذلك إلى قول رسول الله ﷺ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ فَهُوَ مُنَافِقٌ، وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ، مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَلَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا لُؤِمِنَ خَانَ^(٧)».

(١) بقيت له بقية: أي بقية من ثمن البيع.

(٢) منذ ثلاث: أي ثلاث ليال، أي أنه انتظره هذه المدة وفاء بالوعد.

(٣) سورة الأنفال: الآيتان ٥٥، ٥٦.

(٤) سورة التوبة: الآيات ٧٥ - ٧٧.

(٥) رواه البخاري.

وفي التشنيع على الناقضين للعهود، يقول الله عز وجل: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا قَعَلْتُمْ ۝﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِي نَقَضَتْ غَزَلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَا تَتَّخِذُونَ أَيِّمَنُكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ مِنْ أَرَبٍ مِنْ أُمَّةٍ إِنَّمَا يَبْلُغُهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَكَرٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ۝﴾ (١).

شروط العهود: ويشترط في العهود التي يجب احترامها والوفاء بها، والشروط الآتية:

١ - ألا نخالف حكماً من الأحكام الشرعية المتفتي عليها. يقول الرسول ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ^(٢) فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطًا».

٢ - أن تكون عن رضا واختيار، فإن الإكراه يسلب الإرادة، ولا احترام لعقد لم تتوفر فيه حريتها.

٣ - أن تكون بينة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض حتى لا تؤول تأويلاً يكون مثاراً للاختلاف عند التطبيق.

نقض العهود: ولا تنقض العهود إلا في إحدى الحالات الآتية:

١ - إذا كانت مؤقتة بوقت، أو محددة بظرف معين، وانتهت مدتها، وانتهى ظرفها. روى أبو داود والترمذي عن عمر بن عتبة، قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ، فَلَا يَحِلُّنَّ عَهْدًا، وَلَا

(١) سورة النحل: الآية ٩١ - ٩٢.

(٢) كتاب الله: أي حكم الله.

يُسَدِّدُهُ حَتَّى يَنْفِضِي أَمْلَهُ، أَوْ يَنْبُدْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ. ويقول القرآن الكريم: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتُوا إِلَيْهِمْ عَاهِدُهُمْ إِلَىٰ مَذْيَبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(١).

٢ - إذا أحل العدو بالعهد: ﴿فَمَا اسْتَقْتَضَا لَكُمْ فَأَسْتَفِئُوا لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾^(٢). ﴿وَالَّذِينَ لَوْ تَوَخَّاهُمْ لَقَتُوا كِبَارًا تَحَشَوْا أَيَمْنُهُمْ وَهَمُّوا بِالْخُرَاجِ أَلُرَسُولٌ فِيكُمْ بِذُنُوبِكُمْ أَوْ لَكُم مَّرَةٌ تَحْشَوْنَهُمْ فَأَلَّهَ لَكُمْ أَنْ تَحْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

٣ - إذا ظهرت بوادر الغدر ودلائل الخيانة: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمِهِ خِيَانَةً فَأَنذَرْتُمْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِينَ﴾^(٤).

الإعلام بالنقض تحريماً عن الغدر

إذا علم الحاكم الخيانة ممن كان بينهم وبين المسلمين عهد فإنه لا تحل محاربتهم إلا بعد إعلامهم بنقض العهد، ويلوغ خبره إلى القريب والبعيد حتى لا يؤخذوا على غرر. يقول الله سبحانه في سورة الأنفال: ﴿وَلَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمِهِ خِيَانَةً فَأَنذَرْتُمْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَآئِينَ﴾^(٥). وقاعدة الإسلام: «وفاء بغدر خير من غدر بغدر».

قال محمد بن الحسن في كتاب السير الكبير: «لو بعث أمير

(١) سورة التوبة: الآية ٤.

(٢) سورة التوبة: الآية ٧.

(٣) سورة التوبة: الآية ١٣.

(٤) سورة الأنفال: الآية ٥٨.

(٥) سورة الأنفال: الآية ٥٨.

المسلمين إلى ملك الأعداء من يخبره بنبي العهد عند تحقق سببه، فلا ينبغي للمسلمين أن يغيروا عليهم. وعلى أطراف مملكتهم إلا بعد مضي الوقت الكافي لأن يبعث الملك إلى تلك الأطراف خبر النبذ حتى لا نأخذهم على غرة، ومع ذلك إذا علم المسلمون يقيناً أن القوم لم يأتهم خبر من قبل ملكهم فالمستحب لهم أن لا يغيروا عليهم حتى يعلموهم بالنبذ، لأن هذا شبيه بالخديعة. وكما على المسلمين أن يتحرزوا من الخديعة، عليهم أن يتحرزوا من شبه الخديعة.

وحدث أن أهل قبرص أحدثوا حدثاً عظيماً في ولاية عبد الملك بن مروان فأراد نبذ عهدهم ونقض صلحهم، فاستشار الفقهاء في عصره، منهم: الليث بن سعد ومالك بن أنس، فكتب الليث بن سعد: «إن أهل قبرص لا يزالون متهمين بغش أهل الإسلام ومناصحة أهل الأعداء (الروم) وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَيْتُمْ تَخَافُونَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً قَائِلُكُمْ لَهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(١). «وَلَيْتُمْ أَرَأَيْتُمْ أَنْ تَنْبِذَ إِلَيْهِمْ وَأَنْ تَنْظُرَهُمْ سَنَةً». أما مالك بن أنس فكتب في الفتيا يقول: «إن أمان أهل قبرص وعهدهم كان قديماً متظاهراً من الولاية لهم، ولم أجد أحداً من الولاية نقض صلحهم، ولا أخرجهم من ديارهم، وأنا أرى أن تعجل بمناذيتهم حتى تتجعة الحجة عليهم فإن الله يقول: ﴿فَاقْتُلُوا إِلَيْهِمْ عَهْدُكُمْ إِلَيْكُمْ﴾^(٢). فإن لم يستقيموا بعد ذلك ويَدْعُوا غِشَّهُمْ ورأيت الغدر ثابتاً فيهم، أوقعت بهم بعد النبذ والإعذار فوزقت النصر».

(١) سورة الأنفال: الآية ٥٨.

(٢) سورة التوبة: الآية ٤.

من معاهدات الرسول

١ - ولقد عاهد النبي ﷺ بني ضمرة من قبائل العرب، وهذا نص ذلك العهد: «هذا كتاب محمد رسول الله ﷺ لبني ضمرة، بأنهم آمنون على أموالهم وأنفسهم، وأن لهم النصر على من رآهم، إلا أن يحاربوا في دين الله، ما بَلَّ بحر صوفة، وإن النبي ﷺ إذا دعاهم إلى النصر أجابوه، عليهم بذلك ذمة الله ورسوله، ولهم النصر من بر منهم وأثقى».

٢ - كما عاهد اليهود على حسن الجوار أول ما استقر به المقام بالمدينة، وفيما يلي نصها: بسم الله الرحمن الرحيم: «هذا كتاب من محمد النبي (رسول الله) بين المؤمنين والمسلمين من قريش وأهل يثرب ومن تبهم فلحق بهم وجاهد معهم. إنهم أمة واحدة من دون الناس. المهاجرون من قريش على ريعتهم^(١) يتعاقلون^(٢) بينهم، وهم يقدون عانيهم^(٣) بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو عوف على ريعتهم، يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو الحارث (من الخزرج) على ريعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو ساعدة على ريعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو جشم على ريعتهم يتعاقلون معاقلمهم الأولى، وكل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين. وبنو

(١) أمرهم الذي كانوا عليه.

(٢) يأخذون ديات القتلى ويعطونها. وأصله من العقل وهو ربط إبل البية للغيرها لأهل القتيل.

(٣) عانيهم: أسيرهم.

التُّجَّارِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاوَلُونَ مَعَاوَلَهُمِ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَبَنُو عَمْرِ بْنِ عَوْفٍ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاوَلُونَ مَعَاوَلَهُمِ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَبَنُو النَّبِيتِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاوَلُونَ مَعَاوَلَهُمِ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ. وَبَنُو الْأَوْسِ عَلَى رِبْعَتِهِمْ يَتَعَاوَلُونَ مَعَاوَلَهُمِ الْأُولَى، وَكُلُّ طَائِفَةٍ تَفْدِي عَانِيَهَا بِالْمَعْرُوفِ وَالْقِسْطِ بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ.

وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَتْرَكُونَ مَفْرَحًا^(١) بَيْنَهُمْ أَنْ يَعْطُوهُ بِالْمَعْرُوفِ فِي فِدَاءٍ أَوْ عَقْلٍ. وَالْأَخْيَالُفَ مُؤْمِنٌ مَوْلَى مُؤْمِنٍ دُونَهُ. وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ أَيْدِيَهُمْ عَلَى كُلِّ مَنْ بَغَى مِنْهُمْ، أَوْ ابْتَغَى دَسِيعَةً^(٢) ظَلَمَ، أَوْ إِثْمًا، أَوْ عَدْوَانًا أَوْ فُسَادًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ جَمِيعًا وَلَوْ كَانَ وَلَدٌ أَحْلَاهُمْ.

وَلَا يَقْتُلُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنًا فِي كَافِرٍ، وَلَا يَنْصَرُّ كَافِرًا عَلَى مُؤْمِنٍ. وَأَنْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَاحِدَةٌ، يُجْبَرُ عَلَيْهِمْ أَدْنَاهُمْ وَأَنْ الْمُؤْمِنِينَ بَعْضُهُمْ مَوَالِي بَعْضِ النَّاسِ. وَأَنَّهُ مَنْ تَبَعَنَا مِنْ يَهُودٍ، فَإِنَّ لَهُ النَّصْرَ وَالْأُسُوءَةَ^(٣) غَيْرَ مَظْلُومِينَ وَلَا مُتَنَاصِرِينَ عَلَيْهِمْ. وَأَنْ سَلِمَ الْمُؤْمِنِينَ وَاحِدَةٌ، لَا يَسَالِمُ مُؤْمِنٌ دُونَ مُؤْمِنٍ فِي قِتَالٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِلَّا عَلَى سَوَاءٍ وَعَدْلٍ بَيْنَهُمْ^(٤).

(١) هو من أثقله الدين والغرم فأزال فرحه.

(٢) الدسغ: الدفع، والمعنى: طلب دفعاً على سبيل الظلم أو ابتغى عطية على سبيل الظلم.

(٣) في هذا يفيد أن النصر والمساواة لمن تبع اليهود.

(٤) يؤخذ من هذا أن إعلان الحرب على جماعة مسلمة إعلان لها على الأمة الإسلامية كلها.

وَأَنَّ كُلَّ غَازِيَةٍ غَزَتْ مَعْنَى يَعْقُبُ^(١) بَعْضُهَا بَعْضًا. وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَبِيءُ^(٢) بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، بِمَا نَالُوا دِمَاءَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّقِينَ عَلَى أَحْسَنِ هَدًى وَأَقْوَمِهِ. وَأَنَّهُ لَا يَجِيرُ مُشْرِكٌ مَالًا لِقُرَيْشٍ وَلَا نَفْسًا، وَلَا يَجُولُ دُونَهُ عَلَى مُؤْمِنٍ. وَأَنَّهُ مَنْ اعْتَبَطَ^(٣) مُؤْمِنًا قَتَلًا عَنْ بَيْتِهِ فَإِنَّهُ قَوْدٌ بِهِ^(٤)، إِلَّا أَنْ يَرْضَى وَلِيُّ الْمَقْتُولِ بِالْعَقْلِ، وَأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ كَافَّةٌ وَلَا يَحِلُّ لَهُمْ إِلَّا قِيَامٌ عَلَيْهِ.

وَأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَقَرُّ بِمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ، وَأَمَّنْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، أَنْ يَنْصَرَ مُحَدِّثًا أَوْ يُؤْوِيَهُ، وَأَنَّهُ مَنْ نَصَرَهُ أَوْ آوَاهُ فَإِنَّ عَلَيْهِ لَعْنَةَ اللَّهِ وَغَضَبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يُوْخَذُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ^(٥). وَأَنَّكُمْ مَعَهُمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ فِي شَيْءٍ، فَإِنَّ مَرَدَّهُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى مُحَمَّدٍ. وَأَنَّ الْيَهُودَ يَنْفَقُونَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ مَا دَامُوا مُحَارِبِينَ^(٦). وَأَنَّ يَهُودَ بَنِي عَوْفٍ أُمَّةٌ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ، لِلْيَهُودِ دِينُهُمْ وَلِلْمُسْلِمِينَ دِينُهُمْ، وَمَوَالِيَهُمْ وَأَنْفُسُهُمْ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ أَوْ أَثِمَ، فَإِنَّهُ لَا يَوْتَعُ^(٧) إِلَّا نَفْسَهُ وَأَهْلَ بَيْتِهِ^(٨).

وَأَنَّ لِيَهُودِ بَنِي الْمُجَارِ مِثْلَ مَا لِيَهُودِ بَنِي عَوْفٍ. وَأَنَّ لِيَهُودِ بَنِي

(١) أي يكون الغزو بينهم نوباً يعقب بعضها بعضاً فيو.

(٢) يبيء: من أباه القاتل بالقتيل إذا قتلته به.

(٣) اعتبطه: قتله بلا جناية أو جريرة توجب قتله.

(٤) فإن القاتل يقاتل به ويقتل.

(٥) فيه منع نصرة المجرم.

(٦) فيه استقلال كل أمة المسلمين واليهود، كما أنها تضمنت محالفة عسكرية بمقتضاها تتعاون الأمتان في كل حرب، وعلى كل منهما نفقة جيشها خاصة.

(٧) يوتغ: يهلك ويفسد.

(٨) في هذا تقرير الحرية الدينية والاقتصادية.

الحارث مثل ما ليهود بني عوف. وأن ليهود بني ساعدة مثل ما ليهود بني عوف. وأن ليهود بني جشم مثل ما ليهود بني عوف. وأن ليهود بني الأرس مثل ما ليهود بني عوف. وأن ليهود بني ثعلبة مثل ما ليهود بني عوف. إلا من ظلم وأثم فإنه لا يوتغ إلا نفسه وأهل بيته. وأن جفنة - بطن من ثعلبة - كأنفسهم. وأن لبني الشطيبة مثل ما ليهود بني عوف، وأن البر دون الإثم. وأن موالي ثعلبة كأنفسهم. وأن بطانة يهود كأنفسهم. وأنه لا يخرج منهم أحد إلا بإذن محمد.

وأنه لا ينحجز على ثار جرح، وأنه من قتل فبنفسه وأهل بيته، إلا من ظلم، وأن له على أبر هذا. وأن على اليهود نفقتهم، وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة، وأن بينهم النصح، والنصيحة، والبر دون الإثم^(١). وأنه لا يأنم امرؤ بحليفه، وأن النصر للمظلوم^(٢). وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما دأبوا محاربين. وأن يثرب حرام جوفها لأهل هذه الصحيفة. وأن الجار كالنفس غير مضار ولا آثم. وأنه لا تجار حزمة إلا بإذن أهلها. وأنه ما كان بين أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يخاف فساده، فإن مرده إلى الله وإلى محمد رسول الله ﷺ وأن الله على أتقى ما في هذه الصحيفة وأبرو. وأنه لا تجار قريش، ولا من نصرها. وأن بينهم النصر على من دهم يثرب. وإذا دعوا إلى صلح يصلحون، ويلبسونه، فإنهم يصلحونه ويلبسونه، وأنهم إذا دعوا إلى مثل ذلك، فإنه لهم على المؤمنين، إلا من حارب في الدين.

على كل أناس حصتهم من جانبهم الذي قبلهم. وأن يهود الأوس،

(١) في هذا إلزام الطرفين بالتشاور والتناصح قبل دخول الحرب.

(٢) لا بد من أن تكون الحرب مشروعة حتى يمكن للمسلمين المشاركة فيها.

مواليهم وأنفسهم على مثل ما لأهل هذه الصحيفة مع البر المحض من أهل هذه الصحيفة، وأن البر دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه، وأن الله على أصدق ما في هذه الصحيفة وأبره. وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم، وأنه من خرج آمن، ومن قعد آمن بالمدينة، إلا من ظلم وآثم، وأن الله جاز لمن برّ وأتقى، ومحمد رسول الله ﷺ^(١).

(١) نقلاً عن كتاب «الرسالة الخالدة» عن كتاب الوثائق السياسية في العهد النبوي والخلافة الراشدة، للدكتور محمد حميد الله الحيدري آبادي أستاذ الحقوق الدولي بالجامعة العثمانية بجنيد آباد/ دكن.

الآيمانُ

تعريفها: الآيمانُ: جمعُ يمينٍ وهي اليدُ المقابلةُ لليدِ اليسرى وسُمِّيَ بها الحَلْفُ لأنهم كانوا إذا تحالفوا أخذَ كلُّ يَمِينٍ صاحبه، وقيل: لأنها تحفظُ الشيءَ كما تحفظُهُ اليمينُ. ومعنى اليمينِ في الشرع: تحقيقُ الأمرِ أو توكيدهُ بذكرِ اسمِ اللّهِ تعالى أو صفةٍ من صفاته، أو هو عقدٌ يقوِّي به الحالفُ عزمه على الفعلِ أو التركِ. واليمينُ والحلفُ والإيلاءُ والقسمُ بمعنى واحدٍ.

اليمينُ لا يكونُ إلا بذكرِ اسمِ اللّهِ أو صفةٍ من صفاته: ولا يكونُ الحلفُ إلا بذكرِ اسمِ اللّهِ أو صفةٍ من صفاته، سواءً أكانتِ صفاتِ ذاتٍ، أم صفاتِ أفعالٍ، كقوله: واللّهُ، وعِزَّةُ اللّهِ، وعِظَمَتِهِ، وكِبَرِيَّاتِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَإِلَادَتِهِ، وَعِلْمِهِ... كذا الحلفُ بالمصحفِ أو القرآنِ أو سورةٍ أو آيةٍ منه. وفي القرآن الكريم يقولُ اللّهُ سبحانه: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ۝١٢١ فَرِيبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾^(١). ويقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَدَّاعِ ۝١٢٢﴾^(٢).

وعن ابنِ عمرَ رضي اللّهُ عنهما قال: كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ: «لا، ومُقلِّبِ القُلُوبِ». وعن أبي سعيدٍ الخدريّ رضي اللّهُ عنه قال: كان رسولُ

(١) سورة الذاريات: الآية ٢٢.

(٢) سورة المعارج: الآيتان ٤٠، ٤١.

اللَّهُ ﷻ إِذَا اجْتَهَدَ^(١) فِي الدُّعَاءِ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي الْقَاسِمِ بِيَدِهِ» رواه أَبُو دَاوُدَ.

اَيْمُ وَعَمْرُ اللَّهِ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ قَسَمٌ: وَإِيمُ اللَّهِ يَمِينٌ لَأَنَّهَا بِمَعْنَى وَاللَّهُ، أَوْ وَحَقُّ اللَّهِ. وَيَمِينُ اللَّهِ يَمِينٌ عِنْدَ الْأَحْنَافِ وَالْمَالِكِيَّةِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: أَخْلِفَ بِاللَّهُ. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: لَا تَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ، فَإِنْ نَوَى الْحَالِفُ الْيَمِينَ انْعَقَدَتْ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ لَمْ تَنْعَقِدْ. وَعِنْدَ أَحْمَدَ: رَوَيْتَانِ أَصَحُّهُمَا أَنَّهَا تَنْعَقِدُ. وَعَمْرُ اللَّهِ يَمِينٌ عِنْدَ الْأَحْنَافِ وَالْمَالِكِيَّةِ، لَأَنَّهَا بِمَعْنَى وَحْيَاةِ اللَّهِ وَبِقَائِهِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ. وَكَلِمَةُ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ، وَأَقْسَمْتُ بِاللَّهُ. يَرَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ يَكُونُ يَمِينًا مطلقاً وَيَرَى أَكْثَرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ. وَذَهَبَتِ الشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّ مَا ذُكِرَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ يَكُونُ يَمِينًا. وَأَنَّ مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ لَا يَكُونُ يَمِينًا وَإِنْ نَوَى الْيَمِينَ.

وَقَالَ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنْ قَالَ الْحَالِفُ: أَقْسَمْتُ بِاللَّهُ كَانَ يَمِينًا وَإِنْ قَالَ: أَقْسَمْتُ أَوْ أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ فَإِنَّهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا بِالنِّيَّةِ.

الحلفُ بأيمانِ المسلمين: سَبَقَ أَنْ قُلْنَا فِي الْمَجْلَدِ الثَّانِي مِنْ فَقِهِ السُّنَّةِ: إِنَّ الْحَلْفَ بِأَيْمَانِ الْمُسْلِمِينَ لَا يَلْزَمُ بِهِ شَيْءٌ. وَمَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلِي صِيَامٌ شَهْرٍ أَوْ الْحَجُّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ. أَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَالْحِلَالُ عَلَيَّ حَرَامٌ. أَوْ قَالَ: إِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَكُلُّ مَا أَمْلِكُهُ

(١) اجتهد: بالغ.

صدقة. فهذا وأمثاله فيه كفارة يمين متى حنث وهو أظهر أقوال العلماء، وقيل لا شيء فيه. وقيل: إذا حنث لزمه ما علقه وحلف به.

الحلف بأنه غير مسلم أو الحلف بالبراءة من الإسلام: مَنْ حَلَفَ أَنَّهُ يَهُودِيٌّ، أَوْ نَصْرَانِيٌّ، أَوْ أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنْ رَسُولِهِ ﷺ: إِنْ فَعَلَ كَذَا فَعَلَهُ. قَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ: لَيْسَ هَذَا بِيَمِينٍ وَلَا كِفَارَةٍ عَلَيْهِ. لِأَنَّ النُّصُوصَ اقْتَصَرَتْ عَلَى التَّهْدِيدِ وَالزَّجْرِ الشَّدِيدِ.

روى أبو داود والنسائي عن بريدة عن أبيه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ فَقَالَ: إِنِّي بَرِيءٌ مِنَ الْإِسْلَامِ فَإِنْ كَانَ كَاذِبًا فَهُوَ كَمَا قَالَ^(١). وَإِنْ كَانَ صَادِقًا فَلَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْإِسْلَامِ سَالِمًا»^(٢).

وعن ثابت بن الضحاك أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ مَلَةٍ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ». وَذَهَبَ الْأَحْنَفُ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَسُفْيَانُ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِلَى أَنَّهُ يَمِينٌ. وَعَلَيْهِ الْكِفَارَةُ إِنْ حَنَثَ.

الحلف بغير الله محظور: وَإِذَا كَانَتِ الْيَمِينُ لَا تَكُونُ إِلَّا بِذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ أَوْ ذِكْرِ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهِ. فَإِنَّهُ يَحْرُمُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الْحَلْفَ يَقْتَضِي تَعْظِيمَ الْمَحْلُوفِ بِهِ. وَاللَّهُ وَحْدَهُ هُوَ الْمُخْتَصُّ بِالتَّعْظِيمِ. فَمَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَأَقْسَمَ بِالنَّبِيِّ، أَوْ الْوَلِيِّ، أَوْ الْأَبِي، أَوْ الْكَعْبَةِ، أَوْ مَا شَابَهَ ذَلِكَ. فَإِنْ يَمِينَهُ لَا تَنْعَقِدُ، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ إِذَا حَنَثَ. وَإِثْمٌ بِتَعْظِيمِهِ غَيْرَ اللَّهِ.

١ - عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: أَذْرَكَ عُمَرَ رَضِيَ

(١) أَنِّي هُوَ كَمَا قَالَ عَقُوبَةُ لَهُ عَلَى كَلْبِي.

(٢) إِنْ قَصَدَ بِذَلِكَ إِيمَانَهُ نَفْسِهِ لَمْ يَكْفُرْ. وَلَيَقُولُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ (ص). وَيَسْتَغْفِرُ اللَّهُ وَيَتُوبُ إِلَيْهِ. وَإِنْ أَرَادَ الْكُفْرَ إِذَا فَعَلَ الْمَحْلُوفَ عَلَيْهِ كَفَرَ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ.

اللَّهُ عَنْهُ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ. فَنَادَاهُمُ الرَّسُولُ ﷺ: «أَلَا إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ، فَمَنْ كَانَ حَالِيفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمُتْ». قَالَ عُمَرُ: قَوْلَ اللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا. ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا^(١).

٢ - وسمع ابن عمر رضي الله عنهما رجلاً يحلف: لا، والكعبة. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ».

٣ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ: بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى، فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ تَعَالَ أَقَامُكَ فَلْيَتَصَدَّقْ»^(٢).

٤ - وعند أبي داود: «مَنْ حَلَفَ بِالْأَمَانَةِ فَلَيْسَ مِنْهَا»، أي ليس على طريقتهما.

٥ - وقال ﷺ: «لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ وَلَا بِأُمَّهَاتِكُمْ وَلَا بِالْأَنْدَادِ - أي الأَصْنَامِ - وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا بِاللَّهِ وَلَا تَحْلِفُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ»، رواه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة.

الحلفُ بغيرِ الله دونَ تعظيمٍ للمحلوفِ به: جاء النهي عن الحلفِ بغيرِ الله إذا كان يقصدُ بذكره التَّعْظِيمَ كالحالفِ بالله يقصدُ بذكره تعظيمه. أما إذا لم يقصدِ التَّعْظِيمَ بل قصدَ تأكيدَ الكلامِ فهو مكروهٌ من أجلِ المشابهة، ولأنه يشعرُ بتعظيمِ غيرِ الله. وقد قال الرسول ﷺ للأعرابي: «اللَّحْ وَأَبِيهِ».

(١) أي لم يحلف بأبيه من قبل نفسه ولا حاكياً عن غيره.

(٢) اللات والعزى: صنمان لأهل مكة كانوا يحلفون بهما في الجاهلية. فمن حلف بهما، فليكثر بقوله: لا إله إلا الله. كما يتصدق إذا طلبَ لَيْبَ الْقِمَارِ مِنْ صَاحِبِهِ.

قال البيهقي: إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يَقَعُ مِنَ الْعَرَبِ وَيَجْرِي عَلَى أَسْتِهِمْ مِنْ دُونِ قَصْدٍ. وَأَيْدِ النُّوْيِ هَذَا الرَّأْيِ وَقَالَ: إِنَّهُ هُوَ الْجَوَابُ الْمَرْضِيّ.

قَسَمُ اللَّهِ بِالْمَخْلُوقَاتِ: كَانَ الْعَرَبُ يَهْتَمُونَ بِالْكَلَامِ الْمَبْدُوءِ بِالْقَسَمِ فَيَلْقُونَ إِلَيْهِ السَّمْعَ مُضْغِينَ لِأَنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ قَسَمَ الْمُتَكَلِّمِ دَلِيلٌ عَلَى عِظَمِ الْاهْتِمَامِ بِمَا يَرِيدُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ. وَأَنَّهُ أَقْسَمَ لِيُؤَكِّدَ كَلَامَهُ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ الْقُرْآنُ يَقْسِمُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ. مِنْهَا الْقُرْآنُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ وَالْقُرْآنِ الْآجِدِ﴾^(١). وَمِنْهَا بَعْضُ الْمَخْلُوقَاتِ مِثْلَ: ﴿وَاللَّيْلِ وَنُجُجِهَا﴾^(٢) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَنْتَهَى﴾^(٣) ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَجَلَى﴾^(٤). وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ لِحُكْمِ كَثِيرَةٍ فِي الْمُقْسَمِ بِهِ وَالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ.

مِنْ هَذِهِ الْحُكْمِ: لَفَتْ النَّظِيرَ إِلَى مَوَاضِعِ الْعِبَرَةِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بِالْقَسَمِ بِهَا. وَالْحُثُّ عَلَى تَأَمُّلِهَا حَتَّى يَصِلُوا إِلَى وَجْهِ الصُّوَابِ فِيهَا. فَقَدْ أَقْسَمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِالْقُرْآنِ لِبَيَانِ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ حَقًّا وَبِهِ كُلُّ أَسْبَابِ السَّعَادَةِ. وَأَقْسَمَ بِالْمَلَائِكَةِ لِبَيَانِ أَنَّهُمْ عِبَادُ اللَّهِ خَاضِعُونَ لَهُ وَلَيْسُوا بِأَلِهَةٍ يُعْبَدُونَ. وَأَقْسَمَ بِالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالْجُودِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ. وَأَنَّ تَغْيِيرَهَا مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ يَدُلُّ عَلَى حَدُوثِهَا. وَأَنَّ لَهَا خَالِقًا وَصَانِعًا وَحَكِيمًا. فَلَا يَصِحُّ الْغَفْلَةُ عَنْ شُكْرِهِ وَالتَّوَجُّوْهُ إِلَيْهِ. وَأَقْسَمَ بِالرَّيحِ وَالطُّورِ، وَالْقَلَمِ، وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ إِذْ إِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ الَّتِي يَجِبُ التَّوَجُّهُ إِلَيْهَا بِالْفِكْرِ وَالنَّظَرِ.

أَمَّا الْمُقْسَمُ عَلَيْهِ فَأَهْمُهُ وَحَدَانِيَةُ اللَّهِ. وَرِسَالَةُ النَّبِيِّ ﷺ. وَبَعَثَ

(١) سورة ق: الآية ١.

(٢) سورة الشمس: الآية ٢١.

(٣) سورة الليل: الآيتان ١، ٢.

الأجساد مرةً أخرى. ويومُ القيامة. لأنَّ هذه هي أسس الدين التي يجب أن تعمق جذورها في النفس. والقسمُ بالمخلوقات ممَّا اختصَّ اللهُ به. أمَّا نحنُ البشرُ فلا يصحُّ لنا أن نقسم إلا بالله أو بصفةٍ من صفاته على النحو المتقدم ذكره.

شرطُ اليمينِ وركنُها: وَشُرْطُ فِي اليمينِ: العقلُ، والبلوغُ، والإسلامُ. وإمكانُ البرِّ والاختيارِ فإنَّ حلفَ مكرهاً لم تنعقدِ يمينُهُ. وركنُها: اللفظُ المستعملُ فيها.

حكمُ اليمينِ: وحُكمُ اليمينِ أن يفعلَ الحالفُ المحلوفَ به فيكونُ باراً. أو لا يفعله فيحتثُّ وتجبُ الكفارةُ.

أقسامُ اليمينِ: تنقسمُ الأيمانُ أقساماً ثلاثة:

١ - اليمينُ اللغوُ.

٢ - اليمينُ المنعقدةُ.

٣ - اليمينُ الغموسُ.

اليمينُ اللغوُ وحكمُها: ويمينُ اللغو: هي الحلفُ من غيرِ قصدٍ اليمينُ كأن يقول المرءُ: وَاللَّهِ لَتَأْكُلَنَّ، أو لتشرَبَنَّ، أو لتحضرنَّ، ونحو ذلك لا يريدُ به يميناً، ولا يقصدُ به قسماً، فهو من سقطِ القول. فعن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قالت: أُنزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِالَّذِي فِى أَيْمَانِكُمْ﴾^(١). في قول الرَّجُلِ: «لَا وَاللَّهِ، وَيَلَى وَاللَّهِ، وَكَلَا وَاللَّهِ» رواه البخاريُّ ومسلمٌ وغيرهما.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

وقال مالك رضي الله عنه والأحناف، والليث، والأوزاعي: «لغو اليمين أن يخلف على شيء يظن صدقه. فيظهر خلافه فهو من باب الخطأ». وعند أحمد رضي الله عنه: روايتان كالمذهبين.

وحكم هذا اليمين: أنه لا كفارة فيه ولا مؤاخذه عليه.

اليمين المنعقدة وحكمها: واليمين المنعقدة هي اليمين التي يقصدها الحالف ويصمم عليها. فهي يمين متعمدة مقصودة وليست لغواً يجري على اللسان بمقتضى العرف والعادة. وقيل اليمين المنعقدة هي أن يحلف على أمر من المستقبل أن يفعله أو لا يفعله.

وحكمها: وجوب الكفارة فيها عند الحنث. يقول الله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾^(١). ويقول: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفُتُوِّ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُنَّ لِطَعَامٍ عَشْرَةَ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَطْبَعُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾^(٢).

اليمين الغموس وحكمها: واليمين الغموس وتسمى أيضاً الصابرة، وهي اليمين الكاذبة التي تُهضم بها الحقوق، أو التي يُقصد بها الفسق والخيانة. وهي كبيرة من كبائر الإثم - ولا كفارة فيها^(٣) - لأنها أعظم من أن تُكفر وتُسمى غموساً لأنها تغمس صاحبها في نار جهنم. وتجب التوبة

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٥.

(٢) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٣) وقال الشافعي، ورواية عن أحمد رضي الله عنهما، فيها الكفارة.

منها، وردَّ الحقوق إلى أصحابها إذا تَرَتَّبَ عليها ضياعُ هذه الحقوق. يقولُ الله سبحانه: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ فَالِكُمْ فَادُّوا بَعْدَ بُيُوتِكُمْ وَتَذُقُوا الشُّوْءَ يَمَا صَدَدْتُمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَلَكُرْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(١).

١ - وروى أحمدُ رضي الله عنه وأبو الشيخ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «خَمْسٌ لَيْسَ لَهُنَّ كَفَّارَةٌ: الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ بِغَيْرِ حَقٍّ، وَبُهْتٌ مُؤْمِنٍ، وَبَيِّنٌ صَابِرَةٌ يَقْطَعُ بِهَا مَالًا بِغَيْرِ حَقٍّ».

٢ - وروى البخاريُّ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: أنَّ النبي ﷺ قال: «الْكِبَايَرُ: الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْقَمُوسُ».

٣ - وروى أبو داود عن عمران بن حصين أن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ مَضْبُورَةٍ^(٢) كَذِبًا، فَلْيَتَّوُأْ بِوَجْهِهِ مَقْعَهُ مِنَ النَّارِ».

مبنى الأيمان على العُزْفِ والنِّيَّةِ: أمرُ الأيمانِ مبنيٌّ على العرفِ الذي درجَ عليه النَّاسُ لا على دلالاتِ اللَّغَةِ ولا على اصطلاحاتِ الشَّرْعِ، فمن حلفَ أنَّ لا يأكلُ لحمًا، فأكلَ سمكًا، فإنه لا يَحْتَسِبُ. وإنَّ كَانَ اللَّهُ سَمَاءَهُ لحمًا، إلا إذا نَوَاهُ، أو كَانَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ اللَّحْمِ فِي عَرَفِ قَوْمِهِ. ومن حلفَ على شيءٍ وورثَ بغيره فالعبرةُ بِنِيَّتِهِ لا بلفظه، إلا إذا حَلَفَهُ غَيْرُهُ على شيءٍ، فالعبرةُ بِنِيَّةِ الْمُحْلَفِ لا الحالفِ، وإلا لم يكن للأيمانِ فائدةٌ في التقاضي.

قال الثَّوَوِيُّ: إِنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةِ الْحَالِفِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا

(١) سورة النحل: الآية ٩٤.

(٢) مضبورة: أي أُلْزِمَ بها وَحُسِّ عليها، وكانت لازمةً من جهة الحكم.

استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجّهت عليه فهي على نية القاضي أو نائبه، ولا تصح التورية هنا وتصح في كل حال ولا يحث بها وإن كانت للباطل حراماً. والدليل على أن العبرة بنية الحالف إلا إذا حلفه غيره، ما رواه أبو داود وابن ماجه عن سويد بن حنظلة قال: خرّجنا نريد النبي ﷺ ومعنا وائل بن حُجر، فأخذته عدو له، فتخرج القوم أن يحلفوا، وحلفت أنه أخي، فخلّى سبيله، فأتينا النبي ﷺ، فأخبرته أنّ القوم تخرجوا أن يحلفوا، وحلفت أنه أخي قال: «صدقت، المسلم أخو المسلم». والدليل على أنّ العبرة بنية المستحلف إذا استحلف على شيء ما، رواه مسلم وأبو داود والترمذي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «اليمين على نية المستحلف». وفي رواية: «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك». والصاحب هو المستحلف وهما طالبا اليمين.

لا حث مع النسيان أو الخطأ: من حلف أن لا يفعل شيئاً ففعله ناسياً أو خطأ فإنه لا يحث لقول الرسول ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِي عَنْ أُمَّتِي: الْعَطَا وَالنَّسْيَانَ وَمَا أَسْتَخِرُهُمَا عَلَيْهِ». واللّه يقول: «وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ مِمَّا أَعْطَاكُمْ بِهِ»^(١).

يمين المكره غير لازم: لا يلزم الوفاء باليمين التي يكره المرء عليها، ولا يأنم إذا حث^(٢) فيها للحديث المتقدم، ولأن المكره مسلوب الإرادة. وسلب الإرادة يسقط التكليف. ولهذا ذهب الأئمة الثلاثة إلى أن يمين المكره لا تتعبد خلافاً لأبي حنيفة.

الاستثناء في اليمين: من حلف فقال: إن شاء الله فقد استثنى ولا

(١) سورة الأحزاب: الآية ٥.

(٢) الحث في اليمين يكون بفعل ما حلف على تركه أو ترك ما حلف على فعله.

حَنَّتْ عَلَيْهِ. فَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو أَنَّ الرَّسُولَ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حَنْتَ عَلَيْهِ» رواه أحمدٌ وغيره وصَحَّحَهُ ابْنُ حُبَّانٍ.

تكرار اليمين: إذا كرر اليمين على شيء واحد أو على أشياء وحنَّتْ، فقال أبو حنيفة ومالك وإحدى الروایتين عن أحمد: «يلزم بكل يمين كفارة»، وعند الحنابلة أن من لزمته إيمان قبل التكفير موجبها واحد، فعليه كفارة واحدة لأنها كفارات من جنس واحد وإن اختلف موجب الإيمان وهو الكفارة كظهار ويمين بالله لزمته الكفارتان ولم تتداخلتا.

كفارة اليمين

تعريف الكفارة: الكفارة صيغة مبالغة من الكفر، وهو السُّتْرُ، والمقصود بها هنا الأعمال التي تكفر بعض الذنوب وتستترها حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به في الدنيا ولا في الآخرة. والذي يكفر اليمين المنعقدة إذا حنث فيها الحالف:

١ - الإطعام.

٢ - الكسوة.

٣ - العتق.

على التخيير، فمن لم يستطع، فليصم ثلاثة أيام. وهذه الثلاثة مرتبة ترتيباً تصاعدياً، أي تبدأ من الأدنى للأعلى. فالإطعام أدناها، والكسوة أوسطها، والعتق أعلاها. يقول الله تعالى: ﴿لِكْفَرْتُمْ إِيَّاهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا ظَلَمْتُمْ أَلَيْسَ لَكُمْ رَقَبَةٌ قَدْ كُنْتُمْ تُكْسَوْنَهُمْ أَوْ كَسَوْتُمْهُمْ أَوْ تَحْرِيْبُهُمْ قَدْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِنْ أَنْ يَخَذَ مِنْكُمْ أُولَئِكَ أَنْبَاءً مِنْ دُونِ آيَاتِكُمْ إِذَا حُلِفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ

لَكُمْ بِالْيَمِينِ لَمْ تَكُنْ تَشْكُرُونَ» (١).

حكمة الكفارة: الحنث خُلِفَ وَعَدَمَ وفاء فتجب الكفارة جَبْرًا لهذا.

الإطعام: لم يرد نص شرعي في مقدار الطعام ونوعه، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير بالعرف، فيكون الطعام مقدراً بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته غالباً، لا من الأعلى الذي يتوسّع به في المواسم والمناسبات، ولا من الأدنى الذي يطعمه في بعض الأحيان. فلو كانت عادة الإنسان الغالبة في بيته أكل اللحم والخضروات وخبز البر فلا يجزى ما دونه. وإنما يجزى ما كان مثله أو أعلى منه، لأن المثل وسط، والأعلى فيه الوسط وزيادة. وهذا مما يختلف باختلاف الأفراد والبلاط. وقد كان الإمام مالك رضي الله عنه يرى أن المذ يجزى في المدينة قال: وأما البلدان فلهم عيش غير عشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ أَوْسَطَ مَا تَطَّوَعُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ (٢) وهذا مذهب داود وأصحابه. واشترط الفقهاء أن يكون العشرة المساكين من المسلمين إلا أبا حنيفة، فإنه جوز دفعها إلى فقراء أهل الذمة. ولو أطعم مسكيناً عشرة أيام، فإنه يجزى عن عشرة مساكين عند أبي حنيفة، وقال غيره يجزى عن مسكين واحد. وإنما تجب كفارة الإطعام على المستطيع وهو من يجد ذلك فاضلاً عن نفقته ونفقة من يؤمّن. وقدّر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهماً عنده، كما قال قتادة، أو عشرين كما قاله النخعي.

الكسوة: وهي اللباس، ويجزى منها ما يسمّى كسوة، وأقل ذلك ما

(١) سورة المائدة: الآية ٨٩.

(٢) سورة المائدة: الآية ٨٩.

يلبسه المساكين عادةً، لأن الآية لم تقيدها بالأوسط، أو بما يلبسه الأهل فيكفي القميص السابع (جلابية) مع السراويل. كما تكفي العباءة أو الإزاره والرداء. ولا يجزئ فيها القلنسوة أو العمامة أو الحذاء أو المنديل أو المنشفة. وعن الحسن وابن سيرين: أن الواجب ثوبان، ثوبان. وعن سعيد بن المسيب: عمامة يلف بها رأسه وعباءة يلتحف بها. وعن عطاء، وطاوس، والثخعي: ثوب جامع كالملحفة والرداء. وعن ابن عباس رضي الله عنه: عباءة لكل مسكين أو شملة.

وقال مالك وأحمد رضي الله عنهما: يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلّي فيه إن كان رجلاً أو امرأة كل بحسبه.

تحرير الرقبة: أي إعتاق الرقيق وتحريره من العبودية ولو كان كافراً عملاً بإطلاق الآية عند أبي حنيفة وأبي ثور وابن المنذر. واشترط الجمهور الإيمان حملاً للمطلق هنا على المقيّد في كفارة القتل والظهار إذ تقول الآية: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾^(١).

الصيام عند عدم الاستطاعة: فمن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث، وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام. فإن لم يستطع لمرض أو نحوه، ينوي الصيام عند الاستطاعة، فإن لم يقدر، فإن عفو الله يسعه. ولا يشترط التتابع في الصوم. فيجوز صيامها متتابعة، كما يجوز صيامها متفرقة. وما ذكره الحنفية، والحنابلة، من اشتراط التتابع غير صحيح فقد استدلوا بقراءة جاء فيها كلمة «متتابعات» وهي قراءة شاذة ولا يستدل بالقراءة الشاذة لأنها ليست قرآناً. ولم تصح هنا حديثاً حتى تكون تفسيراً من النبي ﷺ للآية.

إخراج القيمة: اتَّفَقَ الأئمةُ الثلاثةُ على أن كفارة اليمين لا يجزئ فيها إخراج القيمة عن الإطعام والكسوة. وأجاز ذلك أبو حنيفة رضي الله عنه.

الكفارة قبل الحنث وبعده: اتَّفَقَ الفقهاء على أن الكفارة لا تجب إلا بالحنث. واختلَفُوا في جواز تقديمها عليه. فجمهور الفقهاء يرى أنه يجوز تقديم الكفارة على الحنث، وتأخيرها عنه، ففي الحديث عند مسلم وأبي داود والترمذي: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ»^(١). ففي هذا الحديث جواز تقديم الكفارة على الحنث.

وإذا تقدَّمتِ الكفارة على الحنث كان الشروع في الحنث غير مشروع في الإثم، إذ تقديم الكفارة يجعل الشيء المحلوف عليه مباحاً. وعند مسلم أيضاً ما يفيد جواز تأخير الكفارة لقول الرسول ﷺ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيَأْتِهَا، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ». قال هؤلاء: ومن قدَّم الحنث كان شارعاً في معصية، وقد يموت قبل أن يتمكن من الكفارة، ولعل هذه هي حكمة إرشاد الرسول ﷺ إلى تقديم الكفارة.

ويرى أبو حنيفة أن الكفارة لا تصح إلا بعد الحنث لتحقيق موجبها حيثئذ. وقوله ﷺ: «فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلْ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ». معناه عنده: فَلْيُفْصِدْ أداء الكفارة كقوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ﴾^(٢). أي إذا أردت، والأول أرجح.

جواز الحنث للمصلحة: الأصل أن يفى الحالف باليمين، ويجوز له

(١) أي يفعل ما فيه الخير.

(٢) سورة النحل: الآية ٩٨.

العدول عن الوفاء إذا رأى في ذلك مصلحة راجحة. يقول الله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَقْتُلُوا وَتُمْسِكُوا بِرِصَ الْغَنَائِمِ﴾^(١) أي لا تجعلوا الحلف بالله مانعاً لكم من البر والتقوى والإصلاح. ويقول عز وجل: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢). أي شرع الله لكم تحليلاً الأيمان بعمل الكفارة. روى أحمد والبخاري ومسلم، أن النبي ﷺ قال: «إِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ خَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا، فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكْفَر عَنْ يَمِينِكَ».

أقسام اليمين باعتبار المحلوف عليه: وعلى هذا يمكن تقسيم اليمين باعتبار المحلوف عليه إلى الأقسام الآتية:

- ١ - أن يحلف على فعل واجب أو ترك محرم، فهذا يحرم الحنث فيه لأنه تأكيد لما كلفه الله به من عبادة.
- ٢ - أن يحلف على ترك واجب أو فعل محرم، فهذا يجب الحنث فيه لأنه حلف على معصية، كما تجب الكفارة.
- ٣ - أن يحلف على فعل مباح، أو تركه، فهذا يكره فيه الحنث ويندب البر.
- ٤ - أن يحلف على ترك مندوب أو فعل مكروه، فالحنث مندوب، ويكره التماذي فيه وتجب الكفارة.
- ٥ - أن يحلف على فعل مندوب، أو ترك مكروه، فهذا طاعة لله، فيندب له الوفاء ويكره الحنث.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٢٤.

(٢) التحريم: الآية ٢.

النَّذْرُ

معناه: النَّذْرُ هو التزامٌ قريبٌ غير لازمةٍ في أصل الشرع بلفظ يشعرُ بذلك مثل أن يقول المرأة: **لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِمِئْزَرٍ كَذَا، أَوْ إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي فَعَلَيَّْ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ.** ولا يصحُّ إلا من بالغ عاقلٍ مختارٍ ولو كان كافراً.

النَّذْرُ عبادةٌ قديمةٌ: ذكر الله سبحانه عن أم مريم أنها نذرت ما في بطنها ليلو، فقال: **﴿إِذْ قَالَتْ آمَرْتُ عَمْرَأَتِي بِإِي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلَ مِنِّي إِلَهِكُ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾**^(١). وأمر الله مريم به فقال: **﴿فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا﴾**^(٢).

النَّذْرُ في الجاهلية: وذكر الله عن أهل الجاهلية ما كانوا يتقربون به إلى آلهتهم من تُلُودٍ طلباً لشفاعتهم عند الله وليقربوهم إليه زلفى، فقال: **﴿وَجَمَلُوا إِلَهِ وَصًا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَعِيْبًا فَقَالُوا هَذَا إِلَهُ رَبِّعِمِهِمْ وَمَنْذًا لَشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَاكِ لَا يَعُولُ إِلَهِ اللَّهِ وَمَا كَانَ إِلَهُ لَهُمْ يَعُولُ إِلَهِ شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾**^(٣).

مشروعته في الإسلام: وهو مشروعٌ بالكتاب والسنة، ففي الكتاب يقول الله سبحانه: **﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلِكِ اللَّهُ يَسْمُرُ﴾**^(٤). ويقولون: **﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا**

(١) سورة آل عمران: الآية ٣٥.

(٢) سورة مريم: الآية ٢٦.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٣٦.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٧٠.

يَأْتِيَتِ الْعَصِيَّةُ^(١) . وَيَقُولُ: «يُؤْتُونَ بِالتَّنْذِيرِ وَيَتَأَوَّنُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا»^(٢) (٣). وفي السُّنَّةِ يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ». رواه البخاري ومسلم عن عائشة. والإسلام وإن كَانَ قَدْ شَرَعَهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَسْتَجِبُهُ، فَعِنْدَ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّنْذِيرِ وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبُخْلِ» رواه البخاري ومسلم.

مَنْ يَصْخُحُ وَمَنْ لَا يَصْخُحُ: يَصْخُحُ التَّنْذِرُ وَيَنْعَقِدُ إِذَا كَانَ قَرِيبَةً يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ. وَلَا يَصْخُحُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ، وَلَا يَنْعَقِدُ. كَالْتَّنْذِيرِ عَلَى الْقُبُورِ وَعَلَى أَهْلِ الْمَعَاصِي وَكَأَن يَنْذُرُ أَنْ يَشْرَبَ الْخَمْرَ أَوْ يَقْتُلَ أَوْ يَتْرَكَ الصَّلَاةَ أَوْ يُؤْذِيَ وَالذَّيْءِ. فَإِنْ نَذَرَ ذَلِكَ لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ بَلْ يُحَرِّمُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ^(٤) لِأَنَّ التَّنْذِيرَ لَمْ يَنْعَقِدْ. يَقُولُ الرَّسُولُ ﷺ: «لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ»^(٥). وَقِيلَ^(٦): تَجِبُ الْكَفَّارَةُ زَجْرًا لَهُ وَتَغْلِيظًا عَلَيْهِ.

التَّنْذِرُ الْمُبَاحُ: سَبَقَ أَنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَصْخُحُ التَّنْذِرُ إِذَا كَانَ قَرِيبَةً، وَلَا يَصْخُحُ إِذَا كَانَ مَعْصِيَةً. وَأَمَّا التَّنْذِرُ الْمُبَاحُ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أُرْكَبَ هَذَا الْقَطَارَ أَوْ أَلْبَسَ هَذَا الثَّوْبَ. فَقَدْ قَالَ جَمْعُهُو الْعُلَمَاءُ: لَيْسَ هَذَا بِتَنْذِيرٍ وَلَا

(١) سورة الحج: الآية ٢٩.

(٢) عن قتادة في هذه الآية قَالَ: كَانُوا يُتْلَوْنَ طَاعَةَ اللَّهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالْمَعْرَةِ وَمَا افْتَرَسَ عَلَيْهِمْ فَسَاءَهُمُ اللَّهُ أَبْرَارًا. أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ.

(٣) سورة الإنسان: الآية ٧.

(٤) هَذَا مَذْهَبُ الْأَحَنَافِ وَأَحْمَدَ.

(٥) رواه مسلمٌ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ.

(٦) جَمْعُهُو الْفُقَهَاءُ وَمِنْهُمْ الْمَالِكِيُّ وَالشَّافِعِيُّ.

يلزَمُ به شيءٌ. رَوَى أَحْمَدُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَظَرَ وَهُوَ يَخْطُبُ إِلَى أَغْرَابِيٍّ قَامَ فِي الشَّمْسِ فَقَالَ: «مَا سَأَلْتُكَ؟» قَالَ: نَذَرْتُ أَنْ لَا أَرَا فِي الشَّمْسِ حَتَّى يَفْرَغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْخُطْبَةِ. فَقَالَ الرَّسُولُ ﷺ: «لَيْسَ هَذَا بِنَذِيرٍ إِنَّمَا التَّنْذِيرُ فِيمَا أَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ». وَقَالَ أَحْمَدُ: يَنْعَقِدُ. وَالتَّنْذِيرُ يُخَيِّرُ بَيْنَ الْوَفَاءِ وَبَيْنَ تَرْكِهِ وَتَلَزُّمِهِ الْكَفَّارَةَ إِذَا تَرَكَهُ. وَرَجَّحَ هَذَا صَاحِبُ الرُّوضَةِ الثَّنِيَّةِ فَقَالَ: التَّنْذِيرُ بِالْمَبَاحِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَسْمَى التَّنْذِيرِ، فَيَدْخُلُ تَحْتَ الْعُمُومَاتِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِلْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِهِ، وَيُوَيِّدُ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ: أَنَّ امْرَأَةً قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ إِذَا أَنْصَرَفْتُ مِنْ عَزْوَتِكَ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ عَلَى رَأْسِكَ بِالْدَّفْ، فَقَالَ لَهَا: «أَوْفِي بِنَذْرِكَ». وَضَرَبَ الدَّفُّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُبَاحًا فَهُوَ إِمَّا مَكْرُوهٌ أَوْ أَشَدُّ مِنَ الْمَكْرُوهِ، وَلَا يَكُونُ قَرِيبَةً أَبَدًا. فَإِنْ كَانَ مُبَاحًا فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى وَجوبِ الْوَفَاءِ بِالْمَبَاحِ، وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا فَالْإِذْنُ بِالْوَفَاءِ بِهِ يَدُلُّ عَلَى الْوَفَاءِ بِالْمَبَاحِ بِالْأُولَى.

التَّنْذِيرُ الْمَشْرُوطُ وَغَيْرُ الْمَشْرُوطِ: وَالتَّنْذِيرُ قَدْ يَكُونُ مَشْرُوطًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَشْرُوطٍ.

فَالْأَوَّلُ: هُوَ التَّزَامُ قَرِيبَةً عِنْدَ حَدُوثِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ مِثْلَ: إِنْ شَقَى اللَّهُ مَرْضِيَّيَّ فَعَلَيَّْ إِطْعَامُ ثَلَاثَةِ مَسَاكِينٍ، أَوْ إِنْ حَقَّقَ اللَّهُ أَمْلِي فِي كَذَا فَعَلَيَّْ كَذَا. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ عِنْدَ حَصُولِ الْمَطْلُوبِ.

وَالثَّانِي: التَّنْذِيرُ الْمَطْلُوقُ وَهُوَ أَنْ يَلْتَزِمَ إِبْتِدَاءً بِدُونِ تَعْلِيلٍ عَلَى شَيْءٍ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصْلِيَ رُكْعَتَيْنِ. فَهَذَا يَلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ لِدُخُولِهِ تَحْتَ قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ».

التَّنْذِيرُ لِلْأَمْوَاتِ: وَفِي كِتَابِ الْأَحْتِنَافِ: إِنَّ التَّنْذِيرَ الَّذِي يَقَعُ لِلْأَمْوَاتِ مِنْ أَكْثَرِ الْعُمَامِ. وَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَالشَّمْعِ وَالزَّيْتِ وَنَحْوِهَا إِلَى ضَرَائِحِ

الأولياء الكرام تقريباً إليهم كان يقول: يا سيدي فلان إن رُدَّ غائبي أو غوفي مريضي أو قضيت حاجتي فلك من التَّغِدِّ أو الطَّعَامِ أو الشَّمْعِ أو الزَّيْتِ كذا فهو بالإجماع باطلٌ وحرامٌ لوجوه منها:

١ - أنَّه نذرٌ لمخلوقٍ والتَّذَرُّ للمخلوق لا يجوزُ لأنه عبادةٌ وهي لا تكونُ إلَّا لِلَّهِ.

٢ - أن المنذور له ميتٌ والميت لا يَنَلِكُ.

٣ - أنه إن ظنَّ أن الميتَ يتصرَّفُ في الأمورِ دونَ اللّهِ تعالى فاعتقادهُ ذلك كفرٌ والعياذُ باللّهِ. اللّهُمَّ إلَّا إن قال: يَا اللّهُ إني نذرتُ لك إن شفيت مريضِي أو رددت غائبي أو قضيت حاجتي، أنْ أطعمَ الفقراءَ الذين يَبْأَسُ الوليُّ الفلانيُّ أو اشتري حُصراً لمسجِدٍ أو زَيْتاً لَوْقُوْدِهِ أو ذَرَاهِمَ لمن يقومُ بشعائِرِهِ إلى غير ذلك مما فيه نفعٌ للفقراء. والتَّذَرُّ لِلّهِ عَزَّ وَجَلَّ. وذكر الولي إنَّما هو محلٌّ لَصَرْفِ النَّذْرِ لِمُسْتَحِقِّهِ الْفَاطِنِينَ بِرَبَاتِلِهِ أَوْ مَسْجِدِهِ. فيجوزُ بهذا الاعتبار. ولا يَجُوزُ أن يصرفَ ذلكَ لغنيٍّ ولا لشريفٍ ولا لِإِدي مُنْصِبٍ أَوْ ذِي نَسَبٍ أَوْ عَلمٍ ما لَمْ يَكُنْ فقيراً. ولم يَثْبُتْ فِي الشَّرْعِ جَوَازُ الصَّرْفِ لِلْأَغْنِيَاءِ.

نذرُ العبادةِ بمكانٍ معينٍ: ولو نذرَ صلاةً أو صياماً أو قراءةً أو اعتكافاً في مكانٍ بعينه. فإنَّ كَانَ لِلْمَكَانِ الْمُتَعَيَّنِ مَزِيَّةٌ فِي الشَّرْعِ كَالصَّلَاةِ فِي الْمَسَاجِدِ الثَّلَاثَةِ، لَزِمَ الْوَفَاءُ بِهِ وَإِلَّا لَمْ يَتَعَيَّنْ بِالنَّذْرِ الَّذِي أَمَرَ اللّهُ بِالْوَفَاءِ بِهِ. وَقَالَتِ الشَّافِعِيَّةُ: إِذَا نَذَرَ إِنْسَانٌ التَّصَدَّقَ بِشَيْءٍ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ مُّعَيَّنٍ لَزِمَهُ ذَلِكَ وَفَاءً بِالتَّزَايِهِ وَلَوْ نَذَرَ صَوْماً فِي بَلَدٍ لَزِمَهُ الصَّوْمُ لِأَنَّهُ قَرِيبَةٌ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ مَكَانُ الصَّوْمِ فِي تِلْكَ الْبَلَدِ فَلَهُ الصَّوْمُ فِي غَيْرِهِ. وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةً فِي بَلَدٍ لَمْ يَتَعَيَّنْ لَهَا وَيَصْلِي فِي غَيْرِهَا لِأَنَّهَا لَا تَخْتَلِفُ بِأَخْتِلَافِ الْأَمَكِنَةِ إِلَّا الْمَسْجِدَ

الحرام أي الحرم كله ومسجد المدينة والمسجد الأقصى إذا نذر الصَّلَاة في أحد هذه المساجد فيتعينُ لِعَظَمِ فَضْلِهَا لقوله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ: «لَا تُشَدُّ الرُّحَالُ إِلَّا إِلَى ثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ: الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَمَسْجِدِي هَذَا وَالْمَسْجِدِ الْأَقْصَى».

واستدلوا بدليلٍ نقلي على تعيين مكانِ التَّصَدِّقِ بالتَّذْرِ، وهو ما روى عمرو بن شُعْبَةَ عن أبيهِ عن جَدِّهِ: «أَنَّ أَمْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَذْبَحَ كَذَا وَكَذَا لِمَكَانٍ يَذْبَحُ فِيهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. قَالَ: «لِيَصْمُمْ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «لِيُؤْتِيَ؟» قَالَتْ: لَا. قَالَ: «أَوْفِي بِتَلَوِّكَ».

وقال الأحناف مَنْ قَالَ «لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَصَلِّي رَكَعَتَيْنِ فِي مَوْضِعٍ كَذَا أَوْ أَتَصَدَّقَ عَلَى فَقْرَاءٍ بَلَدٍ كَذَا»، يجوزُ أدَاؤُهُ في غير ذلك المكان عند أبي حنيفة وصاحبيه لأنَّ المقصود من التَّذْرِ هو التَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وليس لذاتِ المكانِ دُخُلٌ فِي الْقَرْبَةِ. وإن نذر صلاة رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَأَدَّاهَا فِي مَكَانٍ أَقْلَ مِنْهُ شَرَفًا أَوْ فِيمَا لَا شَرَفَ لَهُ أَجْزَأُهُ عِنْدَهُمْ لأنَّ المقصود هو الْقَرْبَةُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ فِي أَيِّ مَكَانٍ.

التَّذْرُ لِشَيْخٍ مُعَيَّنٍ: وَمَنْ نَذَرَ لِشَيْخٍ مُعَيَّنٍ فَإِنْ كَانَ حَيًّا وَقَصَدَ التَّائِذُ الصَّدَقَةَ عَلَيْهِ لِقَرْبِهِ وَحَاجَتِهِ أَثْنَاءَ حَيَاتِهِ كَانَ ذَلِكَ التَّذْرُ صَحِيحًا وَهَذَا مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ الَّذِي حَبَّبَ فِيهِ الْإِسْلَامُ. وَلَوْ كَانَ مَيِّتًا وَقَصَدَ التَّائِذُ الْإِسْتِغَاثَةَ بِهِ وَطَلَبَ قَضَاءَ الْحَاجَاتِ مِنْهُ فَإِنْ هَذَا تَلَزَّزَتْ مَعْصِيَةٌ لَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ.

مَنْ نَذَرَ صَوْمًا وَعَجَزَ عَنْهُ: مَنْ نَذَرَ صَوْمًا مَشْرُوعًا وَعَجَزَ عَنِ الْوَفَاءِ بِهِ لِكِبَرِ سِنِّ أَوْ لَوْجُودِ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بَرْؤُهُ... كَانَ لَهُ أَنْ يُفْطِرَ وَيُكَفِّرَ كَفَارَةَ يَمِينٍ أَوْ يَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينًا. وَقِيلَ: يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا احتياطًا.

الحلف بالصدقة بالمال: من حلف بأن يتصدق بماله كله أو قال: مالي في سبيل الله. فهو من نذر اللجاج وفيه كفارة يمين وعليه الشافعي. وقال مالك: يخرج ثلث ماله. وقال أبو حنيفة: ينصرف ذلك إلى كل ما تجب فيه الزكاة من عينه من المال دون ما لا زكاة فيه من العقار والدواب ونحوها.

كفارة النذر: إذا حنث الناذر أو رجع عن نذره لزمته كفارة يمين. روى عقبه بن عامر أن النبي ﷺ قال: «كفارة النذر إذا لم يسلم كفارة يمين» رواه ابن ماجه والترمذي وقال: حسن صحيح غريب.

من مات وعليه نذر صيام: روى ابن ماجه أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت: إن أمي توفيت وعليها نذر صيام فتوفيت. قبل أن تقضيه، فقال: «ليضم عنها الولي».

البيع

التبكير في طلب الرزق: روى الترمذي عن صخر الغامدي أن النبي ﷺ قال: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»^(١). قال: وكان إذا بعث سرية أو جيشاً بعثهم أول النهار، وكان صخر رجلاً تاجراً، وكان إذا بعث تجارة بعث أول النهار فأثرى وكثر ماله.

الكسب الحلال: عن علي كرم الله وجهه أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى يحب أن يرى عبده يسعى في طلب الحلال». رواه الطبراني والديلمي. وعن مالك بن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

(١) البكور: السعي مبكراً أول النهار.

«طَلَبُ الْحَلَالِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ». رواه الطبراني. قال المنذري: وإسناده حسن إن شاء الله.

وعن رافع بن خديج أنه قيل: يا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ^(١) قَالَ: «عَمَلُ الْمَرْءِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ»^(٢). رواه أحمد والبخاري، ورواه الطبراني عن ابن عمر بسند رَوَاهُ ثِقَاتٌ.

وجوب العلم بأحكام البيع والشراء: يجب على كل من تصدَّى للكسب أن يكون عالماً بما يصحُّه ويفسده لتتق معاملته صحبة وتصرفاته بعيدة عن الفساد. فقد رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَطُوفُ بِالسُّوقِ وَيَضْرِبُ بَعْضَ التَّجَارِ بِالْذَرَّةِ وَيَقُولُ: لَا يَبِيعُ فِي سُوقِنَا إِلَّا مَنْ يَفْقَهُ. وَإِلَّا أَكَلَ الرِّبَا شَاءَ أَمْ أَبَى. وقد أهمل كثير من المسلمين الآن تعلم المعاملة وأغفلوا هذه الناحية وأصبحوا لَا يُتَالَوْنَ بِأَكْلِ الْحَرَامِ مَهْمَا زَادَ الرِّبْحُ وتضاعف الكسب وهذا خطأ كبير يجب أن يسعى في دزئه كل من يُزَاوِلُ التَّجَارَةَ لِيَتَمَيَّزَ لَهُ الْمَبَاحُ مِنَ الْمَحْظُورِ ويطيب له كسبه ويبعد عن الشُّبُهَاتِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «طَلَبُ الْعِلْمِ قَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ». فَلْيَتَنَّبَهُ لِهَذَا مِنْ يَرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ حَلَالاً وَيَكْسِبَ طَيِّباً وَيَفُوزَ بِثِقَةِ النَّاسِ وَرِضَى اللَّهِ، عَنِ النِّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْحَلَالُ»^(٣) بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ»^(٤) بَيِّنٌ، وَيَنْتَهِي أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ»^(٥). فَمَنْ تَرَكَ مَا يُشْتَبِهُ عَلَيْهِ مِنْ

(١) أَي أَحَلَّ وَأَبْرَكُ.

(٢) مَا خَلَا مِنَ الْحَرَامِ وَالْفُسْ. أَصُولُ التَّكَاسِبِ: الزَّرَاعَةُ، التَّجَارَةُ، وَالصَّنْعَةُ وَأَطْيَبُهَا مَا كَانَ بِعَمَلِ الْيَدِ. وَمَا يَكْسَبُ مِنَ الْغَنَائِمِ الَّتِي تُنْفَعُ بِالْجِهَادِ، وَقِيلَ التَّجَارَةُ.

(٣) الْحَلَالُ الْبَيِّنُ: هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعَ فَعَلَهُ.

(٤) الْحَرَامُ الْبَيِّنُ: هُوَ مَا طَلَبَ الشَّارِعَ تَرَكَهُ طَلِباً جَازِماً.

(٥) الْأُمُورُ الْمُشْتَبِهَةُ: هِيَ مَا تَعَارَضَتْ فِيهَا الْأَوَّلَةُ وَاخْتَلَفَ فِيهَا الْعُلَمَاءُ.

الْإِثْمَ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثَرُكَ وَمَنْ أَجْتَرَأَ عَلَى مَا يُشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَافِقَ مَا اسْتَبَانَ. وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ مِنْ يَزْنَعُ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَافِقَهُ. رواه البخاري ومسلم.

معنى البيع: البيعُ معناه لغةً مطلقُ المبادلة. ولفظُ البيع والشراء يطلقُ كلُّ منهما على ما يطلقُ عليه الآخرُ. فهما من ألفاظِ المشتركة بين المعاني المتضادة. ويُرادُ بالبيعِ شرعاً مبادلةُ مالٍ بمالٍ^(١) على سبيل التراضي. أو نقلُ مُلْكٍ^(٢) بِعَوَضٍ^(٣) على الوجهِ المأذونِ^(٤) فيه.

مشروعيته: البيعُ مشروعٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأمة. أما الكتابُ فيقولُ الله تعالى: ﴿وَأَمَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزَّوْأَ﴾^(٥). وأما السنةُ: فيقولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الْكَسْبِ عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٌ»^(٦). وقد أجمعتِ الأمةُ على جوازِ البيعِ والتعاملِ به من عهدِ رسولِ الله ﷺ إلى يَوْمِنَا هَذَا.

حكمته: شَرَعَ اللهُ الْبَيْعَ تَوْسِيعَةً مِنْهُ عَلَى عِبَادِهِ، فَإِنَّ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ ضَرُورَاتٍ مِنَ الْغِذَاءِ وَالْكِسَاءِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا غِنَى لِلْإِنْسَانِ عَنْهُ مَا دَامَ حَيًّا وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ وَخْذَهُ أَنْ يَوْفَرَهَا لِنَفْسِهِ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَى جَلْبِهَا مِنْ غَيْرِهِ. وَلَيْسَ ثَمَّةَ طَرِيقَةٍ أَكْمَلُ مِنَ الْمُبَادَلَةِ، فَيُعْطِي مَا عِنْدَهُ

(١) المالُ: كُلُّ مَا يُشْكُ وَيَنْفَعُ بِهِ وَسَيَّي مَالاً لِمِثْلِ الطَّيْلِ إِلَيْهِ.

(٢) اخْتِزَازٌ عَنْ مَا لَا يُمْلِكُ.

(٣) اخْتِزَازٌ عَنِ الْهَيَاتِ وَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَوْضًا.

(٤) اخْتِزَازٌ عَنِ الْبَيْعِ الْمَنْهِيِّ عَنْهَا.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٧٥.

(٦) الْبَيْعُ الْمَبْرُورُ: هُوَ الَّذِي لَا غَشَّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةَ.

مما يمكنهُ الاستغناء عنه بدل ما يأخذه من غيره مما هو في حاجةٍ إليه .

أثره: إذا تَمَّ عقد^(١) البيع واستوفى أركانهُ وشروطهُ ترتَّب عليه نقل ملكيةِ البائع للسلعةِ إلى المشتري ونقل ملكيةِ المشتري للثمن إلى البائع وحلَّ لكلٍّ منهما التصرف فيما انتقل ملكهُ إليه بكلِّ نوع من أنواع التصرف المشروع.

أركانهُ

وَيَتَعَقَّدُ بِالْإِيجَابِ^(٢) والقبول، وَيُسْتَثْنَى من ذلك الشيءُ الحَقِيرُ، فلا يلزِمُ فيه إيجابٌ وقبولٌ، وإنما يُكْتَفَى فيه بالمعاطاةِ، وَيُرْجَعُ في ذلك إلى العرفِ وما جَرَتْ به عاداتُ النَّاسِ غالباً. ولا يلزِمُ في الإيجابِ والقبولِ ألفاظٌ معينةٌ لأنَّ العبرةَ في العقودِ بالمقاصِدِ والمعاني لا بالألفاظِ والمباني. والعبْرَةُ في ذلك بالرَّضَى بالمبادلةِ^(٣) والدلالةِ على الأخذِ والإعطاء، أو أي قَرينةٍ دالَّةٍ عَلَى الرِّضَى ومُنْبِئَةٍ عن مَعْنَى التَّمَلُّكِ والتَّحْلِيلِ كَقَوْلِ الْبَائِعِ بَعْتُ أَوْ أَعْطَيْتُ أَوْ مَلَكْتُ، أَوْ هُوَ لَكَ، أَوْ هَاتِ الثَّمَنَ. وكَقَوْلِ الْمُشْتَرِي اشْتَرَيْتُ أَوْ أَخَذْتُ أَوْ قَبَلْتُ أَوْ رَضَيْتُ أَوْ خَذِ الثَّمَنَ.

شروطُ الصَّيْقَةِ: وَيُسْتَرْطُ في الإيجابِ والقبولِ، وهما صيغةُ العقدِ:

(١) التَّقَدُّ: معناه الرِّبْطُ والاتِّفَاقُ.

(٢) الْبَيْعُ وغيره من المعاملاتِ بين العبادِ أمورٌ مبنيةٌ على الرِّضَى النَّفْسِيِّ. ولهذا لا يعلمُ لِحَفَافَتِهِ فَأَتَانَا الشَّارِعُ الْقَوْلَ الْمَعْرِعَ عما في النَّفْسِ من رِضَى تَقَاتِهِ، وَنَاطَ به الْأَحْكَامَ. وَالْإِيجَابُ ما صَدَرَ أَوَّلًا من أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ. وَالْقَبُولُ ما صَدَرَ ثَانِيًا ولا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ هُوَ الْبَائِعُ وَالْقَابِلُ هُوَ الْمُشْتَرِي أَوْ يَكُونَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ. فَيَكُونُ الْمَوْجِبُ هُوَ الْمُشْتَرِي وَالْقَابِلُ هُوَ الْبَائِعُ.

(٣) سَيَأْتِي حَكْمُ بَيْعِ الْمُكْرَوِ.

أولاً: أن يتصل كلُّ منهما بالآخر في المجلس دون أن يحدث بينهما فاصلٌ مُضِرٌّ.

ثانياً: وأن يتوافق الإيجاب والقبول فيما يجب التراضي عليه من مبيع و ثمن، فلو اختلفا لم ينعقد البيع. فلو قال البائع: بعثك هذا الثوب بخمسة جُنتَهات. فقال المشتري: قبلته بأربعة فإن البيع لا ينعقد بينهما لاختلاف الإيجاب عن القبول.

ثالثاً: وأن يكونا بلفظ الماضي مثل أن يقول البائع: بعث، ويقول المشتري: قبلت. أو بلفظ المضارع إن أُريدَ به الحال. مثل أبيع وأشتري مع إرادة الحال، فإذا أرادَ به المستقبل أو دخلَ عليه ما يحضُّه للمستقبل كالسين وسوف ونحوهما كان ذلك وعداً بالعقد. والوعد بالعقد لا يعتبر عقداً شرعياً. ولهذا لا يصح العقد.

العقد بالكتابة: وكما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول ينعقد بالكتابة بشرط أن يكون كلٌّ من المتعاقدين بعيداً عن الآخر، أو يكون العاقد بالكتابة أحرَسَ لا يستطيع الكلام. فإن كانا في مجلس واحد، وليس هناك عذرٌ يمنع من الكلام فلا ينعقد بالكتابة لأنه لا يعدل عن الكلام، وهو أظهر أنواع الدلالات، إلى غيره، إلا حينما يوجد سبب حقيقي يقتضي العدول عن الألفاظ إلى غيرها. ويشترط لتمام العقد أن يقبل من كتب إليه في مجلس قراءة الخطاب.

عقد بواسطة رسول: وكما ينعقد بالألفاظ والكتابة ينعقد بواسطة رسول من أحد المتعاقدين إلى الآخر بشرط أن يقبل المرسل إليه عقب الإخبار. ومتى حصل القبول في هاتين الصورتين تم العقد، ولا يتوقف على علم الموجب بالقبول.

عقد الآخرس: وكذلك ينعقد بالإشارة المعروفة من الآخرس لأن إشارته المعبرة عما في نفسه كالنطق باللسان سواء بسواء. ويجوز للآخرس أن يعقد بالكتابة بدلاً عن الإشارة إذا كان يعرف الكتابة. وما اشترطه بعض الفقهاء من التزام ألفاظ معينة لم يجرى بما قالوا: كتاب ولا سئة.

شروط البيع

لا بد من أن يتوفر في البيع شروط حتى يقع صحيحاً وهذه الشروط: منها ما يتصل بالعقد، ومنها ما يتصل بالمعقود عليه أو محل التعاقد، أي المال المقصود نقله من أحد العاقدين إلى الآخر ثمناً أو مئماً، أي مبيعاً^(١).

شروط العاقد: أما العاقد فيشترط فيه العقل والتمييز فلا يصح عقد المجنون ولا السكران ولا الصبي غير المميز. فإذا كان المجنون يفيق أحياناً ويعجن أحياناً كان ما عقده عند الإفاقة صحيحاً وما عقده حال الجنون غير صحيح. والصبي المميز عقده صحيح ويتوقف على إذن الولي فإن أجازة كان معتداً به شرعاً.

شروط المعقود عليه: وأما المعقود عليه فيشترط فيه سة شروط:

١ - طهارة العين.

٢ - الانتفاع به.

(١) الثمن: ما لا يطل العقد بتلوه ويصح إبداله والتصرف فيه قبل القبض وهو المتصل بالياء في القالب. المبيع: هو ما لا يطل العقد بتلوه واستحقاقه، وبفسخ معيه ولا يدل إذ يصير بيع ما ليس عنده.

٣ - ملكية العاقد له.

٤ - القدرة على تسليمه.

٥ - العلم به.

٦ - كون المبيع مقبوضاً.

وتفصيل ذلك فيما يأتي:

الأول: أن يكون طاهر العين، لإحدى جابر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ». فقيل: يا رسول الله: أَرَأَيْتَ سُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّنُّ وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيُسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ. فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ». والضمير يعود إلى البيع بدليل أن البيع هو الذي نَعَاهُ الرَّسُولُ عَلَى الْيَهُودِيِّ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ وَعَلَى هَذَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِشَحْمِ الْمَيْتَةِ بِغَيْرِ الْبَيْعِ فَيَدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيُسْتَصْبَأُ بِهَا وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكُونُ أَكْلًا أَوْ يَدْخُلُ فِي بَدَنِ الْآدَمِيِّ.

قال ابن القيم في أعلام الموقعين في قوله ﷺ: «حَرَامٌ» قَوْلَانِ: (أحدهما): إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ حَرَامٌ. (والثاني): إِنَّ الْبَيْعَ حَرَامٌ. وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي يَشْتَرِيهِ لِذَلِكَ. والقولانِ مَبْنِيَانِ عَلَى أَنَّ السُّؤَالَ: هَلْ وَقَعَ عَنِ الْبَيْعِ لِهَذَا الْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ أَوْ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ؟ والأولُ اخْتَارَهُ شَيْخُنَا. وهو الْأَظْهَرُ. لِأَنَّهُ لَمْ يُخَيَّرْهُمْ أَوَّلًا عَنْ تَحْرِيمِ هَذَا الْإِنْتِفَاعِ حَتَّى يَذْكُرُوا لَهُ حَاجَتَهُمْ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرَهُمْ عَنْ تَحْرِيمِ الْبَيْعِ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ يَبِيعُونَهُ لِهَذَا الْإِنْتِفَاعِ. فَلَمْ يُرَخِّصْ لَهُمْ فِي الْبَيْعِ وَلَمْ يَنْهَهُمْ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ الْمَذْكُورِ، وَلَا تَلَزَمَ بَيْنَ عِلْمِ جَوَازِ الْبَيْعِ وَحُلِّ الْمَنْفَعَةِ، اهـ.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ

شُحْمُهَا جَمَلُوهُ^(١) ثُمَّ بَاعُوهُ وَآكَلُوا ثَمَنَهُ. وَالْعِلَّةُ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الثَّلَاثَةِ الْأُولَى. هِيَ النَّجَاسَةُ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ^(٢) فَيَتَعَدَّى ذَلِكَ إِلَى كُلِّ نَجَسٍ. وَاسْتثنَى الْأَحْنَفُ وَالظَّاهِرِيُّ كُلَّ مَا فِيهِ مَنْعَةٌ تَحِلُّ شَرْعاً فَجُوزُوا بَيْعَهُ، فَقَالُوا: يَجُوزُ بَيْعُ الْأَرْوَاثِ وَالْأَرْبَالِ النَّجِسَةِ الَّتِي تَدْعُو الضَّرُورَةَ إِلَى اسْتِعْمَالِهَا فِي الْبَسَاتِينِ، وَيُتَّقَعُ بِهَا وَقُوداً وَسَمَاداً.

وَكَذَلِكَ يَجُوزُ بَيْعُ كُلِّ نَجَسٍ يُتَّقَعُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ، كَالزَّيْتِ النَّجَسِ يُسْتَصْبَحُ بِهِ وَيُطْلَى بِهِ. وَالصَّبْغُ يَنْجَسُ فَيُبَاعُ لِيُصْبَغَ بِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مَا دَامَ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ فِي غَيْرِ الْأَكْلِ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ أَنَّ ابْنَ عَمْرٍو سُئِلَ عَنْ زَيْتٍ وَقَعَتْ فِيهِ فَارَةٌ فَقَالَ: «اسْتَصْبَحُوا بِهِ وَافْعَلُوا بِهِ أَفْعَلَكُمْ». وَمَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَاةٍ لَمِيمُوَّةٍ فَوَجَدَهَا مَيْتَةً فَقَالَ: «هَلَا أَخَذْتُمْ إِبَاهِبَهَا فَلَبِغْتُمُوهُ وَلَتَفْتَنْتُمْ بِهِ؟» فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مَيْتَةٌ. فَقَالَ: «إِنَّمَا حُرِّمَ آكَلُهَا». وَمَعْنَى هَذَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ الْأَكْلِ. وَمَا دَامَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا جَائِزاً فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهَا مَا دَامَ الْقَصْدُ بِالْبَيْعِ الْمَنْفَعَةِ الْمُبَاحَةِ^(٣).

(١) جملوه: أي أَكْبَاهُوهُ.

(٢) يُرَاجَعُ التَّحْقِيقُ فِي نَجَاسَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَجْلَدِ الْأَوَّلِ مِنْ فَوَائِدِ السَّنَةِ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَحْرِيمَ بَيْعِهَا لِأَنَّهَا تَسْلُبُ الْإِنْسَانَ أَعْظَمَ مَوَاهِبِ اللَّهِ لَهُ وَهُوَ الْعَقْلُ، فَضْلاً عَنْ أَضْرَارِهَا الْأُخْرَى الَّتِي أَشْرَأْنَا إِلَيْهَا فِي الْمَجْلَدِ الثَّانِي. وَأَمَّا الْخَزْنِيرُ فَمَعَ كَوْنُهُ نَجَساً، إِلَّا أَنَّهُ بِهِ مَكْرُوبَاتٌ ضَارَةٌ لَا تَمُوتُ بِالْغَلِيٍّ وَهُوَ يَحْمِلُ الدَّوْدَةَ الشَّرِيطِيَّةَ الَّتِي تَمْتَصُّ الْغَذَاءَ النَّافِعَ مِنْ جِسْمِ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا تَحْرِيمُ بَيْعِ الْمَيْتَةِ فَلِأَنَّهَا غَالِباً مَا يَكُونُ مَوْتُهَا نَتِيجَةً لِمَرَضٍ يَكُونُ تَعَاطُفُهَا مُضْهِراً بِالصَّحَّةِ فَضْلاً عَنْ كَوْنِهَا مَعَ تَعَاطُفِ النَّفْسِ. وَمَا يَمُوتُ فَجَاءَ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ فَإِنَّ الْفَسَادَ يَتَسَارِعُ إِلَيْهِ لِاحْتِبَاسِ الدَّمِ فِيهِ. وَالدَّمُ أَصْلَحُ بَيْتٍ لِنَمُوِّ الميكروباتِ بِهِ الَّتِي قَدْ لَا تَمُوتُ بِالْغَلِيٍّ. وَلِذَلِكَ حُرِّمَ الدَّمُ الْمَسْفُوحُ أَكْلَهُ وَبَيْعُهُ لِنَفْسِ الْأَسْبَابِ.

(٣) وَأَجَابُوا عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بِأَنَّ النَّهْيَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ يَوْمَ أَنْ كَانُوا قَرِيبِي الْعَهْدِ بِامْتِنَاعِ أَكْلِهَا. فَلَمَّا تَمَكَّنَ الْإِسْلَامُ فِي نَفْسِهِمْ أَبَاحَ لَهُمُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا فِي غَيْرِ الْأَكْلِ.

الثاني: أن يكون متنعماً به فلا يجوز بيع الحشرات ولا الحية والفأرة إلا إذا كان يُنتفع بها. ويجوز بيع الهرة والتحل وبيع الفهد والأسد وما يصلح للصيد أو يتنعج بجلده. ويجوز بيع الفيل للحمل، ويجوز بيع البعائم والطاؤوس والطيور المليحة الصورية، وإن كانت لا تؤكل، فإن التفرج بأصواتها والتغتر إليها غرض مقصود مباح.

ولما لا يجوز بيع الكلب لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك وهذا في غير الكلب المعلم. وما يجوز اقتناؤه ككلب الحراسة وكلب الزرع، فقد قال أبو حنيفة بجواز بيعه. وقال عطاء والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد دون غيره لنهي رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد. رواه النسائي عن جابر. قال الحافظ: ورجال إسناده ثقات. وهل تجب القيمة على مؤلفه؟ قال الشوكاني: فمن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب. ومن قال بجوازه قال بالوجوب. ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة. وروي عن مالك أنه لا يجوز بيعه وتجب القيمة. وروي عنه أن بيعه مكروه فقط. وقال أبو حنيفة: يجوز بيعه ويضمن مؤلفه.

بيع آلات الغناء: ويدخل في هذا الباب بيع آلات الغناء. فإن الغناء في مواضعه جائز، والذي يقصد به فائدة مباحة حلال وسماعه مباح، وبهذا يكون منفعة شرعية يجوز بيع آلتها وشرائها لأنها متقومة. ومثال الغناء الحلال:

١ - تغني النساء لأطفالهن وتسليةهن.

٢ - تغني أصحاب الأعمال وأرباب الجهن أثناء العمل للتخفيف عن متاعبهم والتعاون بينهم.

٣ - والتغني في الفرح إشهاراً به.

٤ - والتغني في الأعياد إظهاراً للسرور.

٥ - والتغني للتنشيط للجهد. وهكذا في كل عمل طاعة حتى تنشط النفس وتنهض بعملها. والغناء ما هو إلا كلام حسن حسنة قبيح، فإذا عرض له ما يخرجُه عن دائرة الحلال كأن يهيج الشهوة أو يدعو إلى فسق أو ينه إلى الشر أو اتَّخَذَ ملهًا عن الطاعات، كانَ غيرَ حلالٍ. فهو حلالٌ في ذاتِهِ وأما عرض ما يخرجُه عن دائرة الحلال.

وعلى هذا تحملُ أحاديثُ التَّهْيِ عنه. والدليلُ على حَلْو:

١ - ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة رضي الله عنها: أنَّ أبا بكرٍ دخلَ عليها وعندها جاريَتانِ تُغَنِّيانِ وتضربانِ بالدَّف، ورسولُ الله ﷺ مُسَجًى بِثَوْبِهِ، فانتهرهما أبو بكرٍ، فكشفَ رسولُ الله ﷺ وجهَهُ وقال: «دَعَهُمَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَإِنَّهَا أَبَامُ حَبِيبٍ».

٢ - ما رواه الإمام أحمد والترمذي بإسنادٍ صحيحٍ: أنَّ رسولَ الله ﷺ خرجَ في بعض مغازيه، فلما انصرفَ جاءتهُ جاريةٌ سوداءُ فقالت: يا رسولَ الله ﷺ إني كنتُ نَذَرْتُ إنْ رَدَّكَ اللهُ سَالِمًا أَنْ أَضْرِبَ بَيْنَ يَدَيْكَ بِالْدَّفِّ وَاتَّغَنَّى، قال: «إِنْ كُنْتَ نَلَرْتَ فَأَضْرِبِي» فجمَعَتِ تَضْرِبُ.

٣ - ما صحَّ عن جماعةٍ كثيرينَ من الصَّحابةِ والتَّابعينَ أنَّهم كانوا يسمُّونَ الغناءَ والضربَ على المعازِفِ. فمن الصحابةِ: عبدُ الله بنُ الزُّبَيْرِ، عبدُ الله بنُ جَعْفَرٍ وغيرهما. ومن التابعينَ: عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ، شَرِيحُ القَاضِي، وعَبْدُ العَزِيزِ بنُ مسلمَةَ مُقَنِّي المدينة وغيرهم.

الثالث: أن يكونَ المتصرفُ فيه مملوكًا للتعاقد، أو مأذونًا فيه من

جهة المالك، فإن وقع البيع أو الشراء قبل إذنه، فإن هذا يعتبر من تصرفات الفضولي.

بيع الفضولي: والفضولي هو الذي يعقد لغيره دون إذنه، كأن يبيع الزوج ما تملكه الزوجة دون إذنها، أو يشتري لها ملكاً دون إذنها له بالشراء. ومثل أن يبيع إنسان ملكاً لغيره وهو غائب. أو يشتري دون إذن منه كما يحدث عادة. وعقد الفضولي يُعتبر عقداً صحيحاً إلا أن لزومه يتوقف على إجازة المالك أو وليه^(١) فإن أجازته نفذ، وإن لم يُجزه بطل. ودليل ذلك ما رواه البخاري عن عروة البارقي أنه قال: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِدِينَارٍ لَأَشْتَرِيَ لَهُ بِهِ شَاةً، فَأَشْتَرَيْتُ لَهُ بِهِ شَاتَيْنِ. بَعَثَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ وَجِئْتُهُ بِدِينَارٍ وَشَاةٍ، فَقَالَ لِي: «بَارَكَ اللَّهُ فِي صَفَقَتِكَ».

وروى أبو داود والترمذي عن حكيم بن حزام أن النبي ﷺ بَعَثَهُ لِيَشْتَرِيَ لَهُ أَصْحَبَةً بِدِينَارٍ، فَأَشْتَرَيْتُ أَصْحَبَةً فَأَرَبِعَ فِيهَا دِينَاراً فَبَاعَهَا بِدِينَارَيْنِ، ثُمَّ اشْتَرَيْتُ شَاةً أُخْرَى مَكَانَهَا بِدِينَارٍ، وَجَاءَ بِهَا وَبِالدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: «بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي صَفَقَتِكَ».

ففي الحديث الأول: أَنَّ عُرْوَةَ اشْتَرَى الشَّاةَ الثَّانِيَةَ وَبَاعَهَا دُونَ إِذْنِ مَالِكِهَا وَهُوَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهِ وَأَخْبَرَهُ أَقْرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى صَحَّةِ شَرَاءِ الشَّاةِ الثَّانِيَةِ وَبَيْعِهِ إِيَّاهَا. وهذا دليل على صحّة بيع الإنسان مَلَكاً غَيْرِهِ وَشِرَائِهِ لَهُ دُونَ إِذْنِهِ. وَإِنَّمَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الإِذْنِ مَخَافَةَ أَنْ يُلْحَقَهُ مِنْ هَذَا التَّصَرُّفِ ضَرَرٌ.

وفي الحديث الثاني: أَنَّ حَكِيمًا بَاعَ الشَّاةَ بَعْدَمَا اشْتَرَاهَا وَأَصْبَحَتْ

(١) هذا مذهب المالكية وإسحاق بن راهويه وإحدى الروايتين عند الشافعية والحنابلة.

مَمْلُوكَةً لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ اشْتَرَى لَهُ الشَّاةُ الثَّانِيَةَ وَلَمْ يَسْتَأْذِنْهُ، وَقَدْ أَقْرَهُ
الرُّسُولُ ﷺ عَلَى تَصْرِفِهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يُضْحِيَ بِالشَّاةِ الَّتِي آتَاهُ بِهَا وَدَعَا لَهُ،
فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ بَيْعَهُ الشَّاةِ الْأُولَى وَشِرَاءَهُ الثَّانِيَةَ صَحِيحٌ. وَلَوْ لَمْ يَكُنْ
صَحِيحاً لَأَنْكَرَهُ عَلَيْهِ وَأَمَرَهُ بِرَدِّ صَفَقَتِهِ.

الرَّابِعُ: أَنْ يَكُونَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مَقْدُوراً عَلَى تَسْلِيمِهِ شَرعاً وَجِساً. فَمَا
لَا يَقْدِرُ عَلَى تَسْلِيمِهِ جِساً لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ كَالسَّمَكِ فِي الْمَاءِ. وَقَدْ رَوَى
أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ
غُرُورٌ». وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ مَرْفُوعاً إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ رَوَى
النَّهْيُ عَنْ ضَرِيَةِ الْغَائِصِ، وَالْمُرَادُ بِهِ أَنْ يَقُولَ: مَنْ يَتَعَادُ الْغَوْصَ فِي الْبَحْرِ
لِغَيْرِهِ، مَا أَخْرَجَتْهُ فِي هَذِهِ الْغَوْصَةِ فَهُوَ لَكَ بِكَذَا مِنَ الثَّمَنِ. وَمِثْلُهُ الْجَيْنُ
فِي بَطْنِ أُمٍّ.

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا بَيْعُ الطَّيْرِ الْمُنْفَلَتِ الَّذِي لَا يَتَعَادُ رُجُوعَهُ إِلَى مَحَلِّهِ،
فَإِنْ أَتَعَادَ الطَّائِرُ رُجُوعَهُ إِلَى مَحَلِّهِ وَلَوْ لَيْلًا لَمْ يَصِحَّ أَيْضاً عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ
إِلَّا النَّحْلُ^(١) لِأَنَّ الرُّسُولَ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ الْإِنْسَانُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ. وَيَصِحُّ
عِنْدَ الْأَحَنَافِ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى تَسْلِيمِهِ إِلَّا النَّحْلُ.

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَسَبُ الْفَخْلِ، وَهُوَ مَأْوُهُ، وَالْفَخْلُ الذَّكَرُ مِنْ
كُلِّ حَيَوَانٍ قَرَساً، أَوْ جَمَلًا، أَوْ تَيْسًا، وَقَدْ نَهَى عَنْهُ الرُّسُولُ ﷺ، كَمَا رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ وَلَا مَعْلُومٍ وَلَا مَقْدُورٍ عَلَى تَسْلِيمِهِ. وَقَدْ
ذَهَبَ الْجُمْهُورُ إِلَى تَحْرِيمِهِ بَيْعاً وَاجَارَةً وَلَا بَأْسَ بِالْكَرَامَةِ. وَهِيَ مَا يُعْطَى

(١) يَرَى الْأَثَمَةُ الثَّلَاثَةُ جَوَائِزَ بَيْعِ دَوْدَ الْغَزَّ وَالنَّحْلِ مُنْفَرِدَةً عَنِ الْخَلِيلِ إِذَا كَانَتْ مُحْبُوسَةً
فِي بَيْوتِهَا وَرَأَاهَا الْمُتَبَايِعَانِ خِلَافاً لِأَبِي حَنِيفَةَ.

على عسب الفحل من غير اشتراط شيء عليه. وقيل: يجوز إجارة الفحل للضراب مدة معلومة وبه قال الحسن وابن سيرين. وهو مروي عن مالك ووجه للشافعية والحنابلة.

وكذلك بيع اللبن في الصرع، أي قبل انفصاله لما فيه من الغرور والجهالة. قال الشوكاني: إلا أن يبيع منه كيلاً نحو أن يقول: بعث منك صاعاً من حليب بقرتي. فإن الحديث يدل على جوازه لارتفاع الغرر والجهالة. ويستثنى أيضاً لبن الظئر فيجوز بيعه لموضع الحاجة. وكذا لا يجوز بيع الصوف على ظهر الحيوان فإنه يتعذر تسليمه لاختلاط غير المبيع بالمبيع.

فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يباع تمر حتى يطعم أو صوف على ظهر»^(١) أو لبن في صرع أو سمن في اللبن» رواه الدارقطني. والمعجوز عن تسليمه شرعاً كالمرهون والموقوف فلا ينعقد بيعهما. ويلحق بهذا التفريق بالبيع بين البهيمة ولبنها لنهي الرسول ﷺ عن تغذية الحيوان. ويرى بعض العلماء جواز ذلك قياساً على الذبح، وهو الأول.

وأما بيع الدين: فقد ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز بيع الدين ممن عليه الدين (أي المدين). وأما بيعه إلى غير المدين، فقد ذهب الأحناف والحنابلة والظاهرية إلى عدم صحته لأن البائع لا يقدر على التسليم. ولو شرط التسليم على المدين فإنه لا يصح أيضاً. لأن شرط التسليم على غير

(١) أما بيع الصوف على الظهر بشرط الجز، فقد أجازته الحنابلة في رواية عندهم لأنه معلوم، ويمكن تسليمه.

البائع فيكون شرطاً فاسداً يفسد به البيع.

الخامس: أن يكون كلٌّ من المبيع والثمن معلوماً. فإذا كانا مجهولين أو كان أحدهما مجهولاً فإنَّ البيع لا يصحُّ لما فيه من غرر. والعلم بالمبيع يُكتفى فيه بالمشاهدة في المعين ولو لم يُعلم قدره كما في بيع الجزاف. أما ما كان في الذمة فلا بدُّ من معرفة قدره وصفته بالنسبة للمتعاقدين. والثمن يجب أن يكون معلوم الصفة والقدر والأجل. أما بيع ما غاب عن مجلس العقد، وبيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر، وبيع الجزاف، فلكل واحد من هذه البيوع أحكام نذكرها فيما يلي:

بيع ما غاب عن مجلس التعاقد: يجوز بيع ما غاب عن مجلس العقد بشرط أن يوصف وصفاً يؤدي إلى العلم به. ثم إنَّ ظهر موافقاً للوصف لزم البيع وإنَّ ظهر مخالفاً ثبت لَمَن لَمْ يره من المتعاقدين الخيار في إمضاء العقد أو ردّه، يستوي في ذلك البائع والمشتري. روى البخاري وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: يَبْتَ من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له بخيبر. وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «مَنْ اشْتَرَى شَيْئاً لَمْ يَرَهُ فَلَهُ الْخِيَارُ إِذَا رَأَاهُ». أخرجه الدارقطني والبيهقي^(١).

بيع ما في رؤيته مشقة أو ضرر: وكذا يجوز بيع المغيبات إذا وصفت أو علمت أوصافها بالعادة والعرف. وذلك كالأطعمة المحفوظة والأدوية المعبأة في القوارير وأنابيب الأكسوجين وصفائح البنزين والغاز ونحو ذلك مما لا يُفتح إلا عند الاستعمال لما يترتب على فتحه من ضرر أو مشقة.

(١) وفي إسناده عمر بن إبراهيم الكردي وهو ضعيف.

ويدخل في هذا الباب ما عُيِّنَتْ ثِمَارُهُ في باطن الأرض مثل الجزر واللفت والبطاطس والقلقاس والبصل وما كان من هذا القبيل. فإن هذه لا يمكن بيعها بإخراج المبيع دُقْعَةً وَاحِدَةً لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَشَقَّةِ عَلَى أربابها ولا يمكن بيعها شيئاً فشيئاً لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْحَرْجِ وَالْعُسْرِ وربما أُدْئِيَ ذَلِكَ إِلَى فساد الأموال أو تعطيلها. وإنَّما تُبَاعُ عادةً بواسطة التَّعاقِدِ عَلَى الْحَقُولِ الْوَاسِعَةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ بَيْعُ مَا فِيهَا مِنَ الزَّرْعِ الْمَغْيِيَةِ إِلَّا عَلَى حَالِهَا. وإذا ظَهَرَ أَنَّ الْمَبِيعَ يَخْتَلِفُ عَنْ أَمْثَالِهِ اخْتِلَافاً فَاجِشاً وَيُقَرَّعُ الضَّرَرُ بِأَحَدِ الْمُتَعَاقِدِينَ ثَبِتَ الْخِيَارُ فَإِنْ شَاءَ امْتِصَّاهُ وَإِنْ شَاءَ قَسَخَهُ كَمَا فِي صُورَةٍ مَا إِذَا اشْتَرَى بَيْضاً فَوَجَدَهُ فَاسِداً فَلَهُ الْخِيَارُ فِي إِمْسَاكِهِ أَوْ رَدِّهِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ عَنْهُ^(١).

بيع الجُزْأَيِ: الجُزْأَيِ: هو الَّذِي لَا يُعْلَمُ قَدْرُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ. وهذا النوع من البيع كان مُتَعَارِفاً عَلَيْهِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَدْ كَانَ الْمُتَبَايِعَانِ يَعْقِدَانِ الْعَقْدَ عَلَى سُلْعَةٍ مُشَاهِدَةً لَا يُعْلَمُ مِقْدَارُهَا إِلَّا بِالْحَزَرِ وَالتَّخْمِينِ مِنَ الْخَبَرِ وَأَهْلِ الْمَعْرِفَةِ الَّذِينَ يُعْهَدُ فِيهِمْ صَحَّةُ التَّقْدِيرِ فَقَلْماً يُخَوِّلُونُ فِيهِ. وَلَوْ قُدِّرَ أَنَّ ثَمَّةَ غُرْراً فَإِنَّهُ يَكُونُ يَسِيراً يُتَسَامَحُ فِيهِ عَادَةً لِغِلَّتِهِ.

قال ابنُ عمر رضي الله عنه: كانوا يَتَبَايَعُونَ الطَّعَامَ جُزْأَيَاً بِأَعْلَى السُّوقِ فَتَنَاهُمُ الرُّسُولُ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ. فَالرُّسُولُ أَقْرَهُمْ عَلَى بَيْعِ الْجُزْأَيِ وَنَهَى عَنِ الْبَيْعِ قَبْلَ النَّقْلِ فَقَطَّ. قال ابنُ قدامة: يجوزُ بَيْعُ

(١) هذا مذهبُ المالكية وهو الَّذِي رَجَّحَهُ ابْنُ الْقَيِّمِ فِي أَعْلَامِ الْمُتَوَقِّعِينَ. ومذهبُ الجمهور بطلانُ الْبَيْعِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْغَرَرِ وَالْجَهَالَةِ الْمُنْهِي عَنْهَا. وَالْأَحَنَفُ جَوَّزُوا الْبَيْعَ وَاثْبَتُوا الْخِيَارَ عِنْدَ الرُّؤْيَةِ.

الصبرة جُزأفاً لا نعلم فيه خلافاً، إذا جهلَ البائع والمشتري قُدْرهما.

السَّادِسُ: أن يكون المبيع مقبوضاً إن كان قد استفاده بمعاوضة. وفي هذا تفصيلٌ نذكره فيما يلي: يجوزُ بيعُ الميراثِ والوصيةِ والوديعةِ وما لم يكن المُلْكُ حاصلاً فيه بمعاوضةٍ قَبْلَ القَبْضِ وبعده. وكذلك يجوزُ لِمَنْ اشْتَرَى شيئاً أن يبيعه أو يهبه أن يتصرفَ فيه التصرفاتِ المشروعة بعد قبضه. أما إذا لم يكن قبْضه فإنه يصح له التصرفُ فيه بكلِّ نوعٍ من أنواعِ التصرفاتِ المشروعةِ ما عدا التصرف بالبيع. أما صحَّةُ التصرفِ فيما عدا البيعِ فلأن المشتري مَلِكُ المبيعِ بِمَجَرَّدِ العقدِ، ومن حَقِّه أن يتصرفَ في ملكه كما يشاء. قال ابنُ عمر: مَضَتْ السَّنةُ أنَّ ما أَذْرَكَته الصَّفْقَةُ حَباً مجموعاً فهو من مالِ المُشتري. رواه البخاري.

أما التصرفُ بالبيع قبل القبضِ فإنه لا يجوزُ، إذ يُحْتَمَلُ أن يكون هلك عندَ البائعِ الأولِ فيكونُ بيعُ غرر، وبيعُ الغرر غيرُ صحيحٍ سواء أكان عقاراً^(١) أم منقولاً، وسواء أكان مقلداً أم جُزأفاً. لما رواه أحمدُ والبيهقيُّ وابنُ حبانٍ بإسنادٍ حسنٍ أن حَكِيمَ بنَ حزام قال: يا رسولَ اللَّهِ إني أَشْتَرِي بِيُوعاً فما يَحِلُّ لي منها وما يَحْرُمُ؟ قال: «إِذَا اشْتَرَيْتَ شَيْئاً فَلَا نَبْغُهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ».

وروى البخاري ومسلم: أن النَّاسَ كانوا يُضْرِبُونَ على عهدِ رسولِ اللَّهِ ﷺ إذا اشْتَرَوْا طعاماً جُزأفاً أن يبيعوه في مكانه حتَّى يؤوه إلى رحالهم. ويُسْتَنْتَى من هذه القاعدةِ جوازُ بيعِ أحدِ الثَّقَدَيْنِ بِالْآخَرِ قَبْلَ القبضِ. فقد سألَ ابنُ عمرَ الرُّسُولَ ﷺ عن بيعِ الإبلِ بالدنانيرِ وأخذِ

(١) مثلُ الأرضِ والمنازلِ والحدائقِ والشجرِ.

الدراهم بدلاً منها فأذن له.

معنى القبض: والقبض في العقار يكون بالتخلية بينه وبين من انتقل ملكه إليه على وجوه يتمكن معه من الانتفاع به فيما يقصد منه كزرع الأرض وسكنى المنزل والاستغلال بالشجر أو جني ثماره ونحو ذلك. والقبض فيما يمكن نقله كالطعام والثياب والحيوان ونحو ذلك يكون على النحو الآتي:

أولاً: باستيفاء القدر كيلاً أو وزناً إن كان مقدراً.

ثانياً: بنقله من مكانه إن كان جزافاً.

ثالثاً: يرجع إلى العرف فيما عدا ذلك. والدليل على أن القبض في المنقول يكون باستيفاء القدر، ما رواه البخاري أن النبي ﷺ قال لعثمان بن عفان رضي الله عنه: «إذا سميت الكيل فكيل». فهذا دليل على وجوب الاكتيال عند اشتراط التقدير بالكيل ومثله الوزن لاشتراكهما في أن كلاهما معيار لتقدير الأشياء فوجب أن يكون كل شيء يملك مقدراً يجري القبض فيه باستيفاء قدره سواء أكان طعاماً أم كان غير طعام.

ودليل وجوب النقل من مكانه ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: «كُنَّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ جُزْأً فَنَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى نَنْقُلَهُ مِنْ مَكَانِهِ». وليس هذا خاصاً بالطعام بل يشمل الطعام وغيره كالقطن والكثان وأمثالهما إذا بيعت جزأً لأنه لا فرق بينهما. أمّا ما عدا هذا مما لم يرد فيه نص فيرجع فيه إلى عرف الناس وما جرى عليه التعامل بينهم. وبهذا نكون قد أخذنا بالنص ورجعنا إلى العرف فيما لا نص فيه.

حكمته: وحكمة النهي عن بيع السلع قبل قبضها زيادة على ما تقدم، أن البائع إذا باعها ولم يقبضها المشتري فإنها تبقى في ضمانه، فإذا هلكت كانت خسارتها عليه دون المشتري. فإذا باعها المشتري في هذه الحال وربح فيها كان رابحاً لشيء لم يتحمل فيه تبعة الخسارة، وفي هذا يروي أصحاب الشن عن أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع ربح ما لم يضمن. إن المشتري الذي باع ما اشتراه قبل قبضه يماثل من دفع مبلغاً من المال إلى آخر ليأخذ في نظيره مبلغاً أكثر منه إلا أن هذا أراد أن يحتال على تحقيق قصده بإدخال السلعة بين العقدين فيكون ذلك أشبه بالربا. وقد فطن إلى هذا ابن عباس رضي الله عنهما، وقد سُئل عن سبب النهي عن بيع ما لم يقبض فقال: «ذاك ذراهم بdraهم والطعام مُرجأ».

الإشهاد على عقد البيع

أمر الله بالإشهاد على عقد البيع فقال: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُغْنَاكُمْ كِتَابُ اللَّهِ وَلَا شَهِيدٌ﴾^(١). والأمر بالإشهاد للندب والإرشاد إلى ما فيه المصلحة والخير وليس للوجوب كما ذهب إليه البعض^(٢). قال الجصاص في كتاب (أحكام القرآن): ولا خلاف بين فقهاء الأمصار أن الأمر بالكتابة والإشهاد والرهن المذكور جميعه في هذه الآية، ندب وإرشاد إلى ما لنا فيه الحظ والصلاح والاحتياط للدين والدنيا وأن شيئاً منه غير واجب.

وقد نقلت الأمة خلفاً عن سلف عقود المدائن والأشربة والبياعات

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٢) يسن ذهب إلى أن الإشهاد واجب في كل شيء ولو كان شيئاً نافهاً: عطاء، والنخعي، ورجحه أبو جعفر الطبري.

في أمصارهم من غير إشهاد، مع علم فقهاءهم بذلك من غير تكبير منهم عليهم. ولو كان الإشهاد واجباً لما تركوا التكبير على تاركه مع علمهم به. وفي ذلك دليل على أنهم رأوه ندباً وذلك منقول من عصر النبي ﷺ إلى يومنا هذا. ولو كانت الصحابة والتابعون تشهد على بيعاتها وأشريها لورد النقل به متواتراً مستفيضاً ولأنكرت على فاعله ترك الإشهاد. فلما لم ينقل عنهم الإشهاد بالنقل والمستفيض ولا إظهار التكبير على تاركه من العامة ثبت بذلك أن الكتاب والإشهاد في الديون والبياعات غير واجبتين اهـ.

البيع على البيع

يحرم البيع على البيع لما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه» رواه أحمد والنسائي. وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه». وعند أحمد والنسائي وأبي داود والترمذي وحسنه: «أن من باع من رجلين فهو للأول منهما».

وصورته كما قال النووي: «أن يبيع أحد الناس سلعة من السلع بشرط الخيار للمشتري، فيجيء آخر يعرض على هذا أن يفسخ العقد لبيعه مثل ما اشتراه بثمن أقل. وصورة الشراء على شراء الآخر أن يكون الخيار للبائع، فيعرض عليه بعض الناس فسخ العقد على أن يشتري منه ما باعه بثمن أعلى. ولهذا الصنيع في حالة البيع أو الشراء، صنيع آثم منهى عنه. ولكن لو أقدم عليه بعض الناس وباع أو اشتري ينعقد البيع والشراء عند الشافعية وأبي حنيفة وآخرين من الفقهاء. ولا ينعقد عند داود بن علي شيخ أهل الظاهر. وروي عن مالك في ذلك روايتان اهـ».

ولهذا بخلاف المزايدة في البيع فإنها جائزة لأن العقد لم يستقر بعد وقد ثبت أن الرسول ﷺ عرض بعض السلع وكان يقول: «مَنْ يَزِيدُ».

مَنْ بَاعَ مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا

من باع شيئاً من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار في ملك المشتري الأول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار أو بعد انقضاءها لأن المبيع قد خرج من ملكه بمجرد البيع، فعن سَمُرَةَ عن النبي ﷺ قال: «إِنَّمَا أَمْرَاهُ رُؤُوسُهَا وَلَيَّانِ فَوَيْ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا. وَإِنَّمَا رَجُلٌ بَاعَ بَيْنَهُمَا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا».

زيادة الثمن نظير زيادة الأجل

يجوز البيع بضمن حال كما يجوز بضمن مؤجل، وكما يجوز أن يكون بعضه معجلاً وبعضه مؤخراً متى كان ثمة تراض بين المتبايعين. وإذا كان الثمن مؤجلاً وزاد البائع فيه من أجل التأجيل جاز لأن للأجل حصّة من الثمن. وإلى هذا ذهب الأحناف والشافعية وزيد بن علي والمؤيد بالله وجمهور الفقهاء لعموم الأدلة القاضية بجوازه. ورجمه الشوكاني.

جواز السمسرة

قال الإمام البخاري: لم ير ابن سيرين وعطاء وإبراهيم والحسن بأمر السمسار^(١) بأماً. وقال ابن عباس: لا بأس بأن يقول: بع هذا الثوب فما

(١) السمسار: هو الذي يتوسط بين البائع والمشتري لتسهيل عملية البيع.

زادَ على كذا وكذا فهو لك. وقال ابن سيرين: إذا قال: يبعه بكذا فما كان من ربح فهو لك أو بيني وبينك، فلا بأس به. وقال الرسول ﷺ: «المُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ». رواه أحمد وأبو داود والحاكم عن أبي هريرة، وذكره البخاري تعليقا.

بيع المكره

اشترط جمهور الفقهاء أن يكون العاقد مختاراً في بيع متاعه، فإذا أكره على بيع ما له بغير حق فإن البيع لا ينعقد لقول الله سبحانه: ﴿وَلَا أَنْ تَكُونَ فِي كَرْهٍ﴾^(١) «عَنْ تَرَاضٍ بَيْنَكُمُ». ولقول الرسول ﷺ: «إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ». وقوله: «رَفَعَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرِهُوا عَلَيْهِ». رواه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني والبيهقي والحاكم. وقد اختلف في حسنه وضعفه. أما إذا أكره على بيع ما له بحق فإن البيع يقع صحيحاً. كما إذا أُجبر على بيع الدار لتوسعة الطريق أو المسجد أو المقبرة أو أُجبر على بيع سلعة ليفي ما عليه من دين^(٢) أو لنفقة الزوجة أو الأبوين، ففي هذه الحالات وأمثالها يصح البيع إقامة لرضا الشرع مقام رضاه.

قال عبد الرحمن بن كعب: كان معاذ بن جبل شاباً سخيًّا وكان لا يمسك شيئاً، فلم يزل يداؤ حتى أغرق ما له كله في الدين فأتى النبي ﷺ

(١) التجارة: كل عقد يقصد به الربح مثل عقد البيع وعقد الإجارة وعقد الهبة بشرط العوض، لأن المبتغى في جميع ذلك في عادات الناس تحصيل الأعراض لا غير، وعلى هذا فالتجارة أعم من البيع.

(٢) من غير تفرقة بين دين ودين ولا بين مالي ومالي.

فَكَلَّمَهُ لِيَكَلِّمَ غُرَمَاءَهُ، فَلَوْ تَرَكَوْا لِأَحَدٍ لَتَرَكَوْا لِمَعَاذٍ لِأَجْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
فَبَاعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا لَهُ حَتَّى قَامَ مَعَاذٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ.

بيع المضطر

قد يُضْطَرُّ الإنسانُ لبِيعِ ما في يده لدينٍ عليه أو لضرورة من
الضروراتِ المعاشية فيبيعُ ما يملكه بأقلَّ من قيمته من أجل الضرورة.
فيكونُ البيعُ على هذا النحوِ جَائِزاً مع الكراهة ولا يُقَسَّحُ. والذي يُسْرَعُ في
مثلِ هذه الحالِ أن يُعَانَ الْمُضْطَرُّ ويقْرَضَ حَتَّى يَتَحَرَّرَ مِنَ الضيقِ الَّذِي أَلَمَ
بِهِ. وقد رُوِيَ في ذلك حديثُ رجلٍ مجهولٍ، فعندَ أبي داود عن شيخٍ من
بني تميمٍ، قالَ: خَطَبَنَا عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: «سَيَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ
عَضُوضٌ يَعْصُ الثُّمَيْرُ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ وَلَمْ يُؤْمَرْ بِذَلِكَ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:
﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَعْيُنَ بَيْنَكُمْ﴾^(١). وَيَبَايِعُ الْمُضْطَرُونَ، وقد نهى النبي ﷺ
عن بيع المضطر، وبيع الغرر، وبيع الثمرة قبل أن تُذَرَّكَ».

بيع التلجئة

إذا خَافَ إنسانٌ اعتداءَ ظالمٍ على ماله فتظاهر ببيعهِ فِرَاراً من هذا
الظالمِ وعقدَ عقدَ البيعِ مستوفياً شروطه وأركانه فإنَّ هذا العقد لا يصحُّ
لأن العاقدَين لم يقصدا البيعَ فهما كالهائِزَينِ. وقيل: هو عقدٌ صحيحٌ لأنه
استوفى أركانه وشروطه. قال ابنُ قدامة: بيعُ التلجئة باطلٌ. وقال أبو حنيفة
والشافعي: هو صحيحٌ لأن البيعَ تمَّ بأركانه وشروطه خالياً من مفسدٍ فصحَّ

(١) سورة البقرة: الآية ٢٣٧.

به، كما لو اتفقا على شرط فاسد ثم عقدا البيع بلا شرط ولنا أنهما ما قصدا البيع فلم يصح كالهالين اهـ.

البيع مع استثناء شيء معلوم

يجوز أن يبيع المرء سلعة ويستثنى منها شيئاً معلوماً كأن يبيع الشجر ويستثنى منها واحدة أو يبيع أكثر من منزل ويستثنى منزلاً أو قطعة من الأرض ويستثنى منها جزءاً معلوماً. فعن جابر أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة والثنية^(١) إلا أن تعلم. فإن استثنى شيئاً مجهولاً غير معلوم لم يصح البيع لما يتضمنه من الجهالة والغرر.

إيفاء الكيل والميزان

يأمر الله سبحانه بإيفاء الكيل والميزان فيقول: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ﴾^(٢). ويقول: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطِاسِ الَّتِي سَمِعْتُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٣). وينهى عن التلاعب بالكيل والوزن وتطفيفهما فيقول: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾^(٤) الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ^(٥) وَإِذَا كَالَهُمْ أَوْ وَزَنَهُمْ يَخِصِّوْنَ^(٦) أَلَا بَطُلٌ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْغُوثُونَ^(٧) يَوْمَ عَظِيمٍ^(٨) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْكَائِبِينَ^(٩).

ويندب ترجيح الميزان: عن سويد بن قيس قال: جَلَبْتُ أَنَا وَمَخْرَقَةٌ

(١) الثنية: الاستثناء في البيع.

(٢) سورة الأنعام: الآية ١٥٢.

(٣) سورة الإسراء: الآية ٣٥.

(٤) المطففين: الآيتان ١ - ٦.

الْعَبْدِيُّ بَرًّا مِنْ هَجَرَ فَأَتَيْنَا بِهِ مَكَّةَ، فَجَاءَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فَسَاوَمَنَا سَرَاوِيلَ فَبَعَثَهُ وَثُمَّ رَجُلٌ يَزِنُ بِالْأَجْرِ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «زِنْ وَأَرْجِعْ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

السَّامِحَةُ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ: رَوَى الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ جَابِرِ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمِعَ^(١) إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى وَإِذَا اقْتَضَى^(٢)».

بيع الغرر

بَيْعُ الْغَرَرِ^(٣) هُوَ كُلُّ بَيْعٍ أَتَتْهُ جَهَالَةٌ أَوْ تَضَمَّنْ مُخَاطَرَةً أَوْ قِمَارًا وَقَدْ نَهَى عَنْهُ الشَّارِعُ وَمُنِعَ مِنْهُ. قَالَ النَّوَوِيُّ: النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ أَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الشَّرْعِ يَدْخُلُ تَحْتَهُ مَسَائِلُ كَثِيرَةٌ جَدًّا. وَيَسْتَنِي مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ أُمُرَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَا يَدْخُلُ فِي الْمَبِيعِ تَبَعًا بِحَيْثُ لَوْ أَفْرَدَ لَمْ يَصَحَّ بَيْعُهُ كَبَيْعِ أَاسَاسِ الْبِنَاءِ تَبَعًا لِلْبِنَاءِ، وَاللَّبَنِ فِي الضَّرْعِ تَبَعًا لِلدَّائِبَةِ.

وَالثَّانِي: مَا يُتَسَامَحُ بِمِثْلِهِ عَادَةً إِمَّا لِحَقَارَتِهِ أَوْ لِلْمَشَقَّةِ فِي تَعْيِينِهِ كَدُخُولِ الْحَمَامِ بِالْأَجْرِ مَعَ اخْتِلَافِ النَّاسِ فِي الزَّمَانِ وَمَقْدَارِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ، وَكَالشَّرَبِ مِنَ الْمَاءِ الْمَحْرَزِ وَكَالْجَبَّةِ الْمَحْشُوءَةِ قُطْنًا. وَقَدْ أَفَاضَ الشَّارِعُ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا. وَإِلَيْكَ بَعْضُهَا حَسَبَ مَا كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ:

(١) سَمِعًا: سَهْلًا.

(٢) اقْتَضَى: طَلَبَ حَقَّهُ.

(٣) الْغَرَرُ: أَيِ الْمَغْرُورُ وَهُوَ الْخُدَاغُ الَّذِي هُوَ مِثْلُهُ عَدَمُ الرِّضَا بِهِ عِنْدَ تَحْقِيقِهِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ أَكَلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ.

١ - النهي من بيع الحصاة: فقد كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْقِدُونَ عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي لَا تَتَعَيَّنُ مَسَاحَتُهَا ثُمَّ يَقْذِفُونَ الْحَصَاةَ حَتَّى إِذَا اسْتَقَرَّتْ كَانَ مَا وَصَلَتْ إِلَيْهِ هُوَ مُنْتَهَى مَسَاحَةِ الْمَبِيعِ. أَوْ يَتَنَاعَوْنَ الشَّيْءَ لَا يُعْلَمُ عَيْنُهُ ثُمَّ يَقْذِفُونَ بِالْحَصَاةِ فَمَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ كَانَ هُوَ الْمَبِيعِ. وَيُسَمَّى هَذَا بَيْعَ الْحَصَاةِ.

٢ - النهي عن ضربة الغواصي: فقد كانوا يَتَنَاعَوْنَ مِنَ الْغَوَاصِي مَا قَدْ يُعْثَرُ عَلَيْهِ مِنْ لَقَطَاتِ الْبَحْرِ حِينَ غَوْصِهِ وَيُلْزِمُونَ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْعَقْدِ فَيَدْفَعُ الْمُشْتَرِي الثَّمْنَ وَلَوْ لَمْ يَحْصُلْ عَلَى شَيْءٍ. وَيَدْفَعُ الْبَائِعُ مَا عَثَرَ عَلَيْهِ وَلَوْ بَلَغَ أَضْعَافَ مَا أَخَذَ مِنَ الثَّمَنِ. وَيُسَمَّى هَذَا ضَرْبَةَ الْغَوَاصِي.

٣ - بيعُ التَّاجِ: وَهُوَ الْعَقْدُ عَلَى نَتَاجِ الْمَاشِيَةِ قَبْلَ أَنْ تُنْتِجَ وَمِنْهُ بَيْعُ مَا فِي ضَرْوَعِهَا مِنْ كَبِينٍ.

٤ - بيعُ الْمَلَامَسَةِ: وَهُوَ أَنْ يَلْمَسَ كُلُّ مَنِهَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ أَوْ سَلْعَتِهِ فَيَجِبُ الْبَيْعُ بِذَلِكَ دُونَ عِلْمِ بِحَالِهَا أَوْ تَرَاضٍ عَنْهَا.

٥ - بيعُ الْمُتَابَلَةِ: وَهُوَ أَنْ يَنْبَذَ كُلُّ مَنِ الْمُتَعَاقِدِينَ مَا مَعَهُ وَيَجْعَلَانِ ذَلِكَ مُوجِباً لِلْبَيْعِ دُونَ تَرَاضٍ مِنْهُمَا.

٦ - وَمِنْهُ بَيْعُ الْمُحَاقَلَةِ: وَالْمُحَاقَلَةُ بَيْعُ الزَّرْعِ بِكَيْلٍ مِنَ الطَّعَامِ مَعْلُومٍ.

٧ - وَمِنْهُ بَيْعُ الْمَزَابَنَةِ: وَالْمَزَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِأَوْسَاقٍ مِنَ الثَّمَرِ.

٨ - وَمِنْهُ بَيْعُ الْمُخَاضَرَةِ: وَالْمُخَاضَرَةُ بَيْعُ الثَّمَرَةِ الْخَضِرَاءِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا.

٩ - وَمِنْهُ بَيْعُ الصَّوْفِ فِي الظَّهْرِ:

١٠ - وَمِنْهُ بَيْعُ السَّمَنِ فِي اللَّبَنِ:

١١ - ومنه بيعُ حبلِ الحَبْلَةِ: ففي الصَّحِيحَيْنِ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَبَايَعُونَ لِحَوْمِ الْجُزُورِ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ. وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ: أَنْ تَنْتُجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا ثُمَّ تَحْمِلُ الَّتِي تَنْتُجُ. فَنَهَاهُمْ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَهَذِهِ الْبَيُوعُ وَأَمْثَالُهَا، نَهَى عَنْهَا الشَّارِعُ لِمَا فِيهَا مِنْ غَرَرٍ وَجَهَالَةٍ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ.

حرمة شراء المغصوب والمسروق

يُحَرِّمُ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئاً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، لِأَنَّهُ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ يَنْقُلُ الْمِلْكِيَّةَ مِنْ يَدِ مَالِكِهِ فَيَكُونُ شِرَاؤُهُ لَهُ شِرَاءً وَمَنْ لَا يَمْلِكُ مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ. رَوَى الْبَيْهَقِيُّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى سَرِقَةً وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهَا سَرِقَةٌ فَقَدْ اشْتَرَكَ فِي إِثْمِهَا وَعَارِهَا».

بيع العنب لمن يتخذُه خمرًا وبيع السلاح في الفتنَة

لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْعَنْبِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا وَلَا السَّلَاحَ فِي الْفِتْنَةِ وَلَا لِأَهْلِ الْحَرْبِ، وَلَا مَا يَقْصُدُ بِهِ الْحَرَامَ. وَإِذَا وَقَعَ الْعَقْدُ فَإِنَّهُ يَنْعَى بَاطِلًا^(١) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعَقْدِ هُوَ انْتِفَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْبَدْلِ فَيَنْتَفِعُ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ وَيَنْتَفِعُ الْمُشْتَرِي بِالسَّلْعَةِ، وَهَذَا لَا يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْانْتِفَاعِ لِمَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مِنْ ارْتِكَابِ الْمُحْظُورِ وَلِمَا فِيهِ مِنَ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُمَا شَرْعًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَتَمَآوُؤًا عَلَى الْآيْرِ

(١) يرى أبو حنيفة والشافعي صحة العقد لتحقيق زكته وتوفير شروطه لأن الغرض غير المباح أمر مستييز. وترك الأمر لله يعاقب عليه.

وَالْقَوَىٰ وَلَا تَمَازُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ^(١) . عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «لَعَنَ اللَّهُ الْخَمْرَ وَشَارِبَهَا وَسَاقِبَهَا وَبَائِعَهَا وَمُبْتَاعَهَا وَعَاصِرَهَا وَمُعْتَصِرَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ». وقال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ خَبَسَ الْعَنْبَ أَبَامَ الْقَطَافِ حَتَّى يَبِيعَهُ مِنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا فَقَدْ تَقَحَّمَ النَّارَ عَلَى بَصِيرَةٍ».

وعن عمر بن الحصين قال: «نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ». أخرجه البيهقي: قال ابن قدامة: إِنْ بَاعَ الْعَصِيرَ لِمَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا مُحَرَّمٌ.

إذا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّمَا يَحْرُمُ الْبَيْعُ وَيَبْطُلُ إِذَا عَلِمَ قَصْدُ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ، إما بِقَوْلِهِ وإما بِقَرَأَتَيْنِ مُخْتَصَصَةٍ بِهِ. فَإِنْ كَانَ مُحْتَمَلًا مِثْلَ أَنْ يَشْتَرِيهَا مَنْ لَا يُعْلَمُ حَالُهُ، أَوْ مَنْ يَعْمَلُ الْخَمْرَ وَالْخَلَّ مَعًا، وَلَمْ يُلْفِظْ بِمَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ الْخَمْرِ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ. وَهَذَا الْحُكْمُ فِي كُلِّ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْحَرَامُ كَبَيْعِ السِّلَاحِ لِأَهْلِ الْحَرْبِ أَوْ لِقَطَاعِ الطَّرِيقِ أَوْ فِي الْفِتْنَةِ... أَوْ إِجَارَةِ دَارِهِ لِبَيْعِ الْخَمْرِ فِيهَا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ. فَهَذَا حَرَامٌ وَالْعَقْدُ بَاطِلٌ اهـ.

بيع ما اختلط بمحرّم

إذا اشْتَمَلَتِ الصَّفَقَةُ عَلَى مُبَاحٍ وَمَحْرَمٍ. فَقِيلَ: يَصِحُّ الْعَقْدُ فِي الْمُبَاحِ وَيَبْطُلُ فِي الْمَحْظُورِ وَهُوَ أَظْهَرُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ وَمَذْهَبِ مَالِكٍ. وَقِيلَ: يَبْطُلُ الْعَقْدُ فِيهِمَا.

(١) سورة المائدة: الآية ٢.

النَّهْيُ عَنْ كَثْرَةِ الْحَلْفِ

- ١ - نهى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن كثرة الحلف فقال: «الْحَلْفُ مَنْقَعَةٌ لِلْسُلْعَةِ»^(١) مَمْحَقَةٌ لِلْبَرَكَةِ رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة. لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قِلَّةِ التَّعْظِيمِ لِلَّهِ وَقَدْ يَكُونُ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ التَّعْزِيرِ.
- ٢ - وعند مسلم: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يُنْفَقُ»^(٢) ثُمَّ يُمَحَقُ».

٣ - وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ التُّجَّارَ هُمُ الْفُجَّارُ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَيْسَ قَدْ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَلَكِنَّهُمْ يَخْلِفُونَ بَيِّائِمُونَ وَيُحَدِّثُونَ فَيُكْذِبُونَ» رواه أحمد وغيره بإسناد صحيح.

٤ - عن ابن مسعود رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَالٍ أَمْرِيءَ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقِّهِ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ»، قَالَ: ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: «إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَيِّمُونَ بِمَا عَظَّمُوا أَنْ يُبَدِّلُوا مِنْهُ قَوْلًا يُؤْتِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَنْتَرِ الْيَوْمَ الْيَوْمَ أَلَيْسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ»^(٣) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٥ - روى البخاري أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْكَبَائِرُ؟ قَالَ: «الْإِفْرَاقُ بِاللَّهِّ»، قَالَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْيَمِينُ الْغَمُوسُ»، قُلْتُ: وَمَا الْيَمِينُ الْغَمُوسُ؟ قَالَ: «الَّذِي يَقْتُلُ مَالَ أَمْرِيءَ

(١) السلعة: المبيع.

(٢) ينفق: يروجُ وزناً ومعنى.

(٣) سورة آل عمران: الآية ٧٧.

مُسْلِمٌ، يُغْنِي بَيِّينٌ هُوَ فِيهَا كَاذِبٌ. وَسُمِّيَتْ غُمُوساً لِأَنَّهَا تَغْمُوسُ صَاحِبَهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَلَا كَفَّارَةَ لَهَا عِنْدَ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ لِأَنَّهَا لِيُشَدَّ فُحْشُهَا وَيَكْبُرَ إِثْمُهَا لَا يُمْكُنُ تَدَاوُّكُهَا بِالْكَفَّارَةِ.

٦ - وعن أبي أمامة لياس بن ثعلبة الحارثي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٍ بَيِّينَهُ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «وَإِنْ كَانَ قَصِيصاً مِنْ أَرَاكِ» رواه مسلم.

البيع والشراء في المسجد

أجاز أبو حنيفة البيع في المسجد وكره إحضار السلع وقت البيع في المسجد تنزيهاً له. وأجازه مالك والشافعي مع الكراهة. ومنع صحة جوازه أحمد وحرمه. يقول الرسول ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ مَنْ يَبِيعُ أَوْ يَبْتَاعُ فِي الْمَسْجِدِ فَقُولُوا: لَا أَرِيعَ اللَّهُ تِجَارَتَكَ».

البيع عند أذان الجمعة

البيع عند ضيق وقت المكتوبة وعند أذان الجمعة حرام ولا يصح عند أحمد^(١) لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا ثَوَدْتُمُ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٢). والنهي يقتضي الفساد بالنسبة للجمعة، ويقاس عليها غيرها من سائر الصلوات.

(١) ويجوز غيرُه مع الكراهة.

(٢) سورة الجمعة: الآية ٩.

جواز التولية والمرابحة والوضيعة: تجوز التولية والمرابحة والوضيعة ويشرط أن يعرف كل من البائع والمشتري الثمن الذي اشترت به السلعة، والتولية هي البيع برأس المال دون زيادة أو نقص. والمرابحة هي البيع بالثمن الذي اشترت به السلعة مع ربح معلوم، والوضيعة هي البيع بأقل من الثمن الأول.

بيع المصحف وشراؤه: أئق الفقهاء على جواز شراء المصحف واختلفوا في بيعه، فأباحه الأئمة الثلاثة وحرّمته الحنابلة. وقال أحمد: لا أعلم في بيع المصاحف رخصة.

بيع ببيت مكة وإجارتها: أجازّه كثير من الفقهاء منهم الأوزاعي والثوري ومالك والشافعي، وقول لأبي حنيفة.

بيع الماء

ماء الأنهار وماء البحار وماء العيون والأمطار هذه الأنواع كلها ملك الناس جميعاً ليس أحد أولى بها من أحد وهي لا تباع ولا تشتري ما دامت في موضعها. يقول الرسول ﷺ فيما رواه أبو داود: «المسلمون شركاء في ثلاث: في الماء والكلا والتار».

وروي إياس المزني أنه رأى ناساً يبيعون الماء فقال: لا تبيعوا الماء فإنني سمعت رسول الله ﷺ ينهى أن يباع الماء. أما إذا حرز الإنسان الماء وحارزه أصبح ملكاً له حينئذ يجوز بيعه. وكذا إذا حرز بئراً في ملكه أو صنع آلة لاستخراجها فإنه يجوز بيعه في هذه الحالات، فقد ثبت أن النبي ﷺ قدّم المدينة وفيها بئر تسمى بئر رومة يملكها يهودي وبيع الماء منها للناس فأقرّه على بيعه وأقرّ المسلمين على شرائهم منه، واستمر الأمر

على لهذا حتَّى اشترأه عثمانُ رَضِيَ اللهُ عنه ووقفها على المسلمين. ويكونُ بيعُ الماءِ في هذه الحالِ نظيرَ بيعِ الحطبِ بعد جيازته فإنه قبلَ جيازته يكونُ مُباحاً للجميع، فإذا جيزَ وأصبحَ مملوكاً لِشخصٍ معيَّن صحَّ بيعُهُ، يقولُ الرسولُ ﷺ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ خَبْلاً فَيَحْتَطِبَ حُرْمَةً مِنْ حَطَبٍ فَيَبِيعَهَا خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

وإذا بيعَ الماءُ فإن كانَ هناك جهازٌ يحسبُ مقدارَ الماءِ المُستهلكِ مثلَ العدادِ فإنَّ التَّقديرَ به تقديرٌ صحيحٌ، وإن لم يكنْ هناك جهازٌ يمكنُ به ضبطُ ما يُؤخذُ من الماءِ فَيُرجعُ فيه إلى العُرفِ. ولهذا كُلُّهُ في الأحوالِ العاديَّةِ، أما إذا كانتْ هناك أحوالٌ اضطراريَّةٌ فَيَجِبُ على مالِكِ الماءِ أَنْ يَبْدُلَهُ دُونَ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهِ ثَمناً. فعن أبي هريرة أَنَّ الرسولَ ﷺ قالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ مَنَعَ ابْنَ السَّبِيلِ فَضَلَ مَاءً عِنْدَهُ، وَرَجُلٌ حَلَفَ عَلَى سِلَاقِ بَعْدِ الْعَصْرِ كَاذِباً، وَرَجُلٌ بَايَعَ إِمَاماً فَإِنْ أَعْطَاهُ وَقَى لَهُ وَإِنْ لَمْ يُعْطِهِ لَمْ يَفِ لَهُ».

بيعُ الوفاء: بيعُ الوفاء هو أن يبيعَ المحتاجُ إلى التَّقديرِ عقاراً على أنه متى وقى الثَّمَنَ أَسْتَرَدَّ العقارَ... وحكمه حكمُ الرهنِ في أرجح الآراءِ عندنا.

بيع الاستصناع: والاستصناع هو شراء ما يُصنَّع وفقاً للطلب. وهو معروف قبل الإسلام. وقد أجمعتِ الأُمَّةُ على مشروعيتِهِ وَوُكُنْهُ الإيجابُ والقبولُ. وهو جائزٌ في كُلِّ ما جرى التَّعاملُ باستصناعِهِ.

وحكمه: إفادة المُلْكِ في الثَّمَنِ والمبيعِ.

وشروطُ صحَّتِهِ: بيانُ جنسِ المُستَصْنَع ونوعه وصفته وقدره بيانياً

تنتفي معه الجهالة ويرتفع النزاع. والمشتري عند رؤية المبيع مُحَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يأخذه بكلِّ الثَّمَنِ وبَيْنَ أَنْ يفسخَ العقدَ بخيارِ الرؤية، سواءَ وَجَدَهُ على الحالة التي وَصَفَهَا أم لا. عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما. وقال أبو يوسف: إنَّ وَجَدَهُ على ما وَصِفَ فلا خيارَ له دَفْعاً للضرر عن الصانع. إذ قد لا يشتري غيره المصنوع بما يشتريه به هو.

بيع الثمار والزروع

بيع الثمار قبلَ بدوِّ الصَّلاحِ، وبيع الزُّرع قبلَ اشتدادِ الحبِّ لا يصحُّ، مخافة التَّلَفِ وحدوثِ العاهة قبلَ أخْلِها.

١ - روى البخاري ومسلم عن ابن عمر: أنَّ النبي ﷺ نهى عن بيع الثمار حتَّى يبدؤَ صلاحُها: (نهى البائع والمبتاع).

٢ - وروى مسلم عنه أنَّ النبي ﷺ: نهى بيع الثَّخْلِ حتَّى يزهُوَ وعن بيع السُّبُلِ حتَّى يبيضَ ويأمنِ العاهة. (نهى البائع والمشتري).

٣ - وروى البخاري عن أنس: أنَّ النبي ﷺ قال: «رَأَيْتُ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟». فَإِنْ بَيَعَتِ الثَّمَارُ قَبْلَ بَدْوِ الصَّلاحِ والزُّرُوعِ قَبْلَ اشتدادِ الحبِّ بشرطِ القطعِ في الحالِ صحَّ إِنْ كَانَ يُمْكِنُ الانتفاعُ بها ولم تكنْ مُشاعَةً، لأنَّه لا خوفَ في هُذِهِ الحالِ من التَّلَفِ ولا خوفٌ من حدوثِ العاهة. فَإِنْ بَيَعَتْ بشرطِ القطعِ ثم تركها المشتري حتَّى بدا صلاحُها، قيل إنَّ البَيعَ يَبْطُلُ. وقيل لا يَبْطُلُ. ويشتركان في الزيادة.

بيعُها لمالكِ الأصلِ أو لمالكِ الأرضِ: هُذِهِ هو الحكمُ بالنسبةِ لغير مالِكِ الأصلِ ولغير مالِكِ الأرضِ، فَإِنْ بَيَعَتِ الثَّمَارُ قَبْلَ بدوِّ صلاحِها

لمالك الأصل صحَّ البيع كما لو بيعت الثمرة قبل بدو الصلاح مع الأصل. وكذلك يصحُّ بيع الزروع قبل بدو الصلاح لمالك الأرض لحصول التسليم بالنسبة للمشتري على وجه الكمال.

بِمَ يُعْرَفُ الصَّلَاحُ؟ ويعرف صلاح البلح بالاحمرار والاصفرار. أخرج البخاري ومسلم عن أنس أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى ترهق. قيل لأنس: وما رهقها؟ قال: «تَحْمَارُ وَتَضْفَارُ». ويعرف صلاح العنب بظهور الماء الحلو واللين والاضفرار^(١). ويعرف صلاح سائر الفواكه بطيب الأكل وظهور النضج. روى البخاري ومسلم عن جابر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تطيب، ويعرف صلاح الحبوب والزروع بالاستعداد^(٢).

بيع الثمار التي تظهر بالتدريج: إذا بدا صلاح بعض الثمر أو الزرع جاز بيعه جميعاً صفقة واحدة ما بدا صلاحه وما لم يبد منه متى كان العقد وارداً على بطن واحدة. وكذلك يجوز البيع إذا كان العقد على أكثر من بطن وأريد بيعه بعد ظهور الصلاح في البطن الأول. ويُتصور هذا في حالة ما إذا كان الشجر مما يتجُّ بطوناً متعددة كالموز من الفواكه، والقثاء من الخضروات، والورد من الأزهار ونحو ذلك مما تتلاحق بطونها. وإلى هذا ذهب فقهاء المالكية وبعض فقهاء الحنفية والحنابلة واستدلوا على هذا بما يأتي:

١ - أنه ثبت عن الشارع جواز بيع الثمر إذا بدا صلاح بعضه فيكون

(١) وما ورد من النهي عن بيع العنب حتى يروى فإنه بالنسبة للعنب الأسود.

(٢) وعند الأحناف أن بدو الصلاح يكون بأن تؤمن العامة والفساد، أي أن المعتبر ظهور الثمرة.

ما لم يبدُ صلاحه تابعاً لما بدأ منه، فكذلك ما هنا يقع العقد فيه على الموجود ويكون المعدوم تبعاً له^(١).

٢ - أن عدم جواز هذا البيع يؤدي إلى محظورين: (أ) وقوع التنازع. (ب) وتعطيل الأموال.

أما وقوع التنازع فإن العقد كثيراً ما يقع على المزارع الواسعة ولا يتمكن المشتري من قبض البطن الأول من ثمارها إلا في وقت قد يطول ويتسّع لظهور شيء من البطن الثاني، ولا يمكن تمييزه عن البطن الأول فيقع النزاع بين المتعاقدين ويأكل أحدهما مال الآخر.

أما المحظور الثاني فإن البائع قلما يتيسر له في كل وقت من يشتري منه ما يظهر من ثمره أولاً فأول فيؤدي ذلك إلى ضياع ماله. وإذا كان ذلك كذلك فإنه يجوز البيع في هذه الصورة والقول بعدم الجواز يوقع في الحرج والمشقة وهما مرفوعان بقوله تعالى^(٢): ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكَ فِي الْبَيْعِ مِنَ حَرَجٍ﴾^(٣). وقد رجح ابن عابدين هذا القول وأخذت به جملة الأحكام الشرعية.

بيع الحنطة في سبيلها: يجوز بيع الحنطة في سبيلها والباقي في قشره والأرز والسمسم والجوز واللوز لأنه حب متنفّع به فيجوز بيعه في سبيلها كالشعير. والنبي ﷺ نهى عن بيع السبيل حتى يبيض ويأمن العاهة،

(١) هذا إذا اشترى جميع الثمار، أما إذا اشترى بعضها فلكل شجرة حكم بنفسها.

(٢) يرى جمهور الفقهاء عدم جواز العقد في هذه الصورة وقالوا: يجب أن يباغ كل بطن على حدة.

(٣) سورة الحج: الآية ٧٨.

ولأن الضرورة تدعو إليه فيفتقر ما فيه من غرر، ولهذا مذهب الأحناف والمالكية.

وضع الجوائح

الجوائح جمع جائحة وهي الآفة التي تصيب الزروع أو الثمار فتهلكها دون أن يكون لأدمي صنع فيها مثل القحط والبرد والعطش. وللجوائح حكم يُختص بها. فإذا بيعت الثمرة بعد ظهور صلاحها وسلمها البائع للمشتري بالتخلية، ثم تُلقت بالجائحة قبل أوان الجذاذ فهي من ضمان البائع، وليس على المشتري أن يدفع ثمنها لأن الرسول ﷺ أمر بوضع الجوائح. رواه مسلم عن جابر. وفي لفظ قال: «إِنْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثَمَرِهِ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ». ولهذا الحكم في حالة ما إذا لم يبعها البائع مع أصلها أو لم يبعها لمالك أصلها أو يؤخر المشتري أخذها عن عادته، ففي هذه الحالات تكون من ضمان المشتري. فإن لم يكن التلّف بسبب الجائحة بل كان من عمل الآدمي، فللمشتري الخيار بين الفسخ والرجوع بالثمن على البائع وبين الإمساك ومطالبة المُتلف بالقيمة. وقد ذهب إلى هذا أحمد بن حنبل وأبو عبيد وجماعة من أصحاب الحديث، ورجحه ابن القيم.

قال في تهذيب سنن أبي داود: وذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر بوضع الجوائح أمر نديب واستحباب عن طريق المعروف والإحسان لا على سبيل الوجوب والإلزام. وقال مالك: يوضع الثلث فصاعداً ولا يوضع فيما هو أقل من الثلث. قال أصحابه: ومعنى هذا الكلام أن الجائحة إذا

كَانَتْ دُونَ الثَّلَاثِ كَانَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي. وَمَا كَانَ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ فَهُوَ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ.

وَاسْتَدُلَّ مِنْ تَأْوِيلِ الْحَدِيثِ عَلَى مَعْنَى التَّنْذِيرِ وَالِاسْتِحْبَابِ دُونَ الْإِجْبَابِ، بِأَنَّهُ أَمْرٌ حَدَثَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ مُلْكِ الْمُشْتَرِي عَلَيْهَا، فَلَوْ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا أَوْ يَهْبِئَهَا لَصَحَّ ذَلِكَ مِنْهَا فِيهَا. وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يُضْمَنْ. فَإِذَا صَحَّ بَيْعُهَا ثَبَتَ أَنَّهَا مِنْ صَمَانِهِ. وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا. فَلَوْ كَانَتْ الْجَائِحَةُ بَعْدَ بَدْوِ الصِّلَاحِ مِنْ مَالِ الْبَائِعِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا النَّهْيِ فَائِدَةٌ، اهـ.

الشروط في البيع

الشروط في البيع قسمان: القسم الأول: صحيح لازم. والقسم الثاني: مُبْطِلٌ لِلْعَقْدِ.

فالأول: ما وافق مقتضى العقد وهو ثلاثة أنواع:

١ - شرط يقتضيه البيع كشرط التقاض وحلول الثمن.

٢ - شرط ما كان من مصلحة العقد مثل شرط تأجيل الثمن أو تأجيل بعضه أو شرط صفة معينة في المبيع، كأن تكون الدائنة لبوناً أو حاملاً، وكأن يكون البازيئ صيوداً، فإذا وُجِدَ الشرط لَزِمَ الْبَيْعُ. وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ الشَّرْطُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي فَسْخُ الْعَقْدِ لِفَوَاتِ الشَّرْطِ. يَقُولُ الرَّسُولُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ». وَكَانَ لَهُ أَيْضاً أَنْ يُتَقَصَّ مِنْ قِيَمَةِ السِّلْعَةِ بِقَدْرِ فَقْدِ الصِّفَةِ الْمَشْرُوطَةِ.

٣ - شرط ما فيه نفع معلوم للبائع أو المشتري كما لو باع داراً

واشترط منفعتها مدة معلومة كان يسكنها شهراً أو شهرين. وكذلك لو باع دابة واشترط أن تحمله إلى موضع معين. لما رواه البخاري ومسلم: أن جابر باع النبي ﷺ جملاً واشترط ظهره إلى المدينة، متفق عليه. وكذلك يصح أن يشترط المشتري على البائع نفعاً معلوماً كحمل ما باعه إلى موضع معلوم^(١) أو تكسيره أو خياطته أو تفصيله. وقد اشترى محمد بن مسلمة حزمة حطب من نبطي وشارطه على حملها واشتهر ذلك فلم ينكر. وهذا مذهب أحمد والأوزاعي وأبي ثور وإسحاق وابن المنذر. وذهب الشافعي والأحناف إلى عدم صحة هذا البيع لأن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط. ولكن هذا النهي لم يصح. وإنما نهى عن شرطين في بيع.

القسم الثاني من الشروط: الشرط الفاسد وهو أنواع:

١ - ما يبطل العقد من أصله كأن يشترط على صاحبه عقداً آخر مثل قول البائع للمشتري: أبيعك هذا على أن تبيعني كذا أو تقرضني. ودليل ذلك قول الرسول ﷺ: «لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ» رواه الترمذي وصححه. قال أحمد: وكذلك كل ما في معنى ذلك مثل أن يقول: بعثك على أن تزوجني ابتك أو على أن أزوجك ابنتي، فهذا كله لا يصح وهو قول أبي حنيفة والشافعي وجمهور الفقهاء. وجوزه مالك وجعل العوض المذكور في الشرط فاسداً، قال: «وَلَا تَلْتَمِثُ إِلَى اللَّفْظِ الْفَاسِدِ إِذَا كَانَ مَعْلُوماً حَلَالاً».

٢ - ما يصح معه البيع ويبطل الشرط وهو الشرط المنافي لمقتضى

(١) فإن لم يكن معلوماً لم يصح الشرط، فلو شرط الحمل إلى منزله والبائع لا يعرفه لم يصح الشرط.

العقد مثل اشتراط البائع على المشتري ألا يبيع المبيع أو لا يهبه لقوله ﷺ: «كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ» متفق عليه. وإلى هذا ذهب أحمد والحسن والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وأبو ثور. وقال أبو حنيفة والشافعي: البيع فاسد.

٣ - ما لا ينعقد معه بيع مثل بعثك إن رضي فلان أو إن جئتني بكذا. وكذلك كل بيع علق على شرط مستقبل.

بيع العربون

صفة بيع العربون أن يشتري المشتري شيئاً ويدفع جزءاً من ثمنه إلى البائع. فإن نفذ البيع احتسب من الثمن، وإن لم ينفذ أخذه البائع على أنه هبة له من المشتري. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم صحة هذا البيع لما رواه ابن ماجه أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربون. وضعف الإمام أحمد هذا الحديث وأجاز بيع العربون لما رواه عن نافع بن عبد الحارث أنه اشترى لثمر دار السجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم فإن رضي عمره كان البيع نافذاً، وإن لم يرض فلصفوان أربعمئة درهم. وقال ابن سيرين وابن المسيب لا بأس إذا كره السلعة أن يردّها ويردّ معها شيئاً، وأجازه أيضاً ابن عمر.

البيع بشرط البراءة من العيوب: ومن باع شيئاً بشرط البراءة من كل عيب مجهول، لم يبرأ البائع. ومتى وجد المشتري عيباً بالمبيع فله الخيار لأنه إنما يثبت بعد البيع فلا يسقط قبله. فإن سمى العيب أو أبراه المشتري بعد العقد برىء. وقد ثبت أن عبد الله بن عمر باع زيد بن ثابت عبداً بشرط البراءة بثمانمئة درهم فأصاب به زيد عيباً، فأراد رده على ابن عمر،

فلم يقبله فترافعا إلى عثمان رضي الله عنه فقال عثمان لابن عمر: تحلفُ
أنتُك لم تعلم بهذا العيبِ؟ فقال: لا. فردّه عليه فباعه ابنُ عمر بألف درهم.
ذكره الإمام أحمد وغيره. قال ابنُ القيم: وهذا اتفاقٌ منهم على صحّة البيع
وجواز شرط البراءة. واتفاقٌ من عثمان وزيد على أن البائع إذا علم بالعيبِ
لم ينفعه شرطُ البراءة.

الاختلاف بينَ البائع والمشتري

إذا اختلفَ البائع والمشتري في الثمنِ وليس بينهما بيّنة فالقولُ قولُ
البائع مع يمينه، والمشتري مخيرٌ بين أن يأخذ السلعة بالثمن الذي قال به
البائع وبين أن يحلف بأنه ما اشتراها بهذا الثمن وإنما اشتراها بثمنٍ أقل.
فإن حلف برىء منها ورُدَّت السلعةُ على البائع، وسواء أكانت السلعةُ قائمةً
أو تالفة. وأصلُ ذلك ما رواه أبو داود عن عبد الرحمن بن قيس بن
الأشعث عن أبيه عن جده قال: اشترى الأشعثُ رقيقاً من رقيقِ الخمسِ
من عبد الله بعشرين ألفاً، فأرسلَ عبدُ الله إليه في ثمنهم. فقال: إنما
أخذتهم بعشرة آلاف. فقال عبدُ الله: فاختَر رجلاً يكونُ بيني وبينك. قال
الأشعث: أنتَ بيني وبينَ نفسك. قالَ عبدُ الله: فأني سمعتُ رسولَ
الله ﷺ يقولُ: «إذا اختلفَ البيعانِ لئسَ بينهما بيّنة فهوَ ما يقولُ ربُّ
السلعةِ أو يتّاركان»^(١). وقد تلقى العلماءُ هذا الحديثَ بالقبول.

وقال بعمومه الإمام الشافعي: وأن البائع والمشتري كما يتحالفان، إذا
اختلفا في الثمن فإنهما يتحالفان إذا اختلفا في الأجل، أو في خيار الشرط
أو في الرهن أو في الضمين.

(١) ينسخان العقد.

حكم البيع الفاسد: البيع الصحيح ما وافق أمر الشارع باستيفاء أركانه وشروطه فحلَّ به ملك المبيع والتمن والانتفاع بهما. فإذا خالف أمر الشارع لم يكن صحيحاً بل يقع فاسداً وباطلاً. فالبيع الفاسد هو البيع الذي لم يُسرَّعه الإسلام وهو لهذا لا ينعقد ولا يفيد حكماً شرعياً ولا يترتب عليه الملك ولو قبض المشتري المبيع لأن المحذور لا يكون طريقاً إلى الملك. قال القرطبي: «كل ما كان من حرام بين فسخ، فعلى المشتري ردُّ السلعة بعينها فإن تلفت بيده، ردَّ القيمة فيما له قيمة، وذلك كالعقار والعروض والحيوان، والمثل فيما له مثل من مؤزون أو مكيل من طعام أو عرض».

الربح في البيع الفاسد: ذهب الأحناف إلى أن المبيع بيعاً فاسداً إذا قبض البائع الثمن وتصرف فيه فربح، فعليه فسخ البيع وردُّ الثمن للمشتري والنصديق بالربح لحصوله له من وجه منهي عنه ومحذور عليه بنص الكتاب.

هلاك المبيع قبل القبض:

١ - إذا هلك المبيع كله أو بعضه قبل القبض بفعل المشتري فإن البيع لا يفسخ ويبقى العقد كما هو، وعليه أن يدفع الثمن كله لأنه هو المتسبب في الهلاك.

٢ - وإذا هلك بفعل أجنبي فإن المشتري بالخيار بين الرجوع على هذا الأجنبي وبين فسخ العقد.

٣ - ويُفسخ البيع إذا هلك المبيع كله قبل القبض بفعل البائع أو بفعل المبيع نفسه أو بأفة سماوية.

٤ - فإذا هلكَ بعضُ المبيعِ بفعلِ البائعِ سَقَطَ عن المشتري من الثَّمَنِ بقدرِ الجزءِ الهالكِ. ويُخَيَّرُ في الباقي بأخذه بحصَّته من الثَّمَنِ.

٥ - أما إذا كان هلاكُ بعضِ المبيعِ بفعلِ المبيعِ نفسه فإنه لا يَسْقُطُ شيءٌ من ثمنه، والمشتري مخيرٌ بين فسخِ العقدِ وبين أن يأخذ ما بقيَ بجميعِ الثَّمَنِ.

٦ - وإذا كان الهلاكُ بآفةٍ سماويةٍ ترتبَ عليها نقصانُ قدره فَيَسْقُطُ من الثَّمَنِ بقدرِ النقصانِ الحادثِ، ثم يكونُ المشتري بالخيارِ بين فسخِ العقدِ وبين أخذِ الباقي بحصته من الثَّمَنِ.

هلاك المبيع بعد القبض: إذا هلك المبيعُ بعد القبضِ كان من ضمانِ المشتري، ويُلْزَمُ بشمونه إن لم يكن فيه خيارٌ للبائعِ، وإلا فيُلْزَمُ بالقيمةِ أو المثلِ.

التَّعْمِيرُ

معناه: التَّعْمِيرُ معناه وضعُ ثمنٍ محددٍ للسلعِ التي يراؤُ بيعها بحيثُ لا يظلمُ المالكُ ولا يرهقُ المشتري.

النهى عنه: روى أصحابُ السُّنَنِ بسندٍ صحيحٍ عن أنسٍ رضي الله عنه قال: قال النَّاسُ: يا رَسُولَ اللَّهِ غلا السعرُ فسعُرْ لنا، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمُسَعِّرُ، الْقَابِضُ الْبَاسِطُ الرَّازِقُ وَإِنِّي لَا زُجُو أَنْ أَلْقَى اللَّهَ وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُطَالِيَنِي بِمَظْلَمَةٍ فِي دَمٍ وَلَا مَالٍ». وقد استنبطَ العلماءُ من هذا الحديثِ حُرْمَةَ تَدْخُلِ الْحَاكِمِ فِي تَحْدِيدِ سَعْرِ السِّلَعِ لِأَنَّ ذَلِكَ مَظْلَمَةٌ ظُلْمٍ، والناسُ أحرارٌ في التصرفاتِ الماليةِ والحجَرُ عليهم منافعٌ لهذه

الحرية. ومراعاة مصلحة المشتري ليست أولى من مراعاة مصلحة البائع. فإذا تقابل الأمران وجب تمكين الطرفين من الاجتهاد في مصلحتهما.

قال الشوكاني: «إنَّ النَّاسَ مُسَلِّطُونَ عَلَى أَمْوَالِهِمُ وَالتَّسْعِيرُ حَجَرٌ عَلَيْهِمُ، وَالْإِمَامُ مَأْمُورٌ بِرِعَايَةِ مَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَيْسَ نَظَرُهُ فِي مَصْلَحَةِ الْمُشْتَرِي بِرَخْصِ الثَّمَنِ أَوْلَى مِنْ نَظَرِهِ فِي مَصْلَحَةِ الْبَائِعِ بِتَوْفِيرِ الثَّمَنِ، وَإِذَا تَقَابَلَ الْأَمْرَانِ وَجِبَ تَمْكِينُ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الْاجْتِهَادِ لِأَنْفُسِهِمَا وَالزَّامُ صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَنْ يَبِيعَ بِمَا لَا يَرْضَى بِهِ مَنَافٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحْتَكَدَةً مِنْ أَرْضٍ يَنْكُحُكُمْ﴾^(١).

ثم إنَّ التَّسْعِيرَ يُوْدِي إِلَى اخْتِفَاءِ السَّلْعِ، وَذَلِكَ يُوْدِي إِلَى ارْتِفَاعِ الْأَسْعارِ، وَارْتِفَاعِ الْأَسْعارِ يَضُرُّ بِالْفُقَرَاءِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ شِرَاءَهَا. بَيْنَمَا يَقْوَى الْأَغْنِيَاءُ عَلَى شِرَائِهَا مِنَ السُّوقِ الْخَفِيَةِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ فَيَقْعُ كُلُّ مَنْهُمَا فِي الضُّيْقِ وَالخَرَجِ وَلَا تَتَحَقَّقُ لَهُمَا مَصْلَحَةٌ.

الترخيص فيه عند الحاجة إليه: على أن التجار إذا ظلموا وتعدوا تعدياً فاحشاً يضرب بالسوق وجب على الحاكم أن يتدخل ويحدد السعر صيانة لحقوق الناس ومنعاً للاحتكار ودفعاً للظلم الواقع عليهم من جشع التجار. ولذلك يرى الإمام مالك جواز التسعير كما يرى بعض الشافعية جوازه أيضاً في حالة الغلاء. كما ذهب إلى إجازته أيضاً في كثير من السلع جماعة من أئمة الزيدية ومنهم: سعيد بن المسيب، وربيعة بن عبد الرحمن، ويحيى بن سعيد الأنصاري، كلهم يرون جواز التسعير إذا دعت مصلحة الجماعة لذلك.

قَالَ صَاحِبُ الْهِدَايَةِ: «وَلَا يَتَّبِعُنِي لِلسُّلْطَانِ أَنْ يَسْعَرَ عَلَى النَّاسِ، فَإِنْ كَانَ أَرْبَابُ الطَّعَامِ يَتَحَكَّمُونَ وَيَتَعَدَّوْنَ فِي الْقِيَمَةِ تَعْدِيًّا فَاحْشَا، وَعَجَزَ الْقَاضِي عَنْ صِيَانَةِ حَقُوقِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِالتَّسْعِيرِ فَحَيْثُ لَا بَأْسَ بِهِ بِمَشُورَةٍ مِنْ أَهْلِ الرَّأْيِ وَالْبَصَرِ».

الاحتكار

تعريفه: الاحتكارُ هو شِراءُ الشيء وَحْبُهُ لِيَقْلَ بَيْنَ النَّاسِ فَيَغْلُو سِعْرُهُ^(١) وَيَصِيهُهُمْ بِسَبَبِ ذَلِكَ الضَّرَرُ.

حكمه: والاحتكارُ حَرَمُهُ الشَّارِعُ وَنَهَى عَنْهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْجَسَعِ وَالطَّمَعِ وَسُوءِ الْخُلُقِ وَالتَّضْيِيقِ عَلَى النَّاسِ.

١ - رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ مَعْمَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَكَرَ فَهُوَ خَاطِيٌّ».

٢ - رَوَى أَحْمَدُ وَالحَاكِمُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَالبَزَارُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ اخْتَكَرَ الطَّعَامَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فَقَدْ بَرَى مِنَ اللَّهِ وَبَرَى اللَّهُ مِنْهُ».

٣ - وَذَكَرَ رِزْقٌ فِي جَامِعِهِ أَنَّهُ ﷺ قَالَ: «يُقَسُّ الْعَبْدُ الْمُخْتَكِرُ، إِنْ سَمِعَ بِرُخْصِ سَاءَةٍ وَإِنْ سَمِعَ بِغَلَاءِ قَرِيحٍ».

٤ - وَرَوَى ابْنُ مَاجَهَ وَالحَاكِمُ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) بَعْضُ الْعُلَمَاءِ ضَيَّقَ الْمَوَادَّ الَّتِي يَكُونُ فِيهَا الْإِحتْكَارُ. فِيرِى الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ أَنَّ الْإِحتْكَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الطَّعَامِ لِأَنَّهُ قُوَّتُ النَّاسِ. وَمِنْهُمْ مَنْ وَسَّعَهَا. فِيرِى أَنَّ الْإِحتْكَارَ فِي أَيِّ شَيْءٍ حَرَامٌ لِضَرَرِهِ حَيْثُ لَا يَكُونُ الثَّمَنُ مُتَعَادِلًا مَعَ السَّلْمَةِ الْمُخْتَكَرَةِ، وَيَرِى بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِذَا اخْتَكَرَ زَرْعَهُ أَوْ صَنَعَهُ يَدُهُ فَلَا بَأْسَ.

«الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُخْتَكِرُ مَلْعُونٌ». والجالبُ هو الذي يجلبُ السلعَ ويبيعُها بربحٍ يسيرٍ.

٥ - وروى أحمد والطبراني عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ قال: «مَنْ دَخَلَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَسْعَارِ الْمُسْلِمِينَ لِيُغْلِبَهُ عَلَيْهِمْ كَانَ حَقًّا عَلَى اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنْ يَقْعِدَهُ بِعَظْمٍ مِنَ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

معنى يُحَرِّمُ الإحتكَارُ: ذهب كثير من الفقهاء إلى أن الإحتكَارَ المحرَّم هو الإحتكَارُ الذي توفَّر فيه شروط ثلاثة:

١ - أن يكون الشيء المُحتَكَرُ فاضلاً عن حاجته وحاجة من يُعولهم سنة كاملة لأنه يجوز أن يدخِر الإنسان نَفَقَتَهُ وَنَفَقَةَ أَهْلِهِ هذه المدة كما كان يفعلُه الرَّسُولُ ﷺ.

٢ - أن يكون قد انتظر الوقت الذي تغلوا فيه السلع ليبيع بالثمن الفاحش لشدة الحاجة إليه.

٣ - أن يكون الإحتكَارُ في الوقت الذي يحتاج الناس فيه إلى المواد المُحتَكِرة من الطعام والثياب ونحوها. فلو كانت هذه المواد لدى عدد من التجار - ولكن لا يحتاج الناس إليها - فإن ذلك لا يُعدُّ احتكاراً، حيث لا ضرر يقع بالناس.

الخيار

هو طلبُ خَيْرِ الأمرين من الإمضاء أو الإلغاء وهو أقسامٌ نذكرها فيما يلي:

خيار المجلس: إذا حصل الإيجاب والقبول من البائع والمشتري وتم العقد فلكل واحدٍ منهما حقُّ إبقاء العقد أو إلغائه ما دام في المجلس (أي

محل العقد) ما لم يتبايعا على أنه لا خيار.

فقد يحدث أن يتسرع أحد المتعاقدين في الإيجاب أو القبول ثم يئدو له أن مصلحته تقتضي عدم إنفاذ العقد فجعل له الشارع هذا الحق لتدارك ما عسى أن يكون قد فاته بالتسرع.

روى البخاري ومسلم عن حكيم بن حزام أن رسول الله ﷺ قال: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيْنَا بُورُكٌ لُهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا». أي إن لكل من المتبايعين حق إمضاء العقد أو إلغائه ما دام لم يتفرقا بالأبدان، والتفرق يقدر في كل حالة بحسبها، ففي المنزل الصغير يخرج أحدهما، وفي الكبير بالتحويل من مجلسه إلى آخر بخطوتين أو ثلاث، فإن قاما معاً أو ذهباً معاً فالخيار باقٍ. والراجع أن التفرق موكل إلى العرف فما اعتير في العرف تفرقاً حكيم به وما لا فلا.

روى البيهقي عن عبد الله بن عمر قال: بعث من أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه مالا بالوادي بمالٍ له بخير، فلما تبايعنا رجعت على عيبي حتى خرجت من بيتي خشية أن يردني البيع، وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا. وإلى هذا ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين، وأخذ به الشافعي وأحمد من الأئمة وقالوا: إن خيار المجلس ثابت في البيع والصلح والحوالة والإجارة وفي كل عقود المعاوضات اللازمة التي يقصد منها المال.^(١)

(١) خالف ذلك أبو حنيفة ومالك وقالوا: إن خيار المجلس باطل. والعقد بالقول كافٍ لازم وإذا وجب البيع فليس لأحدهما الخيار وإن كانا في المجلس. وحملوا التفرق في الحديث على التفرق في الأقوال.

أما العقود اللازمة التي لا يقصد منها العوض مثل عقد الزواج والخلع فإنه لا يثبت فيها خيار المجلس. وكذلك العقود غير اللازمة كالمضاربة والشركة والوكالة.

متى يسقط: ويسقط خيار الشرط بإسقاطهما له بعد العقد وإن أسقطه أحدهما بقي خيار الآخر. وينقطع بموت أحدهما.

خيار الشرط: خيار الشرط هو أن يشتري أحد المتبايعين شيئاً على أن له الخيار مدة معلومة وإن طالت^(١) إن شاء أنفذ البيع في هذه المدة وإن شاء ألغاه. ويجوز لهذا الشرط للمتعاقدين معاً ولأحدهما إذا اشترطه. والأصل في مشروعيته:

١ - ما جاء عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كُلُّ بَيْعٍ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا إِلَّا بِبَيْعِ الْخِيَارِ». أي لا يلزم البيع بينهما حتى ينفردا إلا إذا اشترط أحدهما أو كلاهما شرط الخيار مدة معلومة.

٢ - وعنه أن النبي ﷺ قال: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَكَانَا جَمِيعاً، أَوْ يُخَيَّرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فَيَتَبَايَعَانِ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ» رواه الثلاثة. ومتى انقضت المدة المعلومة ولم يفسخ العقد لزِمَ البيع. ويسقط الخيار بالقول كما يسقط بتصرف المشتري في السلعة التي اشتراها بوقف أو هبة أو سؤم لأن ذلك دليل رضاه. ومتى كان الخيار له فَقَدْ نَقَذَ تَصَرُّفُهُ.

خيار العيب: حرمة كتمان العيب عند البيع: يُحَرِّمُ عَلَى الْإِنْسَانِ أَنْ

(١) لهذا مذهب أحمد. وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن مدة الخيار ثلاثة أيام فما دونها. وقال مالك: المدة مقدرة بقدر الحاجة.

يبيع سلعة بها عيب دون بيانها للمشتري.

١ - فَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهِ بَيْعًا وَفِيهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهُ». رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني والحاكم والطبراني.

٢ - وقال العداء بن خالد: كتب لي النبي ﷺ: «هذا ما اشتراه العداء بن خالد بن هودّة من محمد رسول الله اشترى منه عبداً أو أمة، لا ذاء، ولا غائلة، ولا خيئة، بيع المسلم من المسلم».

٣ - ويقول الرسول ﷺ: «مَنْ عَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا».

حكم البيع مع وجوب العيب: ومتى تم العقد وقد كان المشتري عالماً بالعيب فإن العقد يكون لازماً ولا خيار له لأنه رضي به. أما إذا لم يكن المشتري عالماً به ثم علمه بعد العقد فإن العقد يقع صحيحاً، ولكن لا يكون لازماً، وله الخيار بين أن يرد المبيع ويأخذ الثمن الذي دفعه إلى البائع وبين أن يمسكه ويأخذ من البائع من الثمن بقدر ما يقابل النقص الحاصل بسبب العيب إلا إذا رضي به أو وجد منه ما يدل على رضاه كأن يعرض ما اشتراه للبيع أو يستغله أو يتصرف فيه.

قال ابن المنذر: إن الحسن وشريحاً وعبد الله بن الحسن وابن أبي ليلى والثوري وأصحاب الرأي يقولون: إذا اشترى سلعة فعرّضها للبيع بعد علمه بالعيب بطل خياره. وهذا قول الشافعي.

الاختلاف بين المتبايعين: إذا اختلف المتبايعان فيمن حدث عنده العيب مع الاحتمال ولا بيئة لأحدهما، فالقول قول البائع مع يمينه وقد قضى به عثمان. وقيل: القول قول المشتري مع يمينه ويروى على البائع.

شراء البيض الفاسد: من اشترى بيض الدجاج فكسره فوجده فاسداً رجع بكل الثمن على البائع إذا شاء، لأن العقد في هذه الحال يكون فاسداً لعدم مالية المبيع وليس عليه أن يردّه إلى البائع لعدم الفائدة فيه.

الخراج بالضمان: وإذا انفسخ العقد وقد كان للمبيع فائدة حدثت في المدة التي بقي فيها عند المشتري فإن هذه الفائدة يستحقها. فعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «الخراج بالضمان» رواه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي. أي إن المنفعة التي تأتي من المبيع تكون من حق المشتري بسبب ضمانه له لو تلف عنده. فلو اشترى بهيمة واستغلها أباماً ثم ظهر بها عيب سابق على البيع يقول أهل الخبرة فله حق الفسخ وله الحق في هذا الاستغلال دون أن يرجع عليه البائع بشيء. وجاء في بعض الروايات: أن رجلاً ابتاع غلاماً فاستغله ثم وجد به عيباً فردّه بالمعيب. فقال البائع: غلّة عبيدي؟ فقال النبي ﷺ: «الغلّة بالضمان» رواه أبو داود وقال: في هذا إسناد ليس بذلك.

خيار التدليس في البيع: إذا دلس البائع على المشتري ما يزيد به الثمن حرّم عليه ذلك. وللمشتري خيار الرد ثلاثة أيام، وقيل: إن الخيار يثبت له على الفور. أما الحرمة فللغش والتغريب والرسول ﷺ يقول: «من غشناً فليس منا». وأما ثبوت خيار الرد فيقول له صلوات الله وسلامه عليه فيما رواه عنه أبو هريرة: «لا تُصبروا الإبل والعنم^(١)، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها إن شاء أمسك وإن شاء ردّها وصاعاً من تمر^(٢)،

(١) أي لا تركوا لبنها في ضرعها أباماً حتى يعظم فتشتد الرغبة فيها.

(٢) أي يرد معها صاعاً من تمر أو شيئاً من غالب قوتهم بدلاً من اللبن الزائد عن نفقتها إذا كانت تملأ أو ما يرضيه المتعادلان من قوت وغيره.

رواه البخاري ومسلم.

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: «هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي التَّهْيِ عَنِ الْغِشِّ وَأَصْلٌ فِي أَنَّهُ إِنْ التَّدْلِيسُ لَا يُفْسِدُ أَصْلَ الْبَيْعِ، وَأَصْلٌ فِي أَنَّ مُدَّةَ الْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَأَصْلٌ فِي تَحْرِيمِ التَّضَرُّعِ وَثُبُوتِ الْخِيَارِ بِهَا». فَإِذَا كَانَ التَّدْلِيسُ مِنَ الْبَائِعِ بِدُونِ قَصْدٍ انْتَفَتِ الْحُرْمَةُ مَعَ ثُبُوتِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي دَفْعًا لِلضَّرَرِ عَنْهُ.

خِيَارُ الْغُبْنِ^(١) فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ: الْغُبْنُ قَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِلْبَائِعِ كَأَن يَبِيعَ مَا يَسَاوِي خَمْسَةَ ثَلَاثَةٍ. وَقَدْ يَكُونُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُشْتَرِي كَأَن يَشْتَرِيَ مَا قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ بَخْمَسَةٍ. فَإِذَا بَاعَ الْإِنْسَانُ أَوْ اشْتَرَى وَغُبْنٌ كَانَ لَهُ الْخِيَارُ فِي الرَّجُوعِ فِي الْبَيْعِ وَفَسْخِ الْعَقْدِ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ جَاهِلًا تَمَنَّى السِّلْعَةَ، وَلَا يَحْسُنُ الْمَاكِسَةُ لِأَنَّهُ يَكُونُ حَيثُئِذٍ مُشْتَمِلًا عَلَى الْخِدَاعِ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُتَنَزَّهُ عَنْهُ الْمُسْلِمُ. فَإِذَا حَدَثَ هَذَا كَانَ لَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ إِمضَاءِ الْعَقْدِ أَوْ إلغائه. وَلَكِنْ هَلْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ بِمَجَرَّدِ الْغُبْنِ؟ قَيَّدَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِالْغُبْنِ الْفَاحِشِ، وَفِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَن يَبْلُغَ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ، وَفِيهِ الْبَعْضُ بِمَجَرَّدِ الْغُبْنِ. وَإِنَّمَا ذَهَبُوا إِلَى هَذَا التَّقْيِيدِ لِأَنَّ الْبَيْعَ لَا يَكَادُ يَسْلُمُ مِنْ مَطْلَقِ الْغُبْنِ. وَلَآنَ الْقَلِيلُ يُمْكِنُ أَنْ يُتَسَامَحَ بِهِ فِي الْعَادَةِ. وَأَوَّلَى هَذِهِ الْآرَاءِ أَنَّ الْغُبْنَ يَقِيدُ بِالْعَرَفِ وَالْعَادَةِ. فَمَا اعْتَبَرَهُ الْعَرَفُ وَالْعَادَةُ غُبْنًا ثَبَتَ فِيهِ الْخِيَارُ. وَمَا لَمْ يَعتَبرَ لَا يَثْبُتُ فِيهِ.

وهذا مذهب أحمد ومالك وقد استدلا عليه بما رواه البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذَكَرَ رَجُلٌ - اسْمُهُ حَبَابُ بْنُ

(١) ويسمى بالمسترسل.

مُنْقِلِد - للنبي ﷺ أنه يُخَدَعُ فِي الْبَيْعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَافَةَ»^(١). زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى عَنْهُ: «ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَغَتْهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ، فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَأَرْذُذْ».

فَبَقِيَ ذَلِكَ الرَّجُلُ حَتَّى أَدْرَكَ عَثْمَانَ وَهُوَ ابْنُ مِائَةِ وَثَلَاثِينَ سَنَةً. فَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّكَ غُبَيْتَ فِيهِ، رَجَعَ فَيَشْهَدُ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا فَتَرَدُّ لَهُ دِرَاهِمُهُ.

وَذَهَبَ الْجُمْهُورُ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْخِيَارُ بِالْغِبَنِ لِعُمُومِ أَدْلَةِ الْبَيْعِ وَنُفُوذِهِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ مَا فِيهِ غِبْنٌ وَغَيْرُهُ. وَأَجَابُوا عَنْ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ: بِأَنَّ الرَّجُلَ كَانَ ضَعِيفَ الْعَقْلِ، وَإِنْ كَانَ ضَعْفُهُ لَمْ يَخْرُجْ بِهِ عَنْ حَدِّ التَّمْيِيزِ فَيَكُونُ تَصَرُّفُهُ مِثْلَ تَصَرُّفِ الصَّغِيرِ الْمُمِيزِ الْمَأْذُونِ لَهُ بِالتَّجَارَةِ فَيَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ مَعَ الْغِبَنِ. وَلِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَقَّنَهُ أَنْ يَقُولَ: لَا خِلَافَةَ أَيَّ عَدَمِ الْخِدَاعِ، فَكَانَ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ مَشْرُوطَيْنِ بِعَدَمِ الْخِدَاعِ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ خِيَارِ الشَّرْطِ.

تَلْقَى الْجَلْبِ: وَمَنْ صَوَّرَ الْغِبْنَ تَلْقَى الْجَلْبَ، وَهُوَ أَنْ يُقَدَّمَ رَكْبُ التَّجَارَةِ بِتَجَارَةٍ فَيَتَلَقَّاهُ رَجُلٌ قَبْلَ دُخُولِهِمُ الْبَلَدَ وَقَبْلَ مَعْرِفَتِهِمُ السَّعَرَ فَيَشْتَرِي مِنْهُمْ بِأَرْخَصٍ مِنْ سَعْرِ الْبَلَدِ، فَإِذَا تَبَيَّنَ لَهُمْ ذَلِكَ كَانَ لَهُمُ الْخِيَارُ دَفْعًا لِلضَّرَرِّ، لَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَلْقَى الْجَلْبِ وَقَالَ: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ، فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ فَإِذَا أَتَى السُّوقَ فَهُوَ

(١) أَي لَا خِلَافَةَ. وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ ثَبَتَ لَهُ الْخِيَارُ سِوَا غِبْنٍ أَمْ لَمْ يُغْبَنَ.

بِالْخِيَارِ». وهذا النهي للتحريم في قول أكثر العلماء.

التناجش: ومنه أيضاً التناجش وهو الزيادة في ثمن السلعة عن مواطأة لرفع سعرها ولا يريد شراءها لِيَعْرِ غَيْرُهُ بِالشَّراءِ بهذا السعر الزائد. وفي البخاري ومسلم عن ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ عن التَّجَشُّسِ وهو مُحَرَّمٌ باتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ. قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في فَتْحِ الْبَارِي: «وَأَخْتَلَفُوا فِي الْبَيْعِ إِذَا وَقَعَ عَلَى ذَلِكَ. وَنَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ فُسَادَ ذَلِكَ الْبَيْعِ، وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ وَرَوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِمَوَاطَءِ الْمَالِكِ أَوْ صَنْعِهِ. وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي مِثْلِ ذَلِكَ ثُبُوتُ الْخِيَارِ وَهُوَ وَجْهُ لِلشَّافِعِيَّةِ قِيَاساً عَلَى الْمَصْرَاقِ، وَالْأَصَحُّ عَنْدهُمْ صَحَّةُ الْبَيْعِ مَعَ الْإِثْمِ وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ اهـ».

الإقالة

من اشترى شيئاً ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ عَدَمُ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ. أَوْ بَاعَ شَيْئاً ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنَّهُ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ. فَلِكُلِّ مِنْهُمَا أَنْ يَطْلُبَ الْإِقَالَةَ وَفَسَخَ الْعَقْدَ^(١). وَقَدْ رَغِبَ الْإِسْلَامُ فِيهَا وَدَعَا إِلَيْهَا. رَوَى أَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَقَالَ مُسْلِمًا أَقَالَ اللَّهُ عَشْرَتَهُ». وَهِيَ فَسْخٌ لَا بَيْعٌ. وَتَجَوُّزٌ قَبْلَ قَبْضِ الْمُبِيعِ وَلَا يَثْبُتُ فِيهَا خِيَارُ الْمَجْلِسِ وَلَا خِيَارُ الشَّرْطِ وَلَا شَفْعَةٌ فِيهَا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ بَبَيْعًا. وَإِذَا انْفَسَخَ الْعَقْدُ رَجَعَ كُلُّ مِنَ الْمُتَعَاقِدِينَ بِمَا كَانَ لَهُ فَيَأْخُذُ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ وَيَأْخُذُ الْبَائِعُ الْعَيْنَ الْمُبِيعَةَ. وَإِذَا تَلَقَّتِ الْعَيْنُ الْمُبِيعَةُ أَوْ مَاتَ الْعَاقِدُ أَوْ زَادَ الثَّمَنُ أَوْ نَقَصَ فَإِنَّهَا لَا تَصَحُّ.

(١) كما تصح من المضارب والشريك.

السلم

تعريفه: السلمُ ويسمى السِّلْفُ^(١) وهو بيعُ شيءٍ موصوفٍ في الذمَّةِ بضمنٍ معجلٍ. والفقهاءُ تسمَّيه: بيعَ المحاريجِ، لأنه بيعٌ غائبٌ تدعو إليه ضرورةُ كلِّ واحدٍ من المتبايعين فإنَّ صاحبَ رأسِ المالِ محتاجٌ إلى أن يشتري السلعةَ، وصاحبُ السلعةِ محتاجٌ إلى ثمنها قبلَ حصولها عنده لينفقها على نفسه وعلى زرعه حتَّى ينضجَ فهو من المصالحِ الحاجيةِ. ويُسمَّى المشتري المُسَلَّمُ أو رَبُّ السِّلْمِ. ويُسمَّى البائعُ المُسَلَّمُ إِلَيْهِ. والمبيعُ المُسَلَّمُ فِيهِ والثَّمَنُ رَأْسُ مَالِ السِّلْمِ.

مشروعيتهُ: وقد ثبَّت مشروعيتهُ بالكتابِ والسُّنَنِ والإجماعِ.

١ - قال ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما: «أشْهَدُ أَنَّ السِّلْفَ المضمونُ إلى أَجَلٍ قَدْ أَحْلَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَأَذِنَ فِيهِ». ثم قرأ قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاصْتَبُوا﴾^(٢).

٢ - وروى البخاريُّ ومسلمٌ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسَلِّفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّنَةَ وَالسَّنَتَيْنِ فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ». وقال ابنُ المنذرِ: أجمعَ كلُّ مَنْ نحفظُ عنه من أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ السَّلْمَ جَائِزٌ.

مطابقتهُ لقواعدِ الشريعةِ: ومشروعيتهُ السلم مطابقةٌ لمقتضى الشريعةِ ومتفقةٌ مع قواعدها وليستَ فيها مخالفةٌ للقياسِ لأنه كما يجوزُ تأجيلُ الثمنِ في البيعِ يجوزُ تأجيلُ المبيعِ في السلمِ من غيرِ تفرقةٍ بينهما واللهُ سبحانه

(١) مأخوذ من التسليف وهو التقديم لأن الثمن هنا مقدَّم على المبيع.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

وتعالى يقول: ﴿إِذَا تَدَانَيْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾^(١). والدين هو المؤجل من الأموال المضمونة في الذمة، ومتى كان المبيع موصوفاً ومعلومًا ومضموناً في الذمة وكان المشتري على ثقة من توفية البائع المبيع عند حلول الأجل كان المبيع ديناً من الديون التي يجوز تأجيلها والتي تشملها الآية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما: ولا يدخل هذا في نهى رسول الله ﷺ أن يبيع المرء ما ليس عنده، كما جاء في قوله لحكيم بن حزام: «لا تبيع ما ليس عندك»^(٢). فإن المقصود من هذا النهي أن يبيع المرء ما لا قدرة له على تسليمه. لأن ما لا قدرة له على تسليمه ليس عنده حقيقة فيكون بيعه غرراً ومغامرة.

أما بيع الموصوف المضمون في الذمة مع غلبة الظن بإمكان توقيته في وقته فليس من هذا الباب في شيء^(٣).

شروطه: للسلم شروط لا بد من أن تتوفر فيه حتى يكون صحيحاً، وهذه الشروط منها ما يكون في رأس المال. ومنها ما يكون في المسلم فيه. شروط رأس المال: أما شروط رأس المال فهي:

- ١ - أن يكون معلوم الجنس.
 - ٢ - أن يكون معلوم القدر.
 - ٣ - أن يسلم في المجلس.
- شروط المسلم فيه: ويشترط في المسلم فيه:
- ١ - أن يكون في الذمة.

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٢.

(٢) أخرجه أحمد وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان.

(٣) يراجع في هذا أعلام الموقنين.

٢ - وأن يكون موصوفاً بما يؤدي إلى العلم بمقداره وأوصافه التي تميزه عن غيره كي يشتفي الغرر وينقطع النزاع.

٣ - وأن يكون الأجل معلوماً. وهل يجوز إلى الحصاد والجذاذ وقدم الحاج إلى العطاء؟ فقال مالك: يجوز متى كانت معلومة كالشهور والسنين.

اشتراط الأجل: ذهب الجمهور إلى اعتبار الأجل في السلم، وقالوا: لا يجوز السلم حالاً. وقالت الشافعية: يجوز لأنه إذا جاز موجلاً مع الغرر فجوازه حالاً أولى. وليس ذكر الأجل في الحديث لأجل الاشتراط بل معناه إن كان لأجل فليكن معلوماً.

قال الشوكاني: والحق ما ذهبت إليه الشافعية من عدم اعتبار الأجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل. وأما ما يقال: من أنه يلزم مع عدم الأجل أن يكون بيعاً للمعدوم، ولم يرخّص فيه إلا في السلم ولا فارق بينه وبين البيع إلا الأجل. فيجواب عنه بأن الصيغة فارقة وذلك كافٍ.

لا يشترط في السلم فيه أن يكون عند المسلم إليه: لا يشترط في السلم أن يكون المسلم إليه مالكا للمسلم فيه بل يراعى وجوده عند الأجل. ومتى انقطع المبيع عند محل الأجل انفسخ العقد. ولا يضر انقطاعه قبل حلوله. روى البخاري عن محمد بن المجالد قال: بعني عبد الله بن شداد وأبو بردة إلى عبد الله بن أبي أوفى فقالا: سلّه هل كان أصحاب النبي ﷺ في عهد النبي ﷺ يُسلّفون في الحنطة؟ فقال عبد الله: كنّا نسلّف نبيط^(١) أهل الشام في الحنطة والشعير والزيت في كيل معلوم.

(١) أهل الزراعة، وقيل: نصارى الشام.

إلى أجل معلوم. قلتُ: إلى من كان أصله عنده؟ قال: ما كنا نسألهم عن ذلك. ثم بعثاني إلى عبد الرحمن بن أبزى فسأله فقال: كان أصحاب النبي ﷺ يسلفون على عهد النبي ﷺ ولم نسألهم ألهم حرث أم لا؟.

لا يفسد العقد بالسكوت عن موضع القبض: لو سكّت المتعاقدان عن تعيين موضع القبض فالسلم صحيح ويتعين الموضع لأنه لم يبين في الحديث. ولو كان شرطاً لذكره الرسول ﷺ كما ذكر الكيل والوزن والأجل.

السلم في اللبن والرطب: قال القرطبي: «وأما السلم في اللبن والرطب مع الشروع في أخذه فهي مسألة مدنية اجتمع عليها أهل المدينة. وهي مبنية على قاعدة المصلحة لأن المرء يحتاج إلى أخذ اللبن والرطب مياومة ويشق أن يأخذ كل يوم ابتداء لأن النقد قد لا يحضره، ولأن السعر قد يختلف عليه وصاحب النخل واللبن محتاج إلى النقد لأن الذي عنده عروض لا يتصرف له، فلما اشتركا في الحاجة رخص لهما في هذه المعاملة قياساً على العرايا وغيرها من أصول الحاجات والمصالح» اهـ.

جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه: ذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز أخذ غير المسلم فيه عوضاً عنه مع بقاء عقد السلم لأنه يكون قد باع دين المسلم فيه قبل قبضه. ولقول الرسول ﷺ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَا يَصْرِفْهُ إِلَى غَيْرِهِ»^(١). وأجازه الإمام مالك وأحمد. قال ابن المنذر: ثبت عن ابن عباس أنه قال: «إذا أسلفت في شيء إلى أجل، فإن أخذت ما أسلفت فيه، وإلا فخذ عوضاً أنقص منه ولا تريح مرتين». رواه شعبة وهو قول الصحابي، وقول الصحابي حجة ما لم يخالف. وأما

(١) رواه الدارقطني عن ابن عمر.

الحديث ففيه عطية بن سعد وهو لا يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ. وَرَجَّحَ هَذَا ابْنُ الْقَيْمِ فقال: بعد أن ناقش أدلة كلٍّ من الفريقين: قُتِبَتْ أَنَّهُ لَا نَصَّ فِي التَّحْرِيمِ وَلَا إجماعَ وَلَا قياسَ وَأَنَّ النَّصَّ وَالقياسَ يَقْتَضِيَانِ الإِبَاحَةَ. وَالواجِبُ عِنْدَ التَّنَازُعِ الرُّدُّ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى الرَّسُولِ ﷺ وَأَمَّا إِذَا انْفَسَخَ عَقْدُ السَّلَمِ بِإِقَالَةٍ وَنَحْوِهَا. فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ عَنِ دِينِ السَّلَمِ عَوْضًا مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ. وَقِيلَ: يَجُوزُ أَخْذُ الْعَوْضِ عَنْهُ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَاخْتِيَارُ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى وَابْنِ تَيْمِيَّةَ.

قال ابن القيم: وهو الصحيح، لأنَّ هَذَا عَوْضٌ مُسْتَقَرٌّ فِي الذَّمِّ فَجَازَتْهُ الْمَعَاوِضَةُ عَلَيْهِ كَسَائِرِ الدِّيُونِ مِنَ الْقَرْضِ وَغَيْرِهِ.

الرِّبَا

تعريفه: الرِّبَا فِي اللُّغَةِ، الزِّيَادَةُ. وَالْمَقْصُودُ بِهِ هُنَا: الزِّيَادَةُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ، قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ. يَقُولُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَنْ تُبْتَغُوا فَلَاحَكُمْ رُءُوسَ أَشْرَافِكُمْ لَا تَطْلُبُون﴾^(١).

حُكْمُهُ: وَهُوَ مُحَرَّمٌ فِي جَمِيعِ الْأَدْيَانِ السَّمَاوِيَّةِ وَمَحْظُورٌ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالْمَسِيحِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ. جَاءَ فِي الْمَهْدِ الْقَدِيمِ: (إِذَا أَقْرَضْتَ مَالًا لِأَحَدٍ مِنْ أَتْبَاءِ شُعْبِي، فَلَا تَقِفْ مِنْهُ مَوْقِفَ الدَّائِنِ، لَا تَطْلُبْ مِنْهُ رِبْحًا لِمَالِكَ). [آيَةُ ٢٥ فَصَل ٢٢ مِنْ سِفْرِ الْخُرُوجِ]. وَجَاءَ فِيهِ أَيْضًا: (إِذَا أَقْتَرَّ أَحْوَاكَ فَأَخْجَلْهُ... لَا تَطْلُبْ مِنْهُ رِبْحًا وَلَا مَنَفْعَةً). [آيَةُ ٣٥ فَصَل ٢٥ مِنْ سِفْرِ اللاويين]. إِلَّا أَنَّ الْيَهُودَ لَا يَرَوْنَ مَانِعًا مِنْ أَخْذِ الرِّبَا مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِيِّ كَمَا جَاءَ فِي [آيَةِ ٢٠ مِنْ الْفَصْلِ ٢٣ مِنْ سِفْرِ الشُّعْبَةِ].

(١) سورة البقرة: الآية ٢٧٩.

وقد ردَّ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ. فَفِي سُورَةِ النَّسَاءِ: ﴿وَأَخَذْنَاهُمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُا عَنْهُ﴾^(١). وفي كتاب العهد الجديد: «إِذَا اقْرَضْتُمْ لِمَنْ تَنْتَظِرُونَ مِنْهُ الْمَكَافَاةَ فَأَيُّ فَضْلٍ يُعْرِفُ لَكُمْ؟ وَلَكِنْ اقْعَلُوا الْخَيْرَاتِ واقْرَضُوا غَيْرَ مُنْتَظِرِينَ عَائِدَتِهَا. وَإِذَا يَكُونُ ثَوَابُكُمْ جَزِيلاً [آيَة ٣٤ وآيَة ٣٥ من الفصل ٦ من إنجيل لوقا].

وَاتَّفَقَتْ كَلِمَةُ رِجَالِ الْكَنِيسَةِ عَلَى تَحْرِيمِ الرِّبَا تَحْرِيمًا قَاطِعًا اسْتِنَادًا إِلَى هَذِهِ النُّصُوصِ. قَالَ سَكُوبَار: (إِنَّ مَنْ يَقُولُ إِنَّ الرِّبَا لَيْسَ مَعْصِيَةً يُعَدُّ مُلْجِدًا خَارِجًا عَنِ الدِّينِ) وَقَالَ الْأَبُ بَوْتِي: (إِنَّ الْمُرَابِينَ يَفْقَدُونَ شَرَفَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَيْسُوا أَهْلًا لِلتَّكْفِينِ بَعْدَ مَوْتِهِمْ).

وَفِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَحَدَّثَ عَنِ الرِّبَا فِي عِدَّةِ مَوَاضِعٍ مُرتَبِةٍ تَرْتِيبًا زَمَنِيًّا. فَفِي الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ نَزَلَ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لِّرَبِّوَا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْجُوا عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْلِقُونَ﴾^(٢).

وَفِي الْعَهْدِ الْمَدَنِيِّ نَزَلَ تَحْرِيمُ الرِّبَا صِرَاحَةً فِي قَوْلِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣). وَآخِرُ مَا خُتِمَ بِهِ التَّشْرِيعُ قَوْلُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَقْلُوبُوا فَاذْنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَكُلُّكُمْ نُؤُوسٌ مَّمْلُوكَةٌ لَا تَقْلُوبُونَ وَلَا تَقْلُوبُونَ﴾^(٤).

وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ رَدٌّ قَاطِعٌ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الرِّبَا لَا يُحْرَمُ إِلَّا إِذَا كَانَ

(١) سورة النساء: الآية ١٦١.

(٢) سورة الروم: الآية ٣٩.

(٣) سورة آل عمران: الآية ١٣٠.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٧٨، ٢٧٩.

أضعافاً مضاعفةً لأنَّ الله لم يُبَيِّحْ إلا رَدَّ رُؤُوسِ الْأَمْوَالِ دُونَ الزَّيَادَةِ عَلَيْهَا
ولهذا أَخْرَجَ مَا نَزَلَ فِي هَذَا الْأَمْرِ. وهو من كِبَائِرِ الْإِثْمِ. رَوَى الْبُخَارِيُّ
وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ». قَالُوا:
وَمَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الشُّرْكُ بِاللَّهِ، وَالسُّحْرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ
اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَكُلُّ مَالِ الْيَتِيمِ، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الرَّخْفِ، وَقَذْفُ
الْمُحْصَنَاتِ الْفَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ».

وقد لَعَنَ اللَّهُ كُلَّ مَنْ أَشْتَرَكَ فِي عَقْدِ الرِّبَا، فَلَعَنَ الدَّائِنَ الَّذِي
يَأْخُذُهُ، وَالْمُسْتَدِينَ الَّذِي يُعْطِيهِ، وَالكَاتِبَ الَّذِي يَكْتُبُهُ، وَالشَّاهِدِينَ عَلَيْهِ.
رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَأَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ
عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَعَنَ اللَّهُ أَكْلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَشَاهِدَيْهِ،
وَكَاتِبَهُ». وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْظَلَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
«لَيُرْزَمَنَّ رِبَا أَشَدَّ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ رَنْبَةً فِي الْحَطِيبَةِ»
وقال ﷺ: «الرِّبَا تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ بَاباً أَفْنَاهَا كَانَ يَأْتِي الرَّجُلُ بِأَمْرِ».

الحكمة في تحريم الربا: الربا محرم في جميع الأديان السماوية،
والسبب في تحريمه ما فيه من ضرر عظيم:

١ - أنه يسبب العداوة بين الأفراد ويقضي على روح التعاون بينهم.
والأديان كلها ولا سيما الإسلام تدعو إلى التعاون والإيثار وتبغض الأثرة
والأنانية واستغلال جهد الآخرين.

٢ - أنه يؤدي إلى خلق طبقة مترفة لا تعمل شيئاً. كما يؤدي إلى
تضخم الأموال في أيديها دون جهد مبذول فتكون كالنباتات الطفيلية تنمو
على حساب غيرها. والإسلام يمجّد العمل ويكرّم العاملين ويجعله أفضل
وسيلة من وسائل الكسب لأنه يؤدي إلى المهارة ويرفع الروح المعنوية في
الفرد.

٣ - هو وسيلة الاستعمار ولذلك قيل: الاستعمارُ سِيرٌ وراءَ تاجرٍ أو فَيْسِسٍ. ونحن قد عَرَفْنَا الرِّبَا وآثَرَهُ في استعمارِ بلادنا.

٤ - الإسلام بعد هذا يدعو إلى أن يقرض الإنسان أخاه قرصاً حسناً إذا احتاج إلى المالِ ويثيبُ عليه أعظمَ مَثْوِيَةٍ: ﴿وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لَّيْرٍ فِي أَثْمَلِ النَّاسِ فَلَا يَرِيهِ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمَصْرُوفُونَ﴾ (١).

أقسامُهُ: والرِّبَا قسمان: ١ - رِبَا النِّسِيَةِ. ٢ - رِبَا الْفَضْلِ.

ربا النسيئة: وربا النسيئة^(٢) هو الزيادة المشروطة التي يأخذها الدائن من المدينِ نظيرَ التأجيل. ولهذا النوعُ محرَّمٌ بالكتابِ والسنةِ وإجماعِ الأئمةِ. ربا الفضل: وربا الفضل، وهو بيعُ النقودِ بالنقودِ أو الطعامِ بالطعامِ مع الزيادة. وهو محرَّمٌ بالسنةِ والإجماعِ لأنه ذريعةٌ إلى ربا النسيئة. وأُطلقَ عليه اسمُ الرِّبَا تجوُّزاً، كما يُطلقُ اسمُ المسبِّبِ على السَّبَبِ.

روى أبو سعيد الخدري أن النبي ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا الدَّرْهَمَ بِالدَّرْهَمَيْنِ فَلَنِي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ» أي الرِّبَا. فنهى عن ربا الفضل لما يخشاهُ عليهم من ربا النسيئة. وقد نصَّ الحديثُ على تحريمِ الرِّبَا في ستة أعيان: الذهبُ والفضةُ والقمحُ والشعيرُ والتمرُ والملحُ.

فعن أبي سعيد قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالدَّهَبِ وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوْ أَسْتَزَادَ فَقَدْ أَزْنَى. الْاِخْذُ وَالْمُعْطَى سَوَاءٌ» رواه أحمدُ والبخاريُّ.

جِلَّةُ التَّحْرِيمِ: هَذِهِ الْأَعْيَانُ الَّتِي خَصَّهَا الْحَدِيثُ بِالذِّكْرِ تَنْتَظِمُ

(١) سورة الروم: الآية ٣٩.

(٢) النسيئة: التأجيل والتأخير، أي الرِّبَا الذي يكونُ بسببِ التأجيل.

بِهَا الْأَشْيَاءُ الْأَسَاسِيَّةُ الَّتِي يَحْتَاجُ النَّاسُ إِلَيْهَا وَالتِّي لَا غِنَى لَهُمْ عَنْهَا. فَالذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ هُمَا الْعُنْصُرَانِ الْأَسَاسِيَانِ لِلتَّقْوِدِ الَّتِي تَنْصَبُ بِهَا الْمَعَامَلَةُ وَالْمَبَادَلَةُ فَهُمَا مَعْيَارُ الْأَثْمَانِ الَّتِي يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي تَقْوِيمِ السِّلَعِ. وَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأَعْيَانِ الْأَرْبَعَةِ فَهِيَ عَنَاصِرُ الْأَغْذِيَّةِ وَأَصُولُ الْقَوْتِ الَّتِي بِهِ قِيَامُ الْحَيَاةِ. فَإِذَا جَرَى الرِّبَا فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَانَ ضَاراً بِالنَّاسِ وَمُغْضِياً إِلَى الْفَسَادِ فِي الْمَعَامَلَةِ، فَمَنْعُ الشَّارِعِ مِنْهُ رَحْمَةٌ بِالنَّاسِ وَرِعَايَةٌ لِمَصَالِحِهِمْ.

وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ بِالنِّسْبَةِ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ كَوْنُهُمَا ثَمَنًا. وَأَنَّ عِلَّةَ التَّحْرِيمِ بِالنِّسْبَةِ لِبَقِيَّةِ الْأَجْنَاسِ كَوْنُهَا طَعَامًا. فَإِذَا وَجِدَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي نَقْدٍ آخَرَ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ أَخَذَ حُكْمَهُ فَلَا يُبَايَعُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا وَجِدَتْ هَذِهِ الْعِلَّةُ فِي طَعَامٍ آخَرَ غَيْرِ الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالتَّمْرِ وَالْمِلْحِ فَإِنَّهُ لَا يُبَايَعُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ.

رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ. فَكُلُّ مَا يَقُومُ مَقَامَ هَذِهِ الْأَجْنَاسِ السِّتَةِ يُقَاسُ عَلَيْهَا وَيَأْخُذُ حُكْمَهَا. فَإِذَا اتَّفَقَ الْبَدَلَانِ فِي الْجِنْسِ وَالْعِلَّةِ حَرَّمَ التَّفَاوُلَ وَحَرَّمَ النِّسَاءُ أَيْ التَّاجِيلَ. فَإِذَا بَاعَ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ أَوْ قَمْحٌ بِقَمْحٍ فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ لَصَحَّةِ هَذَا التَّبَادُلِ شَرْطَانِ:

١ - التَّسَاوِي فِي الْكَمِيَّةِ بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنِ الْجَوْدَةِ وَالرَّدَاةِ لِلْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ وَلَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشَيْءٍ مِنَ التَّمْرِ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا هَذَا مِنْ تَمْرِنَا؟» فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ يَغْنَا تَمْرُنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ. فَقَالَ ﷺ: «ذَلِكَ الرِّبَا رُدُّوهُ ثُمَّ يَبِيعُوا تَمْرُنَا ثُمَّ اشْتَرَوْا لَنَا مِنْ هَذَا». وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ فَصَالَةَ قَالَتْ: أُنِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِقِلَادَةٍ فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ اشْتَرَاهَا رَجُلٌ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ أَوْ سَبْعَةٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا،

حَتَّى تُمَيِّزَ بَيْنَهُمَا. قَالَ: قَرَدَهُ حَتَّى مَيِّزَ بَيْنَهُمَا. ولمسلم: أمر بِالذَّهَبِ الَّذِي فِي الْقِلَادَةِ فَتُرْعَ وَحَدَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اللُّعْبُ بِالذَّهَبِ وَزَنًا يَوْزَنُ»^(١).

٢ - عدم تأجيل أحد البذلتين، بل لا بد من التبادل الفوري لقوله ﷺ: «إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». وفي هذا يقول الرسول ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا»^(٢) بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفُوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا غَايَةً مِنْهَا بِنَاجِزٍ» رواه البخاري ومسلم عن أبي سعيد. وإذا اختلفت البدلان في الجنس واتحدا في العلة حلُّ التفاضل وحُرْمُ النساء. فإذا بيعَ ذَقَبٌ بفضةٍ أو قَمَحٌ بشعيرٍ فهنا يشترط شرط واحد وهو الفورية. ولا يشترط التساوي في الكم بل يجوز التفاضل.

روى أبو داود أن النبي ﷺ قال: «لَا بَأْسَ بِبَيْعِ الْبُرِّ بِالشَّعِيرِ وَالشَّعِيرِ أَكْثَرُهُمَا، يَدًا بِيَدٍ». وفي حديث عباد عند أحمد ومسلم: «إِذَا اخْتَلَفْتَ هَذِهِ الْأَصْنَافَ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْتُمْ إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ». وإذا اختلفت البدلان في الجنس والعلة فإنه لا يشترط شيء فيحلُّ التفاضل والنساء. فإذا بيعَ الطَّعَامُ بِالْفِضَّةِ حلُّ التفاضل والتأجيل. وكذا إذا بيع ثوبٌ بثوبين أو إناءٌ بإناءين.

والخلاصة: أنَّ كُلَّ مَا سِوَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ لَا يُحَرِّمُ فِيهِ الرِّبَا، فيجوزُ بيعُ بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئةً ويجوزُ فيه التفرُّق قبل التفاضل. فيجوزُ بيعُ شاةٍ بشاتين نسيئةً ونقدًا، وكذلك شاةٌ بشاة.

(١) أفاد ابن القيم بحل بيع المصوغات المباحة بأكثر من وزنها ذهباً، والمصوغات الفضية المباحة بأكثر من وزنها فضة.

(٢) تشفوا: تغفلوا.

لحديث عَمْرُو بن العاصي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرُهُ أَنْ يَأْخُذَ فِي فَلَايِضِ الصَّدَقَةِ الْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى الصَّدَقَةِ. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ وَقَالَ: صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَرَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَقَوَّى الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِسْنَادَهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى عَبْدًا وَعَبْدَتَيْنِ أَسْوَدَيْنِ وَاشْتَرَى جَارِيَةً بِسَبْعَةِ أَرُوسٍ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ.

بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِلَحْمٍ: قَالَ جَمْهُورُ الْأُئِمَّةِ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ حَيَوَانٍ يُوْكَلُ بِلَحْمٍ مِنْ جَنْبِهِ^(١)، فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ بَقَرَةٍ مَذْبُوحَةٍ بِبَقَرَةٍ حَيَّةٍ، يَقْصَدُ مِنْهَا الْأَكْلُ لَمَّا رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطِئِ عَنْ سَعِيدٍ مُرْسَلًا وَلَهُ شَوَاهِدٌ. قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْحَدِيثَ يَتَهَضُّ لِلْإِحْتِجَاجِ بِمَجْمُوعِ طَرَفَيْهِ، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبَاعَ حَيٌّ بِمَيْتٍ. ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَهَذَا مُرْسَلٌ يُوْكَدُ مُرْسَلُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ.

بَيْعُ الرُّطْبِ بِالْيَابِسِ: وَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الرُّطْبِ بِمَا كَانَ يَابِسًا إِلَّا لِأَهْلِ الْعَرَايَا، وَهُمْ الْفُقَرَاءُ الَّذِينَ لَا نَخْلَ لَهُمْ، فَلَهُمْ أَنْ يَشْتَرَوْهُ مِنْ أَهْلِ النَّخْلِ رَطْبًا يَأْكُلُونَهُ فِي شَجَرِهِ بِخَرْصِهِ ثَمْرًا. رَوَى مَالِكٌ وَأَبُو دَاوُدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ فَقَالَ: «إِنْ قُصَّ الرُّطْبُ إِنْ يَسَّ؟» قَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ

(١) عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ يَصْحَحُ بَيْعُ اللَّحْمِ بِحَيَوَانٍ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ كَقَطْعَةٍ مِنْ لَحْمِ الْإِبِلِ بِشَاةٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلُهُ وَلَا جَنْبُهُ.

المُزَابَنَةِ: أَي أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ ثَمَرَ حَائِطِهِ (بستانه) إِنْ كَانَ نَخْلًا يَتَمَرُ كَيْلًا. وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَيْبٍ كَيْلًا. وَإِنْ كَانَ زَرْعًا أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ. نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ. وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا أَنْ تَبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا.

بِيعَ الْعَيْنَةُ: بَيْعَ الْعَيْنَةِ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ ﷺ لِأَنَّهُ رِبَا، وَإِنْ كَانَ فِي صُورَةٍ بَيْعٍ وَشِرَاءٍ. ذَلِكَ أَنَّ الْإِنْسَانَ الْمَحْتَاجَ إِلَى التَّقَوُّدِ يَشْتَرِي سِلْعَةً بِثَمَنِ مَعِينٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَبِيعُهَا مِمَّنْ اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِثَمَنِ حَالٍ أَقْلٍ، فَيَكُونُ الْفَرْقُ هُوَ فَائِدَةُ الْمَبْلُغِ الَّذِي أَخَذَهُ عَاجِلًا. وَهَذَا الْبَيْعُ حَرَامٌ وَيَقَعُ بَاطِلًا^(١).

١ - رَوَى ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِذَا صَنَعَ النَّاسُ بِاللِّبْنَارِ وَالذُّرْهَمِ وَتَبَاعَمُوا بِالْعَيْنَةِ وَاتَّبَعُوا أَذْنَابَ الْبَقَرِ وَتَرَكَوا الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِمْ بَلَاءً فَلَا يَرْفَعُهُ حَتَّى يَرَا جَعُوا وَيَنْهَمُ». أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الْقَطَّانِ وَصَحَّحَهُ. وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: رَجَالُهُ ثِقَاتٌ.

٢ - وَقَالَتِ الْعَالِيَةُ^(٢) بِنْتُ أَبِي نَجْمٍ: «دَخَلْتُ أَنَا وَأُمِّي وَلَدِي زَيْدٌ بَنَ أَرْقَمَ وَامْرَأَتُهُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ أُمِّي وَلَدِي زَيْدٌ بَنَ أَرْقَمَ: إِنِّي بَعْتُ غُلَامًا مِنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ نَسِيئَةً ثُمَّ اشْتَرَيْتُهُ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ نَقْدًا، فَقَالَتْ: يَتَسَّ مَا شَرَيْتَ وَيَتَسَّ مَا اشْتَرَيْتَ، أَبْلَغِي زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ أَنَّهُ قَدْ أَبْطَلَ جِهَادَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا أَنْ يَتُوبَ». أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَالدَّارِقُطِيُّ.

(١) وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَيُرَى غَيْرُهُمْ جَوَازَهُ وَمِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ لِتَحْقِيقِ رُكْنِهِ، وَلَا عِبْرَةَ بِالنِّيَّةِ الَّتِي لَا يُمْكِنُ تَحْقِيقُهَا يَقِينًا.

(٢) هِيَ زَوْجُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ الْكُوفِيِّ السَّبَّيْجِيِّ.

الفهرس

٧ السلام في الإسلام
٩ اتجاه الإسلام نحو المثالية
١٠ العلاقات الإنسانية
١٤ قتال البغاة
١٦ العلاقة بين المسلمين وغيرهم
١٧ كفالة الحرية الدينية لغير المسلمين
١٩ الموالاة المنهي عنها
٢٢ الاعتراف بحق الفرد وكرامته
٢٦ متى تشرّع الحرب
٣١ الجهاد
٣٣ تشريع الجهاد في الإسلام
٣٥ إيجابه
٣٩ إذن الوالدين
٤٠ إذن الدائن
٤٠ الاستنصار بالضعفاء
٤١ فضل الجهاد والاستشهاد
٤٢ المجاهد خير الناس
٤٣ الجنة للمجاهد

- ٤٤ الجهاد لا يعدله شيء
- ٤٤ فَضْلُ الشَّهَادَةِ
- ٤٧ الجهاد لإعلاء كلمة الله
- ٤٧ الجهاد لإعلاء كلمة الله
- ٤٩ أجر الأجير
- ٥١ فضل الرمي بنية الجهاد
- ٥٣ الواجب على قائد الجيش
- ٥٤ وصايا رسول الله ﷺ إلى قواده
- ٥٧ واجب الجنود
- ٦١ الدعاء عند القتال
- ٦٢ القتال
- ٦٧ وجوب الثبات أثناء الزحف
- ٦٩ الفرار من المثلين
- ٧٠ الرحمة في الحرب
- ٧٢ انتهاء الحرب
- ٧٣ الهدنة
- ٧٧ الجزية
- ٨٢ عقد الذمة للمواطنين والمستقلين
- ٨٤ دخول غير المسلمين المساجد وبلاد الإسلام
- ٨٦ الغنائم والأنفال
- ٩٧ أسرى الحرب
- ١٠٠ الاسترقاق
- ١٠٨ الرسول حكّمه حكّم المؤمن

- ١٠٩ المستأمن
 ١١٧ من معاهدات الرسول
 ١٢٣ الأيمان
 ١٣٢ كفارة اليمين
 ١٣٧ الثئر
 ١٤٢ البيع
 ١٤٥ أركانه
 ١٤٧ شروط البيع
 ١٥٩ الإشهاد على عقد البيع
 ١٦٠ البيع على البيع
 ١٦١ مَنْ بَاعَ مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلأَوَّلِ منهما
 ١٦١ زيادة الثمن نظير زيادة الأجل
 ١٦١ جواز السمسرة
 ١٦٢ بيع المكره
 ١٦٣ بيع المضطر
 ١٦٣ بيع الثلجثة
 ١٦٤ البيع مع استثناء شيء معلوم
 ١٦٤ إيفاء الكيل والميزان
 ١٦٥ بيع الغرر
 ١٦٧ حرمة شراء المغصوب والمسروق
 ١٦٧ بيع العيب لمن يتخلده خفراً ويبيع السلاح في الفتنة
 ١٦٨ بيع ما اختلط بمحرّم
 ١٦٩ الثهي عن كثرة الحلف

١٧٠ البيعُ والشراء في المسجد
١٧٠ البيعُ عند أَذانِ الجُمُعَةِ
١٧١ بيع الماء
١٧٣ بيعُ الثمارِ والزروعِ
١٧٦ وضعُ الجوائحِ
١٧٧ الشروطُ في البيعِ
١٧٩ بيعُ العربونِ
١٨٠ الاختلافُ بينَ البائعِ والمشتري
١٨٢ التَّسْعِيرُ
١٨٤ الاحتكارُ
١٨٥ الخيارُ
١٩٢ الإقالةُ
١٩٣ السلم
١٩٧ الرِّبا

Bibliotheca Alexandrina



0623522